جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
العلوم السياسية

جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

رسالة ماجستير بعنوان

العلاقات السياسية والاقتصادية العربية-اليابانية ١٩٩٩-٢٠١٣ (الأردن دراسة حالة)

Arabian-Japanese Political and Economic Relations Jordan (Case Study) 1999-2013

إعداد
طايل مازن القاضي

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد المقداد

٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ ﴾

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات السياسية والاقتصادية العربية–اليابانية الأردن

(دراسة حالة 1999–2013)

Arabian–Japanese Political and Economic Relations

Jordan (Case Study 1999–2013)

إعداد

طايل مازن القاضي

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور محمد المقداد.....مشرفاً رئيساً

الدكتور هاني اخو أرشيدة.....عضواً داخلياً

الدكتور أمين ألعزام.....عضواً داخلياً

الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي.....عضواً خارجياً

قدمت هذه لرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

في معهد بيت الحكمة– جامعة ال البيت/ الأردن

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الاهداء

" وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

صدق الله العظيم

إذا كان الإهداء يعبّر ولو بجزء من الحب والوفاء... فالإهداء إلى الهادي معلم البشرية ومنبع العلم... النبي الأمي محمد صلى الله عليه وسلم...

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب... إلى من كلّت انامله ليقدم لنا لحظه سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير... **والدي العزيز**...

إلى من أرضعتني الحب والحنان...إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض... **والدتي الحبيبة**...

إلى الأحبة ذوي القلوب الطاهرة، والنفوس الأبية.... الذين شدّوا من أزري وقدموا لي الآراء السديدة، والتوجيهات القيمة، والأفكار المنيرة، إلى... الذين احببتهم وأحبوني، إلى... **أخواني وأصدقائي...** إليهم جميعاً....أهدي هذا الجهد المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

بعد الحمد والشكر لله الذي ألهمني الصبر في تحمل مشاق هذه الدراسة، لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الإمتنان للأستاذ الدكتور **"محمد مقداد"** على رعايته وإهتمامه الذي غمرني بهما طيلة فترة دراستي هذه، كما أشكره لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وحرصه الدائم على إنجاز هذا العمل بشكل ناجح ومميز، كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم وتوصياتهم القيمة التي سيكون لها الأثر البارز في إخراج هذه الرسالة إلى شكلها المميز، كما اتقدم بالشكر والعرفان لجميع من ساعدني وقدم لي معلومة ساعدتني في اكمال رسالتي هذه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

الملخص ..... ح
مقدمة: ١
الدراسات السابقة: ٦
الفصل الاول: البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات العربية – اليابانية ٩
المبحث الاول : البعد السياسي في العلاقات العربية- اليابانية ١١
المطلب الاول: مرتكزات البعد السياسي في العلاقات العربية- اليابانية ١١
المطلب الثاني : تطور العلاقات السياسية العربية – اليابانية ٣٨
المبحث الثاني : البعد الاقتصادي في العلاقات العربية – اليابانية ٤٢
المطلب الاول : مرتكزات البعد الاقتصادي في العلاقات العربية – اليابانية ٤٢
المطلب الثاني : مراحل تطور العلاقات الاقتصادية العربية - اليابانية ٥٦
الفصل الثاني:واقع العلاقات السياسية الاقتصادية العربية اليابانية ٥٧
المبحث الاول: المقومات السياسية العربية- اليابانية (الاردن حالة دراسية) ٥٨
المطلب الاول : المقومات السياسية العربية ٦٠
المطلب الثاني : المقومات السياسية اليابانية ٨٢
المبحث الثاني : المقومات الاقتصادية العربية-اليابانية ٩٩
المطلب الاول : المقومات الاقتصادية العربية-اليابانية (الاردن حالة دراسية) ٩٩
المطلب الثاني : المقومات الاقتصادية اليابانية ١٠٠
الفصل الثالث: مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية العربية –اليابانية (الأردان حالة دراسية) ١٠٥
المبحث الاول : مستقبل العلاقات العربية – اليابانية ١٠٦
المطلب الاول : التحديات الراهنة في تنمية العلاقات السياسية العربية-اليابانية ١٠٨
المطلب الثاني : الوسائل اللازمة في تنمية العلاقات السياسية العربية – اليابانية ١١١
المبحث الثاني : التحديات الراهنة في تنمية العلاقات الاقتصادية العربية-اليابانية ١١٢
المطلب الاول : التحديات الراهنة في تنمية العلاقات الاقتصادية العربية- اليابانية ١١٢
المطلب الثاني : الوسائل اللازمة في تنمية العلاقات الاقتصادية العربية- اليابانية ١١٩
الخاتمـــــة ١٢٢
النتائج ١٢٣
التوصيات ١٢٤
قائمة المصادر والمراجع ١٢٦
المراجع العربية ١٢٦
المراجع الأجنبية ١٣٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجداول	المحتوى	الصفحة
١	الزيارات من دول منطقة الشرق الاوسط إلى اليابان والعكس	٢١
٢	حجم المعونات المقدمة من اليابان إلى إسرائيل من خلال المدة من ١٩٨٩-١٩٩٤م بالمليون دولار	٢٤
٣	حجم المعونات المقدمة من اليابان إلى مصر والأردن ولبنان	٢٩
٤	مؤشرات تصويت اليابان في القضايا العربية المطروحة امام الجمعية العامة التابعة للأم المتحدة في عامي ١٩٩٥-١٩٩٦م	٢٨
٥	مؤشرات تصويت اليابان في القضايا العربية المطروحة امام الجمعية العامة التابعة للأم المتحدة في عام ١٩٩٧م	٢٩
٦	مؤشرات تصويت اليابان في القضايا العربية المطروحة امام الجمعية العامة التابعة للأم المتحدة في عامي ١٩٩٨-١٩٩٩م	٢٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

طايل مازن القاضي ، العلاقات السياسية والاقتصادية العربية – اليابانية (الأردن دراسة حالة من (١٩٩٩إلى ٢٠١٣م)

المشرف الدكتور محمد المقداد

هدفت الدراسة إلى رصد العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية- اليابانية ورصدها في الفترة الزمنية من عام ١٩٩٩م إلى عام ٢٠١٣م، حيث تم تشخيص طبيعة كل من البعد السياسي والبعد الاقتصادي في العلاقات العربية – اليابانية المتبادلة، والتعرف على المرتكزات التي تستند عليها كل من الدول العربية من جانب واليابان من جانب آخر في توظيف المصالح المتبادلة بين طرفيين، وتوضيح طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الأردن (حالة دراسية) واليابان وذلك منذ تسلم الملك عبدالله سلطاته الدستورية عام(١٩٩٩) وحتى نهاية حدود الدراسة (٢٠١٣)، وتقديم دراسة مستقبلية توضح السيناريوهات المحتملة في تنمية العلاقات العربية-اليابانية بشكل عام، والأردن(حالة دراسية) بشكل خاص.

استندت الدراسة على المتغيرات المتبادلة، المتغير المستقل واثر البعد السياسي على البعد الاقتصادي، البعد السياسي والاقتصادي كمتغير مستقل والعلاقات العربية الياباني كمتغير تابع، وقد طرح الباحث السؤال المحوري:

ما هو واقع البعد السياسي والاقتصادي بين العلاقات الأردنية-اليابانية خلال فترة الدراسة؟

بنيت أهمية الدراسة على ضوء الأدبيات العملية ذات العلاقة بحقل العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة، والتي تتمثل في بروز اثر النظرية الرأسمالية الجديدة وتوجه الدول إلى انفتاح السوق والاستثمار في الموارد الاقتصادية المتعددة وذلك نتيجة لما ترتب من نتاج العولمة بأدواتها وأهدافها المختلفة، والتي قادت إلى تحقيق مصالح الدول على ضوء ترسيخ مغزى الاعتماد المتبادل. لذا تأتي للدراسة لتوضيح الأبعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات العربية- اليابانية بشكل عام والعلاقات الاردنية-اليابانية بشكل خاص.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى ارتباط الأردن واليابان باتفاقيات لكنها تتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة مما جعلها تتحسن في الأوقات العادية، معرفة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي عقدها الأردن مع اليابان، تضمنت الإعفاءات الجزئية، في حين خضعت باقي المنتجات الوطنية إلى رسوم جمركية كاملة وهذا يعني إن العلاقات الأردنية اليابانية تعتمد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإعفاءات الجزئية، وكيف تأثرت العلاقات الأردنية الاقتصادية بالمحيط السياسي الذي تعيشه في المنطقة العربية والعالمية، حيث خضعت العلاقات الاقتصادية الأردنية اليابانية لمجموعة من العوامل والتي أثرت فيها، تمثلت في ضعف الاقتصاد الأردني واختلال التوازن والتبادل التجاري بين اليابان والأردن، إذ كان اللازمات السياسية وخصوصاً العربية منها دور كبير في ضعف العلاقات الاقتصادية اليابانية الأردنية.

واوصى الباحث الى تطوير العلاقات الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية واليابان بحيث تكون المواضيع شاملة لجميع الجوانب الاقتصادية والتجارية والصناعية والتعلمية، ومراجعة الاتفاقيات بشكل دوري لتحديد مدى قدراتها على مواكبة التطورات الاقتصادية وفحص مدى كفاءتها في خدمة الاقتصاد الوطني لكل البلدين، أن يتم تلافي المعيقات بين البلدين ومن مكان المنشأ وكتابة المواصفات والبيانات اللازمة المطلوبة لتعريف بالمنتجات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

لقد شهد العالم خلال العقد الأخير من نهاية القرن العشرين والاول من القرن الواحد والعشرين موجات متتالية من التغيرات والتطورات والسياسية، التي أحدثت تباينات مختلفة أثرت علي واقع الاقتصاد العربي، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول العربية بإقامة منطقة تجارية حرة مع دول أجنبية اتفاقيات لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بمختلف أنواعه، في حين كان الاولى أن يتم توسيع التعاون الاقتصادي العربي وتفعيله من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي لمواجهة تلك التغيرات والتحديات التي يمر بها العالم اليوم[١].

وبالرجوع الي نشأة التاريخ الحديث للحضارتين العربية واليابانية، واستعراض العلاقات الخارجية أثناء تلك النشأة، يمكننا أن تلاحظ من جهة أن مصر والسلطنة العثمانية ودول أخرى في النصف الاول من القرن التاسع عشر، كانت تخشى الاحتلال الاوربي لا راضيها. وقد عبرت كل منها عن تلك الخشية علي طريقتها. فوصف العثمانيون الفرنسيين(بالكفرة) بعد احتلالهم لمصر، ودعوا الي طردهم منها بالقوة العسكرية. ووصف اليابانيون الاوربيين (بالبرابرة)، منذ عزلتهم الطوعية حتى انقضاء بعض سنوات علي بداية حكم ما يجي (١٨٦٨)[٢].

ومن جهة أخرى، فإن العلاقات الخارجية اليابانية تتميز بالانعزال الي حد ما، ويمكن أن يعزى ذلك نتيجة للصراع الياباني الغربي، في القرنيين السادس والسابع عشر وتكمن خصوصية العلاقات المستمرة بين الشرق والغرب عبر ما عرف تاريخيا بطريق الحرير.

وتكمن خصوصية التجربة اليابانية في إحساس اليابانيين المبكر بخطر التدخل الأجنبي في اليابان بعد أن قام مبشرون بتنصير ما يزيد علي ثلاثمائة ألف ياباني وبعض قادة الساموراي. وهي نسبه مهمة قياسيا الي سكان اليابان القليل العدد في مطلع القرن السابع عشر. لذلك اتخذت الحكومة اليابانية قرارا صارما بمنع الديانة المسيحية في اليابان عام (١٦٣٧)، وأغلقت موانئها البحرية أمام التجارة الاوربية، ودخلت في عزلة طوعية دامت أكثر من قرنيين حتى اواسط القرن التاسع عشر[٣].

---

[١] العبداللات، حسين علي حسين (٢٠١١). العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن، ص٤٩.

[٢] فرج، أنور محمد (٢٠٠٧). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية. السليمانية، العراق، ص٦٧.

[٣] غزالة، عهد (٢٠٠٥). تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار، جمعية العلوم الاقتصادية السورية: رؤية شبابية للاقتصاد السوري، دمشق، الجمهورية العربية السورية، ص١٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد اليابان حالة مفيدة ليس لنموها الاقتصادي السريع والمثير للإعجاب، فقط ولكن أيضا للطريقة الرائدة التي أنجزت من خلالها مشروعها التنموي الناجح خارج إطار المركزية الاوربية الامريكية وبطريقة تراكمية ربطت بين الماضي والحاضر وبين الوافد والموروث في تناغم وانسجام قل نظيره في تجارب الأمم الأخرى، وفي ظل ظروف غير ملائمة مثل افتقارها الشديد للموارد الطبيعية، وتاريخها الاقطاعي، ودخولها الاستثنائي في الاقتصاد السياسي الدولي، ومع ذلك استطاعت، وخلال جيل واحد فقط، أن تنهض من هزيمة عسكرية ودمار اقتصادي لتصبح أحد أبرز المنتجين والمصدرين والممولين العالميين[١].

ومما سبق نلاحظ مقدمات نشأة الحضارتين العربية واليابانية تكاد تكون متشابهة الي حد بعيد، وظهرت تباعا في النصف الاول من القرن التاسع عشر، في طليعة تلك المقدمات عامل الخوف من سقوط سلطنة إسلامية عثمانية في المركز والاطراف، تحت قبضة(الكفرة)، من فرنسيين، او إنجليز، او روس من جهة اخرى، وخوف اليابانيين من أن تدنس ارضهم المقدسة أقدام(البرابرة)، من أمريكيين، او فرنسيين، او انجليز، او روس من جهة أخرى[٢].

ورغم تشابه المقدمات، نجح اليابانيون حيث فشل العرب والعثمانيون معا. وبعد انتكاس نهضتهم الاولى وهزيمتهم في الحرب العالمية الثانية، شكلت النهضة اليابانية الاولى ركيزة انطلاق موثوقة للنهضة الثانية التي جعلت اليابان واحدة من أقوى دول العالم في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي، مع احتفاظها الثابت بتراثها الروحي وتقاليدها المميزة. وما زال العرب والاتراك أسرى الفشل الذي لحق بهما من جراء الضغط الاوروبي الذي تزايد بقوة بعد فشل تجربة التحديثات في مصر، وفشل فكر التنظيمات في السلطنة العثمانية. وهذا يتطلب تقديم لوحة شمولية، سريعة ومكثفة جدا، حول الخلفيات التاريخية لكل من التجارب الثلاث، والتي لعبت دورا ما في إفشال تلك الحركات او انجاحها[٣].

وتقوم السياسة الخارجية العربية علي الانفتاح في ثلاثة مجالات:

- اولها الدول الاسلامية،

---

[١] الشوك، رباب علي جميل أمين (٢٠١٠). التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي: الأسباب والآثار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن، ص١٩.

[٢] الساموراي (Samurai): فرسان اليابان الإقطاعية، ظهرت هذه الطبقة المحاربة الارستقراطية خلال القرن الثاني عشر، ثم قويت وتعززت فيما بعد. امتازوا بحق حيازة سيفين، ص١٧٤.

[٣] عوديشو، وليم أشعيا (٢٠٠٨). النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ثانيها الدول المجاورة او الدول المحيطة

- ثالثها الدول الاخرى. وبالنسبة الي المجال الثالث، نجد في الوقت الحاضر أن الدول العربية تولي اهتمامها البالغ بالولايات المتحدة الامريكية اولا ثم بالدول الاوربية، ثم باتحاد روسيا والصين واليابان وغيرها[١].

يمتلك الأردن حضورا تاريخيا قديماً يعود الي ما قبل التاريخ مرورا بالرومان ثم المسلمين في العهد الراشـدي، والاموي، والعباسـي، والعثماني. وحتى في العصـر الحديث، بقي الاردن يتمتع بموقع جغرافي مهم لوقوعـه في منطقـة التصـادم، وهي جزء من المنطقـة التي تنـافس عليهـا المستعمرون في القرن العشرين (بريطانيا وفرنسا والحركة الصهيونية) لاستغلالها، انتهت بمعاهدة سايكس بيكو عام (١٩١٦)، وسان ريمو عام (١٩٢٠). هذا من ناحية إيجابيات الموقع، ومن ناحية أخرى يعد وقوع الاردن في بؤرة الصـراع المتأججة في منطقة الشـرق الاوسـط، فهو يقع بين العراق شـرقا وفلسـطين المحتلة غربا وجواره الممتد بأطول حدود برية مع الكيان الصـهيوني، من الأمور التي تخلق حساسـية عند صـانع القرار الاردني، وتعد من العوامل المقيدة لحركته من حيث تقليص المساحة المتاحة له في المناورة والتعاطي مع البدائل المختلفة لوضع حلول للقضايا الداخلية والخارجية، خاصة فيما يتعلق بمواجهة قضايا السياسة الخارجية الاردنية وقرارتها[٢].

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الي تحقيق الاهداف التالية:

١- تشخيص طبيعة كل من البعد السياسي والبعد الاقتصادي في العلاقات العربية – اليابانية المتبادلة.

٢- الوقوف علي ماهية المرتكزات التي تسـتند عليها كل من الدول العربية من جانب واليابان من جانب آخر في توظيف المصالح المتبادلة بين طرفيين.

٣- توضيح طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الاردن واليابان وذلك منذ تسلم الملك عبدالله سلطاته الدستورية عام(١٩٩٩) وحتى نهاية حدود الدراسة (٢٠١٣).

---

[١] ضاهر، مسعود (٢٠٠٤). النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص٣٥.

[٢] ضاهر، مسعود (١٩٩٩). النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج. عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تقديم دراسة مستقبلية توضح السيناريوهات المحتملة في تنمية العلاقات العربية-اليابانية بشكل عام، والاردن بشكل خاص.

أهمية الدراسة:

تتبع اهمية الدراسة الحالية مما يأتي:

اولا: الاهمية العلمية:

تنبثق الاهمية العلمية للدراسة علي ضوء الادبيات ذات العلاقة بحقل العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة، والتي تتمثل في بروز اثر النظرية الرأسمالية الجديدة، وتوجه الدول الي انفتاح السوق والاستثمار في الموارد الاقتصادية المتعددة، وذلك نتيجة لما ترتب من نتاج العولمة بأدواتها وأهدافها المختلفة، التي قادت الي تحقيق مصالح الدول علي ضوء ترسيخ مغزى الاعتماد المتبادل. لذا تأتي لتوضيح الأبعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات العربية-اليابانية بشكل عام والعلاقات الأردنية- اليابانية بشكل خاص.

ثانيا: الاهمية العملية:

تسعى الدراسة الي توظيف المفاهيم العملية المختلفة بتنمية الجانبيين السياسي والاقتصادي في العلاقات العربية- اليابانية في مراحل متعددة وذلك للوقوف علي التحديات الرئيسية التي تقف دون تطوير الجوانب ذات العلاقة بين الطرفين بشكل عام والجانب الاردني-الياباني بشكل خاص.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعتبر اليابان من الدول الرئيسية في شمال شرق آسيا، وهي من الدول التي استطاعت لعقود متتالية أن تكون ثاني أكبر اقتصاديات العالم بعد الولايات المتحده منذ مطلع العقد السابع من القرن الماضي. ونظرا لقدراتها الصناعية والتكنولوجية في توظيفها المرتكز علي تنمية الموارد البشرية، جاءت هذه الدراسة للبحث عن واقع البعد السياسي والاقتصادي في تنمية العلاقات بين الجانب العربي من جهة والجانب الياباني من جهة أخرى.

كما تسعى الاردن الي تنمية علاقتها السياسية والاقتصادية مع الدول الاقتصادية الريادية في العالم كاليابان، ويتجلى ذلك علي ضوء قيام النظام السياسي في الاردن في توطيد علاقات سياسية واقتصادية مع اليابان، والاقدام المتبادل في مختلف الجوانب وعلي مختلف المستويات الرسمية والقطاع الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلي ضوء ذلك، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما هي المرتكزات التي تستند عليها العلاقات العربية- اليابانية المتبادلة علي ضوء البعدين السياسي والاقتصادي؟

٢- ما هو واقع العلاقات السياسية والاقتصادية العربية-اليابانية وما هي أبرز التحديات التي تحول دون تطورها؟

٣- ما هي المقومات الرئيسية التي تستند عليها السياسة العربية في تنمية علاقاتها مع اليابان؟

٤- ما واقع العلاقات الاردنية-اليابانية في الجانب السياسي والاقتصادي منذ تسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية عام(١٩٩٩) وحتى نهاية حدود الدراسة عام (٢٠١٣)؟

٥- ما هو مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية العربية-اليابانية بشكل عام، والاردنية-اليابانية بشكل خاص. وكيف يمكن تنمية هذه العلاقات علي ضوء المسار السياسي والاقتصادي الراهن؟

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة علي فرضية رئيسية مفادها وجود علاقة ارتباطية في تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانب العربي والجانب الياباني من جهة، وبين توطيد مفهوم الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية من جهة أخرى.

وينبثق من الفرضية سالفة الذكر، فرضيات فرعية تتمثل فيما يأتي:

١- هنالك علاقة إيجابية بين استقرار العلاقات السياسية من الجانب العربي وبين اهتمام اليابان بالقضايا العربية.

٢- كلما ازدادت معالم التنافس الاقتصادي بين الدول الرأسمالية الكبرى، كلما أدت الي زيادة اهتمام اليابان بالمنطقة العربية.

٣- توجد علاقة ارتباطية بين اتزان السياسة الاردنية الدولية وبين حجم المساعدات التي تقدمها اليابان للأردن.

متغيرات الدراسة:

تشمل الدراسة الحالية علي المتغيرات الآتية:

١- المتغير المستقل: البعد السياسي والاقتصادي.

٢- المتغير التابع: العلاقات العربية-اليابانية، الاردن(كحالة دراسة).

منهجية الدراسة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناء علي مشكلة الدراسة وتساؤلاتها والفرضيات التي تستند عليها، سوف يتم توظيف كل من المنهج الوظيفي، كما يأتي:

١- المنهج الوظيفي: يقوم المنهج الوظيفي علي الأدبيات المتعلقة بالدراسة، كما في العلم الجيوسياسي. وسيتم توظيف المنهج الوظيفي في الدراسة عند تناول المقومات السياسية والاقتصادية عند كل من الجانب العربي من جهة والجانب الياباني من جهة أخرى، بالإضافة الي الوقوف علي جهود مكونات الدولة في قطاعيها العام والخاص في تنمية العلاقات بين الطرفين(العربي- الياباني).

٢- المنهج الاحصائي: سوف يتم توظيف المنهج الاحصائي عند دراسة الجوانب الكلية في العلاقات البينية بين الجانب العربي – الياباني، وذلك عن دراسة العلاقات الاقتصادية كمؤشر الناتج الاجمالي، التضخم، التجارة الخارجية.

حدود الدراسة:

اولا: الحدود المكانية:

١- الجانب العربي.
٢- اليابان.

ثانيا: الحدود الزمانية: (١٩٩٩-٢٠١٣)

يمثل عام (١٩٩٩) بداية الحدود الدراسية، حيث شهد العديد من المؤثرات علي الجوانب السياسية والاقتصادية بشكل عام وبداية لتسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية في الأردن(كحالة دراسة).

الدراسات السابقة:

دراسة (الفايز، ٢٠١٣).[١] بعنوان: "العلاقات الأردنية – الأمريكية وآفاقها المستقبلية.

هدفت هذه الدرا سة الي الكشف عن الجوانب الرئيسة التي تقوم عليها العلاقات الاردنية – الأمريكية وآفاقها المستقبلية. وتقوم الدراسة علي فرضية أساسية مفادها وجود عوامل محلية وإقليمية ودولية أثرت علي العلاقات الأردنية – الأمريكية، وجعلتها تأخذ طابع التعاون المتبادل بين الطرفين.

توصلت الدراسة الي وجوب إعادة رسم سياسة خارجية أردنية تساعد الأردن علي التحرك وأداء دور أكبر علي الساحة الدولية، وبفعالية أكبر، والعمل علي تغيير الوسائل والأدوات التي تخدم هذه السياسة، من خلال التجاوب مع الهيكلية الدولية الجديدة وأنظمتها واوضاعها.

[١] الفايز، ذياب (٢٠١٣). العلاقات الأردنية – الأمريكية وآفاقها المستقبلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (العبداللات، ٢٠١١).[١] بعنوان: "العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة الي بيان واقع العامل الجغرافي الأردني في إدراك صانع القرار، وأثر هذا العامل في السياسة الخارجية الأردنية، كما قامت الدراسة علي فرضية مفادها أن العامل الجغرافي يعد أحد المحددات التي تحدد حركة السياسة الخارجية الأردنية في مرحلتي التخطيط والتنفيذ.

توصلت الدراسة الي أن المعطيات الجغرافية الطبيعية للموقع الجغرافي الأردني، تؤثر سلباً علي صانع القرار، وهذا ينعكس علي سياسة الأردن الخارجية في مرحلتي التخطيط والتنفيذ، كما أن المعطيات الجغرافية أدت بصانع القرار الي اتخاذ مواقف سياسية تتناغم مع التركيبة السكانية داخل الأردن، وهذه المواقف رتبت علي صانع القرار الأردني، أعباءً ومسؤوليات حدت من السلوك الخارجي للأردن.

دراسة العقابي (٢٠١٠).[٢] بعنوان: "العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة".

هدف هذا الكتاب الي تناول النشأة والأصول وتاريخ العلاقات الدولية. حيث تم تناول المناهج النظرية في العلاقات الدولية، والتعريف بماهيتها. إضافة الي نشأة العلاقات الدولية وتطورها في العصور القديمة والوسطى والحديثة والمعاصرة. كما اشتمل الكتاب علي دراسة في النظريات السياسية الدولية ونظرية القوة في العلاقات الدولية ونظرية توازن القوى.

دراسة (تركستاني، ٢٠٠٤).[٣] بعنوان: "الشخصية اليابانية من مفهوم عربي".

هدف هذا الكتاب الي محاولة فهم الشخصية اليابانية من وجهة نظر عربية، حيث وضح الكتاب السمات العامة للشخصية اليابانية، وتاريخ الحضارة اليابانية، والتغيرات السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها اليابان علي مر التاريخ ودخولها الأجانب اليها وتأثيرهم عليها. كما تطرق الكتاب الي شرح الجغرافيا والتضاريس المحيطة باليابان ولغتها والكثير من الأمور المتعلقة باليابان والشخصية اليابانية.

---

[١] العبدلات، حسين علي حسين (٢٠١١). العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

٢) العقابي، علي عودة (٢٠١٠). العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة. دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بغداد، العراق.

٣) تركستاني، عبدالعزيز عبدالستار (٢٠٠٤). الشخصية اليابانية من مفهوم عربي. الرياض، دار المفردات للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما ما يميز هذه الدراسة كونها جاءت لتناقش العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية واليابان بشكل عام، والعلاقات الأردنية مع اليابان بشكل خاص، وذلك منذ تولي جلالة الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية عام (١٩٩٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول: البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات العربية – اليابانية

المبحث الاول

البعد السياسي في العلاقات العربية- اليابانية(إطار نظري)

المطلب الاول: مرتكزات البعد السياسي في العلاقات العربية – اليابانية

المطلب الثاني : تطور العلاقات السياسية العربية – اليابانية

المبحث الثاني

البعد الاقتصادي في العلاقات العربية – اليابانية

المطلب الاولى: مرتكزات البعد الاقتصادي في العلاقات العربية – اليابانية

المطلب الثاني : مراحل تطور العلاقات الاقتصادية العربية – اليابانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول

البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات العربية- اليابانية (إطار نظري)

مع حلول القرن الحادي والعشـرين وبروز الاهتمام العربي بتحديد القضـايا ذات الاولوية والموضوعات الاستراتيجية في نطاق بناء السياسات العربية للتعامل مع المستقبل، نجد أن العلاقات العربية اليابانية تعد احد الموضـوعات الرئيسـية موضـع الاهتمام من جانب مراكز صـنع القرار والدراسات الاستراتيجية بهدف التعمق في دراستها وتحديد مداخل تدعيمها وتطويرها.

تدل المؤشـرات الراهنة علي سـعي اليابان الي تعظيم دورها العالمي وذلك بعد تزايد دورها في عدد من مناطق العالم التي لم تكن سابقاً تدخل في نطاق الاهتمامات الرئيسية للسياسة الخارجية اليابانية، ومن هذه المناطق الشـرق الاوسـط والخليج العربي فضـلا عن تولي العديد من اليابانيين مناصب دولية هامة في المنظمات والمنتديات الدولية الكبرى (مثل منصب مدير عام اليونسكو).

فقد كان لليابان في النظام الدولي، بالأخص النظام الاقتصـادي، حيث اخذ حجم الناتج الإجمالي القومي بالنمو بالمقارنة بالنواتج الإجمالية لدول العالم المتقدمة الأخرى، ومنها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وايطاليا. كما أن حجم الاحتياطي النقدي لليابان يزداد عن حجم الاحتياطي النقدي لأية دوله من دول العالم الأخرى، فضـلا عن أن اليابان تأتي في المركز الاول من بين دول العالم في إنتاج العديد من السلع الصناعية الرئيسية مثل الآلات والسيارات والسفن (١).

وارتباطا بما سبق فإنه يدور نقاش داخل مراكز الأبحاث ومؤسسات صنع القرار اليابانية والأجنبية حول إمكانيات التزايد في الدور العالمي لليابان بما يسمح بالتوازن بين وضعها الاقتصادي كثاني اكبر قوة اقتصادية في العالم ودورها السياسي العالمي الذي لا يتناسب مع وضعها الاقتصادي (٢).

---

(١) درويش، خليل(١٩٩١). العلاقات العربية اليابانية، جامعة القاهرة، ص١٤٣.

(٢) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤). السـياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، القاهرة: مركز الأهرامات للدراسات الاستراتيجية.، ص١٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول : البعد السياسي في العلاقات العربية- اليابانية

المطلب الاول: مرتكزات البعد السياسي في العلاقات العربية- اليابانية

اتسمت السياسة الخارجية اليابانية ودورها العالمي بخصائص و سمات محددة ميزتها عن السياسات الخارجية لدول العالم الأخرى، إذ اتسمت تلك السياسة بالامتناع عن اللجوء الي القوة العسكرية، وعدم استخدام الأداة العسكرية في سياستها الخارجية، وذلك في ظل دستور ينص علي نبذ اللجوء الي الحرب، ويحرم زيادة الموازنة العسكرية عن ١% من إجمالي الناتج القومي الياباني. كما اتسمت بالاعتماد بشكل أساسي علي الأدوات الاقتصادية، وبخاصة المعونات، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لليابان، سواء الاقتصادية او السياسية او الاستراتيجية. وظل الدور العالمي لليابان خلال هذه المرحلة محدودا يركز علي المجالات الاقتصادية، ومن خلال المؤسسات الاقتصادية الدولية علي وجه الخصوص. ويضاف الي ما سبق أن التحالف مع الولايات المتحدة، مثل توجها رئيسيا للسياسة الخارجية اليابانية، وشكل الاعتماد علي الولايات المتحدة الضمانة الرئيسية والاولى لتحقيق الأمن الياباني، وضمان تدفق إمدادات المواد الخام اللازمة للصناعة اليابانية بخاصة البترول (١).

وقد شهدت بيئة السياسة الخارجية اليابانية منذ منتصف الثمانينيات في القرن الماضي تحولات جوهرية دفعت اليابان الي إعادة النظر في توجهاتها التقليدية، أهمها نهاية الحرب الباردة، وحرب الخليج الثانية التي كانت دافعا لليابان لإجراء تغييرات في سياستها الخارجية ودورها العالمي، يمكن إجمالها في عدة أبعاد رئيسية تشمل: فيما يتعلق بالسياسة الخارجية_ تنويع أدوات السياسة الخارجية، بحيث يعتمد علي الأدوات الدبلوماسية في إطار توسيع دورها العالمي، بجانب الأدوات الاقتصادية، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية اليابانية، وان ظلت المعونات الاقتصادية علي وجه الخصوص هي أهم أدوات هذه السياسة بعد الحرب الباردة. كما ازداد اهتمام اليابان بممارسة دور عالمي في المجالات السياسية والأمنية، وهو ما لم يكن موجوداً في مرحلة الحرب الباردة. حيث بدأت اليابان، بعد الحرب الباردة، بتطوير تحالفها مع الولايات المتحدة، بحيث يستمر هذا التحالف، مع توجهها الي أن تكون سياستها أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة، وأكثر اعتمادا علي ذاتها في تحقيق أهدافها ومصالحها، مما كانت عليه الحال إبان فترة الحرب الباردة التي اتسمت بالاعتماد الكبير علي الولايات المتحدة في تحقيق مصالحها الخارجية(٢).

---

(١) العاطي، بدر احمد، (٢٠٠٤). مرجع سابق، ص١٨٣.

(٢) شريف، حسين. (١٩٩٣). التحدي الياباني، ط١، القاهرة، مصر: ميدان طلعت حرب، مكتبة مدبولي. ، ص٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أدى انتهاء الحرب الباردة ووقوع حرب الخليج الثانية الي فتح النقاش داخل اليابان حول مستقبل دورها الجديد في الشؤون السياسية والأمنية العالمية، وفي عمليات صنع القرارات الخاصة بها، مقابل ما تقدمة من مساعدات لدول العالم الثالث وعلي نحو يتناسب مع حجم إسهامات اليابان في ميزانية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المرتبطة بها. وقد طرحت حرب الخليج الثانية سؤالاً علي صانع القرار الياباني يتعلق بالسياسة الخارجية اليابانية، وهل ستظل متمسكة بالطابع السلمي الذي يعد احد السمات الأساسية للدستور الياباني التي ميزت سياستها اثر هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، أم أنها ستكون مضطرة الي الانضمام الي قوات التحالف الدولي وإرسال قوات عسكرية الي الخارج تحت ضغوط الولايات المتحدة علي نحو يسمح لها بالحفاظ علي إمدادات الطاقة من المنطقة؟! كذلك أثارت أزمة الخليج الثانية إشكالية الموازنة بين محدودية الدور السياسي لليابان مقابل مكانتها الاقتصادية الكبيرة بوصفها القوة الاقتصادية الثانية في العالم. وحاولت الحكومة اليابانية في خلال الأزمة الإسهام في جهود التحالف الدولي في عملية تحرير الكويت علي نحو يتجاوز الأداة التقليدية المتمثلة في الجانب الاقتصادي. وكان السؤال الرئيسي الذي واجهته اليابان في تلك الفترة يتمثل في أسلوب ذلك الإسهام الذي يأخذ في الحسبان المادة التاسعة من الدستور الياباني التي تمنع إرسال قوات يابانية الي خارج حدود اليابان، برغم ما يكفله ميثاق الأمم المتحدة من حق الدفاع الجماعي لليابان.

خلقت أزمة الخليج شعوراً بالمرارة والإحباط لدى السياسيين والأكاديميين والرأي العام الياباني، نتيجة الانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة ودول التالف لحجم إسهام اليابان في حرب تحرير الكويت، إذ عد ضئيلا ومتأخرا، برغم انه بلغ ١٣ مليار دولار، منها: ١١ مليار للدعم اللوجيستي لقوات التحالف الدولي، ونحو ملياري دولار مساعدات الدول الإقليمية المتضررة من الحرب (مصر الاردن وتركيا)، وهو ما يساوي حجم إسهام الحكومة الكويتية المالية في حرب التحرير(١).

أسهمت أزمة الخليج في تغيير إدراك الشعب الياباني لدور بلدهم في الشؤون العالمية، فمنذ عام ١٩٤٥ كان الرأي العام الياباني يرى ان اليابان مجرد دولة لها دور محدود في الشؤون السياسية والأمنية الدولية، غير أن هذا الإدراك طرأ عليه تغيير منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، فقد أصبح اليابانيون يميلون الي أن يكون لبلدهم الدور الأكبر في تحمل المسؤولية الدولية. كما دفعت أزمة الخليج النقاش داخل اليابان حول إمكانيات تعديل المادة التاسعة من الدستور التي تفرض قيودا علي ارسال قوات يابانية الي الخارج، خاصة ان عملية تعديل الدستور الياباني تبدو

---

(١) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معقدة من حيث انها تتطلب تأييد ثلث اعضاء البرلمان، ثم اجراء استفتاء شعبي، والعمل علي تهدئة مخاوف الدول الاسيوية من تصاعد النزعة العسكرية لليابان، وهو الامر الذي يجعل تعديل الدستور الياباني اصعب بكثير من تعديل القانون الألماني مثلاً. وأسفر هذا الجدل في عام ١٩٩٩ ميلادي عن الاتفاق علي تشكيل لجنة مشتركة من مجلس النواب والمستشارين للدراسات لمراجعة موضوع تعديل الدستور لمدة خمس سنوات، علي ان يتم طرح الموضوع للنقاش علي مستوى الرأي العام في اليابان(١).

وشجعت الأزمة الحكومية اليابانية علي اتخاذ خطوات ايجابية لرفع الحظر المفروض علي ارسال القوات اليابانية منذ عام ١٩٤٥ للإسهام في الأنشطة الدولية، وهو الامر الذي كان بمثابة نقطة تحول في السياسة الخارجية اليابانية. فقبل أزمة الخليج كان مؤيدو إرسال قوات الي الخارج هم مجرد اقلية يمثلون التيار اليميني المتطرف، في حين أصبح يمثل هذا التيار الأكثرية داخل الحكومة والأحزاب السياسية اليابانية الرئيسية منذ ذلك الحين، وقد مُرّر القانون الخاص بالمشاركة في عمليات حفظ السلام في البرلمان الياباني في ظل شروط معينة، وسيرد بيانها. كما نبهت أزمة الخليج الثانية الساسة اليابانيين علي أن هناك توقعات كبيرة من جانب المجتمع الدولي بأن تلعب اليابان دورا سياسيا عالميا وليس مجرد دور اقتصادي، وهو الأمر الذي وفرّ مناخا مواتيا لتعميق الدور السياسي لليابان في الشئون العالمية، خاصة مع وجود تأييد شعبي واسع لهذا التوجه الجديد داخل اليابان(٢).

كما تزايد دور اليابان في الشئون الأمنية العالمية بشكل ملحوظ نتيجة لأزمة الخليج، فاول مرة في تاريخ اليابان منذ الحرب الكورية ترسل الحكومة اليابانية كاسحات ألغام الي منطقة الخليج في مارس ١٩٩١م بعد انتهاء حرب الخليج لمساعدة قوات التحالف الدولية علي ازالة الألغام التي قد تعطل سير الملاحة البحرية في الخليج، ومن ثم قد تؤثر في امدادات النفط الي اليابان. وقد اتخذ هذا القرار في ضوء عدة دواع داخلية وخارجية أهمها: دعوة اتحاد السفن وشركات النفط الحكومة اليابانية الي المشاركة في عمليات إزالة الألغام للإسهام بالوسائل العسكرية في حرب تحرير الكويت، إذ تلقت اليابان طلبا امريكيا بهذا المعنى. وقد أظهرت استطلاع الرأي العام الياباني تأييد ٧٥% لهذه الخطوة.

---

(١) البستكي، نصرة عبد الله. (٢٠٠٤). اليابان والخليج ، لبنان، بيروت، ط١: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص٨٤.

(٢) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٢٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد نظرت اليابان الي إجراء حوار مستمر بينها وبين الاطراف المعنية بعملية السلام في الشرق الاوسط علي انه يعد عنصرا رئيسيا من عناصر اسهامها في عملية السلام في هذه المنطقة . وفي اطار ذلك اكدت اليابان اهتمامها بتبادل الزيارات بيتها وبين هذه الاطراف. وقد رصدت وزارة الخارجية اليابانية جملة الزيارات التي قامت بينها وبين كل من اسرائيل والسلطة الفلسطينية ولبنان والاردن ومصر في خلال المدة من (١٩٩٢ الي ١٩٩٩م) بهدف الاسهام في عملية السلام وذلك علي النحو الآتي(١):

جدول رقم (١)

الزيارات من دول منطقة الشرق الاوسط الي اليابان والعكس

الزيارات من دول منطقة الشرق الاوسط الي اليابان	
اسم الدولة	**عدد الزيارات**
إسرائيل	٥ زيارات
السلطة الفلسطينية	٩ زيارات
سوريا	٦ زيارات
الاردن	٤ زيارات
لبنان	٣ زيارات
الزيارات من اليابان الي دول المنطقة	١٨ زياره

(١) شريف، حسين. (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تستند السياسة اليابانية تجاه الشرق الاوسط الي ان الدور السياسي الياباني في عملية السلام لا يتضمن القيام بدور الوساطة، فهي تعترف بذلك، وتدرك جيدا ان الولايات المتحدة هي صاحبة الحق، وان لديها القدرة علي لعب دور الوسيط، وان طوكيو غير قادره او غير متهيئة لمنافستها ومزاحمتها في هذا الدور، وأنها تكتفي بأن تشارك من خلال المنظمات والجمعيات الدولية والإقليمية للتقريب بين وجهات نظر الدول المعنية، مع تقديم المساعدات المالية اللازمة للتنمية البشرية وتطوير مشاريع البنية التحتية بغرض احلال السلام في المنطقة (١).

وهنا يمكن القول ان منظور اليابان للحوار مع اطراف عملية السلام يقتصر علي اجراء الحوارات المنفردة مع هذه الاطراف، سواء مع اسرائيل مع الدول العربية، دونما اجراء حوارات الجمع بين الاطراف او المشاركة فيها، او القيام بالوساطة بين العرب وإسرائيل، وهو الأمر الذي يمكن اعتباره غير ملائم لوضع اليابان بوصفها قوة عالميه كبرى.

تتأسس أهمية المعونات الفلسطينية اليابانية في إطار الدول المعنية بالسلام في الشرق الاوسط، وتناول دور اليابان في التسوية السلمية بالشرق الاوسط علي اساسين رئيسين:

اولا: وضع المعونات اليابانية في مكانها من المعونات التي تقدمها الدول الكبرى للفلسطينيين بهدف دفع عملية التسوية في الشرق الاوسط، وهو الأمر الذي سيفصل الحديث فيه فيما بعد.

ثانيا: الرؤية التي تتبناها اليابان بشأن المعونات بو صفها أداة للإسهام في دفع عملية التسوية بالشرق الاوسط، إذ تنظر اليابان الي المعونات علي أساس أنها الأداة الرئيسية المهمة ضمن أدواتها التي تشارك بها في عملية التسوية. و سيتناول هذا القسم بالتمحيص هذه الرؤية ووضعها في نطاق أبعاد دور اليابان في عملية التسوية السلمية، متسائلين فيه عما إذا كانت المعونات تؤدي الدور الذي تطمع اليابان الي تحقيقه والذي يتناسب مع وضعها بوصفها قوة كبرى، والتوقعات المنتظرة منها في عملية السلام.

المعونات اليابانية للفلسطينيين:

منذ عام ١٩٩٣م حتى عام١٩٩٨م بلغ حجم المعونات اليابانية التي قدمت الي الفلسطينيين نحو ٥٢١ مليون دولار، وقد تعهد رئيس الوزراء الا سبق أيوتشي في ١٩٩٨/٢/٢٠م بتقديم ٢٠٠ مليون دولار مساعدة للفلسطينيين عن العام المالي ١٩٩٩/٢٠٠٠م. وفي خلال المدة من يناير

---

(١) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٢١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٩م حتى مارس ٢٠٠٠م قدمت اليابان الي جانبها نحو ١٣٥ مليون دولار، وبذلك تكون اليابان هي احدى الدول الرئيسة المانحة للفلسطينيين بالاشتراك مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي(١).

المعونات اليابانية للدول المعنية بعملية السلام (مصر وسوريا والاردن ولبنان وإسرائيل):

تحصل الدول المشاركة في عملية السلام في الشرق الاوسط علي معونات من اليابان - مصر وسوريا والأردن ولبنان وإسرائيل- وهنا يجب الإشارة الي ملاحظتين أساسيتين هما:

اولا: أنه وإن كان الدافع الرئيس الذي يقف وراء ذلك هو تشجيع هذه الدول علي المضي في عملية السلام، وهو ما تؤكده التصريحات الصادرة عن القيادات اليابانية، علي أساس أن هذه المعونات تعد عنصرا رئيسيا من العناصر المساهمة في عملية السلام، إلا أن هنالك دوافع ودواع أخرى لتقديم المعونة الي هذه الدول تأتي علي رأسها الدواعي الاقتصادية، وهو ما سيُفصل القول فيه بعد.

ثانيا: لا يتوقف حجم ما تحصل عليه هذه الدول من المعونات علي دواعي تتعلق بعملية السلام بل علي دواع أخرى اقتصادية، تتمثل في حجم الناتج الإجمالي القومي لهذه الدول ومدى نموها الاقتصادي، ويبين جدول رقم(٢) ما يأتي: (٢)

جدول رقم(٢)

حجم المعونات المقدمة من اليابان الي إسرائيل

في خلال المدة من ٢٠٠٠-٢٠١٠م(بالمليون دولار)

السنة	منح مالية	منح تعاون فني	قروض	الإجمالي
١٩٩٤	--	٠.٩٥	--	٠.٩٥
١٩٩٥	--	١.٤٠	--	١.٤٠
١٩٩٦	--	٠.٩٣	--	٠.٩٣
١٩٩٧	--	٠.٥٢	--	٠.٥٢
١٩٩٨	٠.٨	٠.٢٤	--	٠.٣٢
المجموع	٠.٨	٩.٠٩	--	٩.٦٧

جدول رقم(٣)

حجم المعونات المقدمة من اليابان الي مصر والاردن ولبنان٢٠٠١-٢٠١٠م (بالمليون دولار)

مصر	الأردن	لبنان

(١) البستكي، نصرة عبد الله. (٢٠٠٤). اليابان والخليج ، مرجع سابق، ص١١٧.

(٢) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤). السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٢٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منح	٩٣٨,٥٦	١٢٣,٦٨	٣,٨٥
تعاون فني	٣٣٣,٣٥	١٢٤,١١	٤,٣١
قروض	٥ ٤,١٦٦٤	١,٣٤٩,٦٢	--
الإجمالي	٣,٢٨٨,٩٤	١,٥٢٦,٠٠	٨,١٦

الموقف الياباني من انتفاضة الأقصى:

تزامنت بداية انتفاضة الأقصى مع بروز مكانة اليابان علي الساحة، وهو مما اوجد توقعات بممارسة اليابان دورا رئيسا في الجهود الدبلوماسية لحل الازمة، وذلك نتيجة لعاملين هما:

١) رئاسة اليابان مجموعة الدول الصناعية الكبرى خلال عام ٢٠٠٠م.

٢) تنامي النقاش في الساحة الدولية حول إمكانية حصول اليابان علي العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

تطور موقف اليابان من الانتفاضة:

كان اول موقف لليابان من الانتفاضة هو إصدار بيان أعربت فيه عن قلقها البالغ لتزايد حدة التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أعقاب ما أسمته "الهجوم الإرهابي"، وهو مما أسفر عن وقوع ضحايا من الجانبين، وطالبتهما التمسك بأقصى درجات ضبط النفس، مؤكدة أن السلام الناتج عن التفاوض هو الخيار الواقعي الوحيد(١).

ثم تلاحقت البيانات اليابانية التي لم تتضمن إضافة الي مضمون البيان الاول سوى إضافات طفيفة تبعا لتطورات الأحداث الدامية، كإدانة جميع صور الاستفزاز والعنف والاستخدام المفرط للقوة بدون ذكر اسم إسرائيل صراحة التي لم يرد اسمها علي بيان إدانتها عن مجلس الامن الدولي.

أما فيما يتعلق بالنقطة الرئيسة المرتبطة بدور اليابان في وقف المصادمات كونها رئيسة مجموعة الثماني الصناعية، فقد أكدت أنها تتشاور مع الاطراف المعنية وتراقب الاوضاع عن كثب، وإذا استدعى الامر تدخلا فهناك استعداد للقيام بدور لم يحدد شكله ومداه وأغراضه.

وعلي صعيد الموقف العملي اتسمت السياسة اليابانية بالتركيز علي دورها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والانتفاضة علي وجه الخصوص ينصب علي تقديم المعونات المادية والمالية للفلسطينيين.

---

(١) شريف، حسين. (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتطبيقا لذلك ففي الخامس من أكتوبر عام ٢٠٠٠م قررت حكومة اليابان تقديم مساعدات طبية عاجلة قيمتها نصف مليون دولار للسلطة عن طريق صندوق الامم المتحدة للتنمية، وذلك استجابة للطلب الذي تلقته من وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية(١).

وبعد نحو شهرين قررت اليابان تقديم مساعدات طارئة للفلسطينيين، لتوفير فرص عمل لهم، وذلك بقيمة ١,٢ مليون دولار أمريكي، عن طريق برنامج (UNDP) علي أن تستخدم هذه المساعدات في إعادة تأهيل العيادات والمدارس التي لحقها ضرر بالضفة الغربية، وذلك بغرض تخفيف الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والفلسطينيون، بسبب الحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية ضدهم منذ بدء الانتفاضة(٢).

ثم وقعت الحكومة اليابانية مع "وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" (الاونروا) اتفاقية منحة مالية مقدارها ٨,٦ ملايين دولار لدعم برنامج المساعدات الغذائية التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس: الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة. وقال المفوض العام للوكالة إنه سيتم استخدام المنحة لشراء سلع غذائية لتوزيعها علي عائلات اللاجئين المحليين. ويجدر بالذكر أن الوكالة كانت قد قدمت عدة مناشدات طارئة لتوفير ٣٧ مليون دولار بوصفها مساعدات إنسانية عاجلة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتقييما لما سبق، فإنه يمكن القول إن موقف اليابان من انتفاضة الأقصى لم يخرج عن الخطوط والتوجهات العامة الحاكمة لمواقف اليابان وسياساتها من القضية الفلسطينية، بخاصة فيما يتعلق في اليابان المعونة هي العنصر الرئيسي والاهم في نطاق دورها في التسوية السلمية بالشرق الاوسط. وبرغم وجود توقعات بممارسة اليابان دور سياسي خلال انتفاضة الاقصى تأسيسا علي تنامي مكانتها الدولية، فإن السلوك الياباني جاء محبطا لهذه التوقعات علي النحو السابق توضيحه.

مؤشرات تصويت اليابان في القضايا العربية المطروحة أمام الأمم المتحدة:

يتناول هذا القسم مؤشرات تصويت اليابان في القضايا العربية المطروحة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف تعرف مواقف اليابان من تلك القضايا(٣).

جدول رقم(٤)

---

(١) شريف، حسين. (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٩٢.

(٣) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق ص١٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشرات تصويت اليابان في القضايا العربية المطروحة أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦م

/	موافق	ممتنع	معارض
إدانة تغيير إسرائيل للوضع في الجولان		--	
الوضع في القدس		--	
حظر الانتشار النووي في الشرق الاوسط		--	
انشطة الأمم المتحدة في فلسطين	--		
تأييد عملية السلام في الشرق الاوسط.	--		
حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير	--		
حق الشعب الفلسطيني في أقامه دولته		--	

جدول رقم (٥)

مؤشرات تصويت اليابان في القضايا العربية المطروحة

أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧م

	موافق	ممتنع	معارض
إنشاء قسم خاص بحقوق الشعب الفلسطيني بالأمم المتحدة	--		
عمل برنامج معلومات عن القضية الفلسطينية بالأمم المتحدة	--		
قرار بمطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأرضي المحتلة	--		
إدانة تغيير إسرائيل للأوضاع في القدس		--	
مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الجولان		--	
حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره	--		
	--		

جدول رقم (٦)

مؤشرات تصويت اليابان في القضايا العربية المطروحة

أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة من ١٩٩٨ - ٢٠١١م

	موافق	ممتنع	معارض
إدانة لإجراءات إسرائيل في القدس		--	
إدانة احتلال للجولان	--		
تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه	--		
إنشاء شعبة فلسطين بالأمانة العامة	--		
تقديم الدعم للشعب الفلسطيني ليتمكن الحصول علي حقوقه		--	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدعوة الي استمرار عملية السلام في الشرق الاوسط	--		

النتائج التي تم التوصل اليها بعد دراسة تصويت اليابان في القضايا العربية

مواقف اليابان بين تأييد المواقف العربية من القضـــايا المطروحة للتصـــويت والامتناع عن التصـــويت في بعض الحالات، ولم تلجأ الي المعارضـــة حيال تلك المواقف، غير أن درجة التباين قد اختلفت من عام لآخر، فبينما واقفت خلال عامي ١٩٩٥و١٩٩٦م علي ثلاث من القضايا العربية، فإنها امتنعت عن التصويت، وبينما ايدت المواقف العربية في عام ١٩٩٧م في خمس قضـايا وامتنعت عن التصـويت في قضـيتين، فقد أيدت المواقف العربية في عامي ١٩٩٨و١٩٩٩م في أربع قضـايا وامتنعت عن التصـويت في قضـيتين منها. من الملاحظ أن اليابان وافقت علي القرارات التي تؤيد بشـكل عام الحقوق الفلسـطينية، ومنها حق الشـعب الفلســطيني في تقرير مصــيره، ودعم القرارات التي تتضــمن عملية الســلام والدعوة الي استمرارها، غير أنها امتنعت عن التصويت في القرارات التي تتعلق بإدانة صريحة لإسرائيل لاحتلالها الأراضـــي العربية، ســـواء الأراضـــي الفلســـطينية او الجولان، كما امتنعت عن التصـويت في القرارات التي تتضـمن الدعوة الي اتخاذ إجراءات لحماية الحقوق الفلسـطينية. ومواقف الدول العربية من قضية عضوية اليابان الدائمة في مجلس الأمن(١).

أهمية هذه القضية:

ترجع أهمية هذه القضـية في نطاق دراسـة العلاقات العربية اليابانية الي أنها إحدى القضـايا الرئيسـة في السـياسـة اليابانية خلال الفترة الأخيرة، وهو ما يتضـح من عدة مؤشـرات، منها إعلان وزير الخارجية الياباني الســابق يوهواكونو أمام الجمعية العامة ٢٠٠٠م رغبة بلاده في الحصــول علي مقعد دائم في مجلس الأمن، إذ إن اليابان بدأت تعد نفســها لدور ســياســي دولي أكثر فعالية ونشاطا.

ومن ثم فإن دراســة مواقف الدول العربية من هذه القضــية تدلنا علي مدى اهتمام تلك الدول بقضـايا السـياسـة الخارجية اليابانية واتجاهاتها. وبشـكل عام يمكن تقسـيم مواقف الدول العربية من قضية عضوية اليابان الدائمة في مجلس الأمن الي اتجاهين هما:

طلب اليابان الحصول علي عضوية دائمة في مجلس الأمن:

---

(١) البستكي، نصرة عبد الله. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الدول التي أيدت اليابان في الانضـمام الي مجلس الأمن فيها دول الخليج والأردن بشـكل واضح، أن تصبح اليابان عضوا دائما في مجلس الأمن، وفي هذا النطاق يأتي تصريح الأمير عبد الله ولى عهد السعودية آنذاك خلال زيارته الي اليابان عام ١٩٩٩م.

كما يستدل علي الموقف الخليجي من تصريحات الناطق باسم الخارجية اليابانية ياسوهياسا كاوا مورا خلال زيارة وزير الخارجية الياباني السـابق يوهيكونو الي دول الخليج عام ٢٠٠١م والذي أشار الي أن قطر أبلغته دعمها لليابان في الحصول علي مقعد دائم في مجلس الأمن، كما أن اليابان تجري مناقشات سنوية مع دول الخليج التي تدعم توجهات اليابان في هذا الشأن.

أما الأردن فقد قدمت مقترحات تفصـيلية لتطوير العضـوية في مجلس الأمن، كان أبرزها يتعلق بمسألة العضوية الدائمة منح اليابان وألمانيا عضوية دائمة مع تمتعهما بحق الفيتو أسوة ببقية الدول الدائمة العضوية، فضلا عن ضمانه مقعد دائم لكل من آسيا وأفريقيا وأمريكا مع تمتعها بكامل صلاحيات الأعضاء الدائمين بما في ذلك حق الفيتو(١).

ومن هنا يمكن القول أن موقف كلا من دول الخليج والأردن قد اتسم بالتأييد الصريح لشغل اليابان مقعد عضو دائم في مجلس الأمن.

وعلي الجانب الآخر نجد مواقف مجموعة الدول الاخرى ومنها (مصـر) التي رأت أن يتم توسيع مجلس الأمن علي أساس إقليمي وليس علي أساس ضم دول معينة، ورأت ضرورة أن يتم تخصيص المقاعد الجديدة بالتساوي بين أقاليم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وفقا للأسس والمعايير التي ينص عليها الميثاق. وقدمت مصـر مقترحات تفصـيلية لتطوير العضـوية في مجلس الأمن لا يتضمن أي منها تصريحا يمنح العضوية لدول معينة سواء كانت اليابان او غيرها.

فقد تقدمت مصـر برؤية متكاملة لإعادة هيكلة مجلس الأمن في أطار عملية التغيير الهيكلي للأمم المتحدة، وتتمثل هذه الرؤية فيما يأتي(٢):

١- أن يتم توسيع مجلس الأمن علي أساس إقليمي لا علي أساس ضم دول معينة.

٢- أن يتم تخصـيص المقاعد الجديدة علي أسـاس مقعدين لكل إقليم (أفريقيا-آسـيا-أمريكا اللاتينية) وفقا للأسس والمعايير التي نص عليها الميثاق.

---

(١) البستكي، نصرة عبد الله. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٢) النقر، علي سـيد. (٢٠١٠). العرب والقطب الياباني، ط١، مصـر، القاهرة: ميدان طلعت حرب، مكتبة مدبولي، ص٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- يمكن أن يكون تخصـيص المقعدين للإقليم علي أن تتناوب دولتان شـغلهما وفقا للأسـس والمعايير التي تتفق وخصوصيات الاقليم.

٤- علي أن لا يتم اي توسيع او زيادة جزئية او انتقالية لعضوية مجلس الامن.

٥- عدم إخضاع مجلس الأمن لأي إطار زمني مفروض.

٦- ينبغي العمل علي ترشيد استخدام حق الفيتو.

٧- ينبغي أن يحظى تحسين اساليب العمل في المجلس باهتمام متساو.

٨- إن أي قرار يكون مؤداه احداث تعديل في مجلس الامن عددا او تشكيلا او توزيعا يجب ان يخضـع في كل الاحوال بحكم المادة ١٠٨ من الميثاق التي تنص علي ان التعديلات التي علي هذا الميثاق تسـري علي جميع اعضـاء الامم المتحدة، إذا وافق عليها ثلث اعضـاء الجمعية العامة ومن بينهم جميع اعضاء مجلس الامن الدائمين وفقا للأوضاع الدستورية في كل دولة.

وانتقالا من صعيد الدول الي صعيد المؤسسات العربية وخاصة جامعة الدول العربية وموقفها من تطوير العضـوية في مجلس الامن ووضـع اليابان في نطاق هذا التطوير، يمكن ملاحظة أن جامعة الدول العربية ركزت في مواقفها علي نحو أكثر خصوصية علي ضرورة وجود تمثيل عادل للدول العربية في مجلس الامن وهو أمر منطقي بالنظر الي كون الجامعة تمثل مجموع الدول العربية ومصالحها. اما فيما يتعلق في اليابان فلم يتضمن موقف الجامعة ما يشير الي ضرورة منح عضـوية اليابان الدائمة في مجلس الامن، وأن إشـارة الجامعة الي ضـرورة التمثيل العادل للدول الأفريقية والاسيوية فيه.

علي انه يجب الإشـارة الي تقرير بعنوان: " وجهة نظر عربيه حيال إصـلاح نظام الأمم المتحدة " الصـادرة عن ورشـة عمل عقدت لمدة عامين في الجامعة العربية ضـمت عددا كبيرا من الخبراء من الدول العربية، بهدف الي إعداد تو صيات فيما يتعلق بإصلاح الامم المتحدة بخا صه ما يتصف في قضية عضوية مجلس الأمن(١).

وقد أشـار التقرير فيما يتعلق بتطوير مجلس الامن الي أنه من الواجب الاسـتناد الي عدد من الاسـس العالمية المختلفة لوضـع معيار جديد، سـواء لقبول العضـوية او لابتداع انماط جديدة من العضـوية. ويحتم الجانب العالمي من هذا المنحى دعوة اليابان والمانيا للانضـمام الي المجلس، إذ إنهما الآن تعدان قوتين عظميين علي المستوى العالمي.

---

(١) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المقابل تتعرض هذه المواقف العربية لانتقادات دول منافسه لليابان، إذ ينتقد كتاب من الهند تلك المواقف العربية – علي سبيل المثال- لأنها لم تظهر تأييد العرب للهند ولو لمرّه واحده بشان توليها العضوية الدائمة في مجلس الامن، في حين انها اعلنت تأييدها الصريح لليابان.

زيادة مساعدات التنمية الرسمية اليابانية للدول النامية:

تعد اداة المساعدات الرسمية، الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية اليابانية في ضوء القيود التي يفرضها الدستور الياباني، فيما يتعلق بنبذ الشعب الياباني للحرب بوصفه احد حقوق السيادة، ومنع استخدام القوة او التهديد بها طبقا لنص المادة التاسعة في الدستور الياباني. ويتشكل هيكل المساعدات الرسمية اليابانية من ثلاث نوافذ: اولاها المنح وهي مساعدات غير نقدية لا ترد، وثانيها المعونة الفنية وتشمل برامج تدريب وإرسال خبراء وتقديم تجهيزات ومعدات، وثالثها قروض ميسرة تسدد علي مدى طويل يبلغ نحو ٤٠ عاما وبمدة سماح لا تتجاوز ١٠ سنوات، وأسعار فائدة منخفضة تتراوح بين ٠.٧٥% و٢.٢%، وتوجه عادة الي مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية(١).

وتحظى قضية المساعدات الخارجية باهتمام واسع لدى صانعي السياسة والرأي العام في اليابان، بوصفها جزءا من الأسس العامة للسياسة الخارجية اليابانية، بالنظر الي المبادئ الأساسية والأهداف التي تقدم علي أساسها هذه المساعدات. وعموما فإن أية دولة تستخدم أداة المساعدات الاقتصادية إنما تسعى لتحقيق عدة أهداف، منها: التأثير في السياسات الداخلية والخارجية للدول المتلقية للمساعدات علي النحو الذي يتوافق مع مصالح الدول المانحة وسياساتها، والسعي للحصول علي الدعم السياسي الذي تقدمة للدول النامية في المحافل والمنظمات الدولية والإقليمية لتوطيد زعامة الدول المانحة ونفوذها علي الساحة العالمية، وهو ما ينطبق_ كما سيأتي_ علي حالة المساعدات اليابانية(٢).

برامج المساعدات الرسمية اليابانية للتنمية:

أضحت اليابان في ظل ما تخصصه من معونات ومساعدات اقتصادية للدول النامية من اكبر الدول المانحة للمعونات والمساعدات الاقتصادية علي مستوى العالم. ومن ابرز المجالات والقضايا والمعونات والمساعدات الاقتصادية في خلال عقد التسعينيات ما يأتي(٣):

---

(١) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٢١٤.

(٢)العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٣) النقر، علي سيد. (٢٠١٠). العرب والقطب الياباني، ط١، مصر، القاهرة: ميدان طلعت حرب، مكتبة مدبولي، ص٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الأزمة الاقتصادية في آسيا، التي بدأت في النصف الثاني من عام ١٩٩٧م، إذ تعرضت بعض الدول الأسيوية مثل إندونيسيا وتايلاند وماليزيا وجمهورية كوريا لأزمة مالية نتيجة انخفاض أسعار عملاتها بشكل حاد وسريع، ما لبث ان تحول في مرحلة تالية الي ازمة اقتصادية خانقة، وهو مما جعل اليابان تسرع في تقديم المعونات الاقتصادية، إذ أعلنت عن تقديم ٨٠ بليون دولارا كمعونة اقتصادية لهذه الدول، إضافة الي إنشاء صندوق خاص برأسمال قدرة ٢٣ بليون دولارا لتقديم المساعدات الفنية الضرورية لبرامج الإصلاح المالي في هذه الدول، وتقديم مبلغ ١٢.٦ بليون دولار في إطار مبادرة " ميازوا" (رئيس وزراء اليابان الأسبق) لتشجيع قطاع الخاص في هذه الدول علي التجارة والحفاظ علي تدفق الاستثمارات الأجنبية اليابانية.
- أزمة المديونية والفقر في أفريقيا: أعلنت اليابان عن مبادرتها للتنمية الأفريقية في اكتوبر سنة ١٩٩٣م في أثناء عقد مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الإفريقية (TICAD).

ويمكن القول إن السياسة الخارجية اليابانية تأثرت بشكل مباشر بالتحولات الجذرية التي شهدها النسق العالمي، خاصة فيما يتعلق بالتغيير في بنيته، وانتقاله من نسق ثنائي القطبية الي نسق أحادي القطبية، تنفرد فيه الولايات المتحدة بالسيطرة علي مقدراته السياسية والعسكرية.

جاءت ازمة النفط الاولى عام ١٩٧٣م وما أعقبها من توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩م، ثم حربا الخليج الاولى (١٩٨٠- ١٩٨٨م) والثانية (١٩٩٠- ١٩٩١م) لكي تعجل من تنفيذ التوجه الذاهب الي أن علي اليابان أن تزيد من المعونات الاقتصادية التي تقدمها الي الدول النامية، للحفاظ علي امدادات المواد الخام اللازمة للصناعات اليابانية، وكذلك للحفاظ علي الامن والاستقرار داخل الدولة المتلقية للمعونات، وتحافظ علي استمراريتها. وانتقلت اليابان خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي الي مصاف الدول المانحة الرئيسية. وزادة المعونات المقدمة من اليابان الي دول العالم النامي من حوالي ٤ بلايين دولار في عام ١٩٧٢م الي اكثر من ٢٠ بليون دولار في عام ١٩٧٩م، ثم ارتفعت الي ٢١.٤ بليون دولار عام ١٩٨٥م. ومن ناحية اخرى فان نصيب الدول غبر الاسيوية من المساعدات اليابانية قد اخذ في الارتفاع، إذ وصلت نسبة ما تخصصه اليابان الي دول افريقيا والشرق الاوسط ودول امريكيا اللاتينية الي حوالي ٣٠% من اجمالي المعونات اليابانية، وذلك بنسب متقاربة للمجموعات الثلاث (حوالي ١٠%) بالنسبة الي كل منها(١).

اليابان والمشاركة في عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة:

---

(١) البستكي، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثلت مشـــاركة القوات اليابانية في عملية الســـلام التابعة للأمم المتحدة في كمبوديا عام ١٩٩٣م تطورا لحجم الدور الياباني في الشـئون الأمنية والسـياسـية العالمية، بإرسـال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الي الخارج في اطار عمليات حفظ السـلام التابعة للأمم المتحدة، وهو ما جاء نتيجة مباشـــرة لتغير بذيان النســـق العالمي وانتهاء الحرب الباردة وما نجم عن ازمة الخليج من تأثير بارز(١).

صدور القانون الخاص بمشاركة اليابان في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة:

مثلت حرب الخليج الثانية نقطة تحول في الموقف الياباني من المشـــاركة في عمليات حفظ السـلام، إذ أنها أثارت جدلا داخل الراي العام الياباني والحكومة والمعارضـة حول دور اليابان في الشـئون الامنية العالمية، وكانت إحدى النتائج الأسـاسـية لحرب الخليج الثانية مشـاركة اليابان لاول مرة في تاريخها منذ عام ١٩٤٥م في عمليات حفظ الســـلام وارســـال قواتها الي الخارج. ونتيجة الانتقادات الشـديدة التي وجهتها الدول الغربية، وعلي رأسـها الولايات المتحدة، إذ اقتصـر الإسـهام الياباني في ضـــوء التحالف الدولي لتحرير الكويت علي الجانب المالي، فقد نجحت الحكومة في تمرير مشـروع القانون الخاص بالمشـاركة في عمليات حفظ السـلام في البرلمان الياباني بعد جهود مضـــيئة تمت علي ثلاث مراحل، وامكن لليابان المشـــاركة في عمليات حفظ الســـلام في كمبوديا، فكانت الحالة الاولى من نوعها التي تشارك فيها قوات يابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(٢).

مشاركة اليابان في عمليات حفظ السلام الصادر عن البرلمان الياباني:

بدأت هذه المشـاركة في منتصـف أغسـطس سـنة ١٩٩٠م بعد غزو العراق للكويت، إذ دفع ســـكرتير عام الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم "اوزاوا" الحكومة اليابانية الي تقديم مشـــروع قانون الي البرلمان تحت ضغط من الولايات المتحدة للموافقة علي ار سال قوات يابانية الي الخارج للإسـهام في عمليات حفظ السـلام التابعة للأمم المتحدة، بدأت في خريف عام ١٩٩١م، حينما قدمت الحكومة اليابانية مشروع قانون جديد للمشاركة في عمليات حفظ السلام تشمل مهامها: القيام بأعمال المراقبة، وفق إطلاق النار، والتفتيش عن الأســـلحة، ومراقبة الانتخابات، والمســـاعدة علي تبادل الأسـرى. وأشـار المشـروع الي إمكان تسـليح أفراد القوات اليابانية بأسـلحة خفيفة، وألا يزداد عدد المشـاركين في العمليات عن ٢٠٠٠ شـخص، وان تقتصـر المشـاركة علي العمليات التابعة للأمم

---

(١)جبار محمد حســين (١٩٨٨)، العلاقات اليابانية الأمريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير مقدمة الي كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص١٠٢.

(٢) المرجع نفسه، ص١٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة، كما تضمن خمسة شروط لإرسال قوات يابانية في إطار عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، هي: (١).

١- ضرورة التوصل الي اتفاق لإنهاء الصراع القائم.

٢- وجود اتفاق بين جميع الأطراف علي القيام بهذه العملية وعلي مشاركة اليابان فيها.

٣- ان لا يكون هناك احتمال بان تنحاز عملية حفظ السلام لطرف ما من اطراف النزاع علي حساب الطرف الاخر.

٤- انهاء المشاركة في العملية في حالة انتفاء أي من الشروط السابقة.

٥- استخدام الاسلحة الخفيفة في إطار الحدود المعقولة لحماية افراد الوحدة اليابانية المشاركة في العملية إذا تعرضت للخطر.

حاولت الحكومة اليابانية اثبات دستورية مشروع القانون المذكور، من خلال تأكيد أنه لا يتناقض مع نص المادة التاسعة من الدستور، لأنها تقتصر علي عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ولا تمثل تهديدا او استخداما للقوة، بوصفها وسيلة تسوية للنزاعات الدولية التي تحظرها المادة المذكورة. وإزاء تعجل الحكومة في تمرير هذا المشروع بأسرع وقت ممكن لضمان المشاركة في قوة UNTAC التابعة للأمم المتحدة في كمبوديا لتكون اول تجربة تشارك قوات يابانية منذ عام ١٩٤٥م فإنها كانت علي استعداد للتواصل الي حلول ترضى جميع الأطراف(٢).

بدأت عملية مشاركة اليابان في سبتمبر سنة ١٩٩٢م، بعد موافقة الحكومة اليابانية علي إرسال وحدة مكونة من (٦٠٠) مهندس عسكري و(٨) مرافقين عسكريين للمشاركة في قوة (UNTAC) التابعة للأمم المتحدة في كمبوديا. وبحلول خريف عام ١٩٩٣م أنهت القوة اليابانية مهمتها بنجاح بعد (١٨) شهرا من العمل في مراقبة إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة في كمبوديا. واعلنت الحكومة اليابانية في ٢٦ مارس عام ١٩٩٣م عن قرار المشاركة في عملية الأمم المتحدة في موزنبيق (UNMOZ)، إذ وصل ستة جنود يابانيين الي مابوتو، كان ذلك مقدمة لوصول فرقة مكونة من (٥٣) فردا، وكانت هذه المرة الاولى التي تقوم فيها اليابان بإرسال قوات الي أفريقيا(٣).

وتركزت المشاركة اليابانية والقوات التابعة للأمم المتحدة في إرسال قوات غير محاربة وغير مسلحة للمشاركة في هذه العمليات، إضافة الي تقديم الدعم المالي لدعم هذه العمليات، إذ

---

(١) ضاهر، مسعود. (٢٠٠٥). اليابان بعيون عربية، ط١، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.، ص٥٨.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٩٧.

(٣) ضاهر، مسعود. (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسهمت في خلال التسعينيات من القرن الماضي بحوالي (٤٠٠) مليون دولار ذلك في عمليتي حفظ السلام في كوسوفو وتيمور الشرقية، بهدف تفادي إرسال قوات يابانية في ضوء تزايد المخاطر المتوقعة من المشاركة في هاتين العمليتين، وتباين الأسباب الدافعة للمشاركة فيهما، فبالنسبة الي حالة تيمور الشرقية كانت مهام القوات الدولية حفظ الامن والنظام هناك، اما في حالة كوسوفو فكانت بعيدة من الناحية الجغرافية عن اليابان(١).

ونتيجة للعلاقات التي تربط اليابان بالدول العربية، ونتيجة سياستها تجاه المنطقة العربية، فإن هناك حالتين شاركت فيهما اليابان بقوات ضمن حفظ السلام الدولية، هما:

- المشاركة ضمن قوات حفظ السلام في الجولان المحتلة عام ١٩٩٥م.
- المشاركة بقوات ضمن القوات المتعددة الجنسيات في العراق عام ٢٠٠٣م.

سعي اليابان للحصول علي مقعد دائم في مجلس الأمن:

اتجهت اليابان بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة الي وضع اجندة عالمية تمكنها من المشاركة في تفاعلات النسق العالمي، ومن ابرز بنود هذه الاجندة السعي للحصول علي مقعد دائم لها في مجلس الامن. وقد عبر وزير الخارجية الياباني "كونو": عن هذا التحول في السياسة اليابانية في مقالة ذكر فيها ان" انتهاء الحرب الباردة قد ساعد اليابان علي توسيع بدائل سياستها الخارجية، فلم يعد اتخاذ القرارات يتم علي اساس ان اليابان تعد عضوا داخل المعسكر الغربي، وانما يتم اتخاذها بناء علي المصالح القومية التي يحددها اليابانيون"(٢). وقد وضعت الحكومة اليابانية علي رأس اولويات سياستها الخارجية منذ بداية عقد التسعينيات مسألتي: الحصول علي مقعد دائم في مجلس الامن، والحرص علي تولي شخصيات يابانية مناصب دولية رفيعة في المنظمات الدولية المختلفة، في ضوء اقتناع صانع القرار السياسي بأن اليابان أصبحت مؤهلة أكثر من ذي قبل للحصول علي بالنفط الي مكانتها الاقتصادية الهائلة واسهاماتها الكبيرة في جهود اقرار السلم والامن الدوليين، فضلا عن انها تعد ثاني اكبر مساهم في ميزانية الامم المتحدة بعد الولايات المتحدة مباشرة. كما برزت في خلال التسعينيات من القرن الماضي ظاهرة تولي شخصيات يابانية مناصب دولية مرموقة لأول مرة في تاريخ اليابان، وهو ما يعكس تنامي سعي اليابان للدور العالمي والحصول علي مقابل للمساعدات والاسهامات المالية التي تقدمها للمنظمات الدولية المختلفة. ترغب القيادة اليابانية في ممارسة دور عالمي اكثر نشاطا مقابل الاسهامات المالية الكبيرة التي تقدمها للمنظمات الدولية، فضلا عن محاولة الحكومة كسب شهرة وشعبية بين الراي العام الياباني، واستغلال

---

(١) شريف، حسين. (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص٣٤.

(٢) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٢٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصول علي هذه المناصب للحصول علي تأييد الراي العام والسياسيين ودعمهم لتحمل مزيدا من المسؤوليات الدولية في المجالات السياسية والامنية، وليس في المجالات الاقتصادية فحسب (١).

ويمكن الاشـارة في هذا الصـدد الي بعض الامثلة للمناصـب الدولية التي نجحت اليابان في تأمين حصـول مرشـحيها عليها منذ بداية التسـعينيات من القرن العشـرين، ومن ذلك تعيين الياباني "ناكاجيما" في منصـب مدير عام منظمة الصـحة العالمية اول مرة في تاريخ اليابان منذ انشـاء هذه المنظمة، وتولي اليابانية " صاداكو اوجاتا" منصب المفوض السامي لشئون اللاجئين، إضافة الي تعيين الدبلوماسي الياباني "ياسوشي اكاشي" في منصب الممثل الخاص لسكرتير عام الامم المتحدة في "كومبوديا" والبوسـنة والهرسـك، ثم تعيينه في عام ١٩٩٥م مستشـارا خاصـا للسـكرتير العام، وهو ارفع منصب سياسي عالمي يحصل عليه مواطن ياباني (٢).

كما انتخب الياباني "ماتسـوار" سـفير اليابان السـابق في باريس، لتولي منصـب مدير عام منظمة اليونيسكو بعد حملة انتخابية صعبة كرست فيها اليابان موارد مالية وجهدا دبلوماسيا كبيرا لضـمان فوزه، فقد قام مسـئولون يابانيون بزيارات متكررة لعدد من الدول الافريقية والاسـيوية لضمان حشد تأييدها للمرشح الياباني. وقد قامت الحكومة اليابانية يتقدم مساعدات اقتصادية لبعض هذه الدول مقابل الحصول علي أصواتها، إذ كانت أصوات الدول الافريقية بمثابة العنصر المرجح لفوز المرشـح الياباني في هذه الانتخابات الصـعبة، برغم انه لم يكن افضـل المرشـحين من حيث الخبرة(٣).

وكان لأزمة الخليج تأثير في تفعيل الدور الياباني في الشـرق الاوسـط وفي عملية السـلام العربية – الإسرائيلية، لذا بدا الراي العام الياباني يتقبل فكرة امكان تحمل مسئوليات عالمية بأشكال اخرى لا يرتبط بتقديم الدعم المالي فحسب. وطلب مكتب رئيس الوزراء من ادارة الشرق الاوسط بالخارجية اليابانية وضع تصور لسياسة اليابان تجاه عملية السلام العربية- الإسرائيلية، إذ وضعت وثيقة عن عملية السـلام في الشـرق الاوسـط ودور اليابان المحتمل في مرحلة ما بعد انتهاء حرب الخليج تحت عنوان: "استراتيجية جديدة بعد ازمة الخليج"، مع التركيز علي القضية الفلسطينية. كما أصبحت اليابان أكثر رغبة من ذي قبل في ممارسة دور سياسي في المنطقة، وما عادت تقنع بمجرد تأمين امدادات الطاقة اليها. ومن هنا أصبح لليابان سياسة اكثر شمولا تجاه منطقة الشرق الاوسط بصـفة عامة لا تركز علي مسـألة تأمين البترول فحسـب. لذا كان من اليسـير علي وزارة الخارجية

---

(١) ضاهر، مسعود. (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٤٧.

(٢) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٦٢.

(٣) الثقـافة العربية وثقافات العالم، ١٩٩٩، حوار الأنداد. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليابانية اقناع الراي العام ومكتب رئيس الوزراء والسياسيين المهتمين بالشرق الاوسط يدعم التوجه في المشاركة في عملية السلام، والسعي للقيام بدور مهم فيها بوصف ذلك جزءا من دور اليابان المنشود في الشئون العالمية(١).

دفعت الانتقادات الامريكية والغربية التي تعرضت لها الحكومة اليابانية بسبب اسهامها الضعيف في حرب تحرير الكويت الي انتهاج الحكومة عددا من السياسات التي من شأنها ارضاء الولايات المتحدة من ناحية، وتعميق الدور الياباني في منطقة الشرق الاوسط من ناحية اخرى. وكان من نتائج هذه السياسات مزيد من الانفتاح لليابان علي اسرائيل، وعزوف الحكومة اليابانية عن اتخاذ مواقف مؤيدة للعرب، مثلما كان عليه الوضع خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ومن ذلك قرار الالتزام بإجراءات المقاطعة العربية. اثرت حرب الخليج بشكل مباشر في حجم المساعدات اليابانية لدول الشرق الاوسط، بخاصة مصر وتركيا والأردن، التي حصلت مجتمعة علي قروض قدرت بنحو ملياري دولار. ونتيجة ذلك أصبحت مصر في بداية التسعينيات من القرن الماضي تحتل المركز الاول في الشرق الاوسط من حيث اجمالي المساعدات التي تحصل عليها من اليابان، وواحدة من اكبر عشر دول متلقية للمساعدات اليابانية، بعد ان كانت هذه القائمة تقتصر علي الدول الاسيوية فقط، إذ حصلت مصر علي قروض سلعية تصل الي (٦٠٠) مليون دولار ضمن اهم الدول المتضررة من الغزو العراقي للكويت (٢).

السياسة اليابانية تجاه القضية الفلسطينية:

إن دور اليابان في التسوية السلمية في الشرق الاوسط، وخاصة القضية الفلسطينية خلال الفترة الأخيرة، ، وأبعاد ها، مع تقييم الأبعاد ، وذلك في عنصرين، الاول يتناول الرؤية اليابانية لقضايا التسوية في الشرق الاوسط، والآخر يتناول أبعاد الدور الياباني في التسوية السلمية في الشرق الاوسط بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١م. ويسبقهما تحديد لأهم خصائص السياسة اليابانية تجاه قضية الشرق الاوسط(٣).

السياسة اليابانية تجاه قضية الشرق الاوسط (٤):

---

(١) البستكي، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٦٨.

(٣) السامرائي، صالح، (٢٠٠١)، الإسلام في اليابان: التاريخ والانتشار، والمؤسسات القائمة عناك، المركز الإسلامي في اليابان، طوكيو، ص٨٥.

(٤) تونس- اليابان (٢٠٠٢) حوار ثقافي، وقائع الندوة المنتظمة بقصر المجمع يومي ٢ و٣ ماي (٢٠٠١. قرطاج: وزارة الثقافة والترفيه والشباب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، ج٢، ص٢٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتسم السياسة اليابانية في تعاملها مع قضية الشرق الاوسط بشكل عام بعدة خصائص تميزها عن سياسات الدول الكبرى والتعامل مع هذه القضية، أهمها التركيز علي ان المعونات هي العنصر الرئيسي الذي تسهم به اليابان في تسوية مشكلة الشرق الاوسط، سواء كانت المعونات مقدمة الي الفلسطينيين للدول العربية، وهو ما سيوضح الباحث فيما بعد.

ومن بين الخصـــائص الأخرى تأكيد اليابان اجراء الحوار بينها وبين الدول الداخلة في الصراع، وبوصف ذلك وسيلة لتحقيق التسوية السلمية بدون القيام بالوساطة او عقد لقاءات مشتركة بين أطراف القضية.

كما أن اليابان لم تشارك بقوات حفظ السلام بالمنطقة الا مؤخرا، وكان اشتراكها محدودا.

غير أنه من الملاحظ بشكل عام أن مواقف اليابان المبدئية من قضية الشرق الاوسط تتفق مع مواقف الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة.

موقف اليابان من قضايا الشرق الاوسط:

إن التصـريحات اليابانية تؤكد إقرار اليابان بضـرورة قيام دولة فلسـطينية مسـتقلة، يتأكد هذا من خلال مسـاندة الحكومة اليابانية لحق تقرير المصـير للفلسـطينيين الذي يتضـمن حقهم في إقامة دولة، إذ لا يمكن لأحد ان يحرمهم منه.

غير أنه من الملاحظ أن اليابان تؤكد كّلك ضـــرورة عدم اعلان الدولة الفلســطينية من جانب واحد، بل الواجب أن يتمّلك في إطار اتفاق سـلام، مؤكدة أنها يمكنها الاعتراف بالدولة الفلسـطينية فور اعلانها، بشرط ان يتمّلك بعد الاتفاق بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي. وقد أشارت بعض التحليلات الي أنه إذا أعلنت الدولة من جانب واحد وفرضـــت الولايات المتحدة وحلفاؤها عقوبات علي الفلسطينيين فربما تضطر اليابان الي اتخاذ الموقف نفسه(١).

وتؤيد اليابان بصـــفة مســـتمرة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وترى أنه وفقا لاتفاقية اوسلو، فإن مسألة المستوطنات يجب حلها من خلال المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي، ويجب علي الجانبين ألا يتخذا خطوات من شأنها تغيير نتائج تلك المفاوضات.

وبناء علي هذه المبادئ، فإن اليابان تنظر بقلق بالغ الي أنشـطة إسـرائيل الاسـتيطانية، وقد اوضحت لإسرائيل عندما شرعت في بناء مستوطنة جبل أبو غنيم (هارهوما) وإجراء توسعات في حدود مدينة مال أدميم في ١٩٩٩م أن هذه الأنشطة الاستيطانية غير شرعية. وفيما يتعلق بالوسائل اللازمة لحل النزاع فإنها ترفض تماما كل أشكال النزاع المسلح والعنف، مهما تكن أسبابه، وترى

---

١) The Encyclopedia Americana (Internaional Edition) V0115 (Newyork), Encyclopedia, Americana corporation, 1986. p.p 694, 695.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن السبيل الوحيد لحل الخلافات هو التفاهم علي مائدة المفاوضات، بل انها تربط بين تقديم المساعدات للفلسطينيين واستمرار العملية السلمية، إذ أكدت أنها ستستمر في تقديمها للفلسطينيين ما دامت المفاوضات قائمة(١).

أما فيما يتعلق بموقف اليابان من المفاوضات علي المسارات الأخرى، فقد أكدت أهمية استئنافها علي المسارين السوري واللبناني حتى تنتهي باذسحاب القوات الإسرائيلية من مرتفعات الجولان والجنوب اللبناني. وقد أكد مسؤول ياباني أن بلده ترى ضرورة أن يتحقق السلام، وبالنسبة الي جنوب لبنان بخاصة، فقد قدمت اليابان عدة اقتراحات حتى تعطي قوة دفع للمحادثات، بعدما أدت المعارك المستمرة الي سقوط مصابين من كلا الجانبين في الفترة التي سبقت الانسحاب الاسرائيلي من لبنان، هذه الاقتراحات هي ما يأتي(٢):

١- يجب علي القوات الاسرائيلية أن تذسحب من جنوب لبنان تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥.

٢- هذا الانسحاب المذكور آنفا يجب أن يؤدي الي سلام شامل في الشرق الاوسط.

٣- يجب أن تتم عملية الانسحاب بدون معوقات، ويجب علي الأطراف المعنية مناقشة خطوات محددة للانسحاب بدون شروط مسبقة.

٤- يجب علي المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة من أجل استقرار جنوب لبنان بعد الانسحاب الإسرائيلي.

وقد أعرب وزير خارجية الياباني خلال هذه الفترة عن ترحيب بلده بالإعلان المتكرر لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق باراك عن عزمه علي سحب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في خلال عام واحد، مؤكدا رغبة اليابان في أن يحقق تقدماً في المفاوضات، ومعبره عن شعورها بالقلق لعدم حدوث تقدم حتى الآن.

أبعاد الدور الياباني في التسوية السلمية بالشرق الاوسط بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١م(٣):

تمثل مشاركة اليابان في عملية السلام العربية – الإسرائيلية التي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد في اكتوبر عام ١٩٩١م، نقطة تحول حقيقية في علاقات اليابان بمنطقة الشرق الاوسط وفي الدور السياسي الياباني في عملية السلام في المنطقة. فقبل انعقاد المؤتمر كان الدور الياباني ينحصر في

---

(١) شريف، حسين. (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص٤٦.

(٢) ضاهر، مسعود، (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٥٦.

(٣) العاطي، (٢٠٠٤)، المرجع السابق، ص٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدور الاقتصادي، سواء من خلال بعض المساعدات الاقتصادية، أم من خلال العلاقات التجارية التي تكون في المقام الاول علي استيراد النفط مقابل تصدير السلع الصناعية اليابانية لدول المنطقة.

وقد سعت اليابان الي توسيع دورها في المنطقة من خلال استغلال الصيغة التي اتفق عليها بأن يكون لعملية السلام العربية – الاسرائيلية المرتقبة مساران: اولهما مسار ثنائي للمفاوضات المباشرة بين اسرائيل وكل من الأردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين، ويركز علي القضايا الخاصة بالأراضي طبقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ " الأرض مقابل السلام"، أما المسار الثاني فهو متعدد الأطراف ويهتم بمعالجة القضايا الإقليمية بين الدول العربية واسرائيل، من خلال خمس مجموعات عمل تشمل اللاجئين والبيئة والحد من التسلح والتنمية الاقتصادية الاقليمية، اضافة الي تشكيل لجنة تسيير لمتابعة اعمال المجموعات الخمس والعمل علي التنسيق فيما بينها(١).

ونتناول في هذه الدراسة البيئات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بعقد مؤتمر السلام في مدريد والدوافع اليابانية فيه.

البيئات الداخلية والإقليمية الدولية المحيطة بعقد مؤتمر السلام في مدريد(٢):

بدأت الجهود الخاصة بإحلال السلام في الشرق الاوسط فور انتهاء حرب تحرير الكويت، وتزايد الاقتناع الأمريكي بأن استمرار الصراع العربي – الاسرائيلي يمكن استغلاله من جانب بعض النظم في المنطقة لتبرير العداء والكراهية للولايات المتحدة وتهديد مصالحها ، لذا قام "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي بجولات مكوكية الي دول الشرق الاوسط بهدف حث الأطراف علي عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه دول الشرق الاوسط، تمهيدا لرفعها الي الحكومة اليابانية.

وانقسم المؤولون في وزارة الخارجية اليابانية علي انفسهم بين تيارين: احدهما يدفع في اتجاه إجراء الاتصالات اللازمة مع الولايات المتحدة لضمان الحصول علي مقعد داخل مؤتمر السلام، وهو ما يسمح لها بالقيام بدور سياسي أكثر نشاطا وفعالية في تحقيق السلام بالمنطقة، أخذا في الحسبان أن الظروف الداخلية الاقليمية والدولية تعد مواتية لتحقيق هذه المشاركة. ورأى هذا التيار أن الإطار الفلسفي الذي خدم المشاركة اليابانية في عملية السلام يتمثل في أن الولايات اظهرت قدرة عسكرية في حرب "عاصفة الصحراء"، وان عملية السلام في النهاية هي عملية دبلوماسية يتم فيها التركيز علي وسائل غير عسكرية، ويمكن لليابان ان تقوم بدور في هذه العملية بما لديها من

---

(١) آدين رايشور (١٩٨٩)، اليابانيون، ترجمة ليلى الجبالي ومراد شوقي جلال، الكويت، مطابع الرسالة، ص ٣٥-٣٧.

(٢) العاطي، (٢٠٠٤)، ، مرجع سابق، ص١٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسائل مهمة كالأداة الاقتصادية. ودعم هذا التيار وجهة النظر المؤيدة للمشاركة في عملية السلام بالشرق الاوسط بعدة مبررات أهمها:

أ- أن اليابان أصبحت أكثر رغبة من ذي قبل في ان يكون دورها اكثر وضوحا في الشرق الاوسط، في ضوء هذه التحولات الجذرية التي شهدها النسق العالمي منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، فالسياسة اليابانية تجاه الشرق الاوسط قامت تقليديا علي ركيزتين هما: العمل علي تأمين امداد النفط، كما حدث عام ١٩٧٣م، اما في حالة عدم وجود ما يهدد هذه الامدادات من الشرق الاوسط، فإن الاولوية تكون لتأييد المواقف الأمريكية، لذا كانت عملية السلام بمثابة فرصة امام اليابان لمحاولة التوفيق بين هذين النقيضين.

ب- ان تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي تؤدي الي تحقيق استقرار في المنطقة، يضمن تأمين امدادات الطاقة لليابان، فضلا عن انه يتيح الفرصة لليابان لممارسة دور عالمي نشيط في الشئون السياسية، وهو ما يؤهلها للحصول علي مقعد دائم في مجلس الامن.

وفي المقابل، كان هناك تيار اخر داخل الخارجية اليابانية يتحفظ علي هذه المشاركة، إذ ساد القلق بين المسؤولين في ادارة الشرق الاوسط و سفراء اليابان في الدول العربية من التأثير السلبي لمثل هذه المشاركة المحتملة لتشككهم في أن يكون لليابان دور محايد في عملية السلام بين العرب واسرائيل، وان ذلك يؤدي الي توتر العلاقات بين اليابان والدول العربية، علي نحو قد يؤثر بالسلب في امدادات النفط(١).

واستطاع التيار الاول داخل وزارة الخارجية ان ينتصر لوجهة نظرة، من خلال معالجة مخاوف التيار المعارض، واستغلال الظروف الداخلية والاقليمية والدولية التي كانت مواتية لتنشيط الدور السياسي الياباني في الشرق الاوسط.

وكان الشرط الرئيسي الذي اتفق علية داخل الحكومة اليابانية للمشاركة في عملية السلام متمثلاً في تحاشي أي احتمال لحدوث اختلاف في المصالح اليابانية مع الولايات المتحدة، بسبب اختلاف الرؤى معها حول اسس تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل حيث يتركز الدور الياباني في دعم التوجه الأمريكي. لذا اعتمدت الاستراتيجية اليابانية تجاه عملية السلام، من خلال من خلال امداد دول المنطقة بالمساعدات الاقتصادية، علي اساس ان ذلك يحقق مصلحة اليابان، ويدعم الموقف في الشرق الاوسط علي عنصرين رئيسيين هما: العمل علي مساندة السياسة الامريكية تجاه المنطقة، وتشجيع الاطراف الاقليمية المعنية، من خلال تقديم الحوافز الاقتصادية اللازمة لها.

---

(١) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الواقع كانت البيئة الداخلية والدولية بعد حرب الخليج مواتية لتحقيق هذه المشـــاركة اليابانية في جهود السلام، وذلك علي النحو التالي(١):

أ- البيئة الداخلية:

ففي داخل اليابان، سادت حالة الاحباط بين السياسيين واعضاء البرلمان والرأي العام، نتيجة الانتقادات الغربية للدور الياباني في حرب "تحرير الكويت"، واتهام اليابان بان اسهاماتها في جهود التحالف الدولي جاءت " محدودة ومتأخرة"، وانها اقتصـــرت علي الدعم المالي، ولم تشـــارك اية قوات يابانية في الحرب، برغم ان الهدف الرئيسي من الحرب كان تأمين امدادات النفط لليابان وبقية الدول الغربية.

وتوصلت الحكومة اليابانية نتيجة لحرب الخليج الثانية الي قناعة مفادها ان دورها في الشرق الاوســط في المجالين الاقتصـــادي والتجاري غير كاف لتأمين امدادات النفط من المنطقة والحفاظ علي الاستقرار فيها، وان علي اليابان ان تتفهم بشكل متعمق ما يجري في المنطقة، من خلال اجراء حوار شامل مع دولها، يتضمن المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية، ولا يقتصر علي المجال الاقتصادي. وكانت الظروف مهيأة في بداية التسعينيات لتنشيط الدور السياسي الياباني، من خلال المشاركة في عملية السلام التي بدأت بمؤتمر مدريد برعاية أمريكية كاملة.

وفي ضـوء ما تقدم، كان من السـهل علي التيار المؤيد للمشـاركة في جهود السـلام بالشـرق الاوسـط أن يقنع التيار المعارض والحكومة اليابانية والرأي العام الياباني بأهمية المشـاركة في هذه الجهود، والقيام بدور أكثر نشـاطا بين اليابانيين بخاصـة أن الرأي العام الياباني أصـبح أكثر دراية عن ذي قبل، فيما يتعلق بتأييد القيام بدور سياسي عالمي، بخاصة في منطقة الشرق الاوسط.

ب- البيئة الإقليمية:

علي المستوى الإقليمي، ساعدت الصيغة التي قامت عليها السلام (ألا وهي مسارين لعملية التفاوض بين العرب واسـرائيل احدهما ثنائي والآخر متعدد الأطراف) علي اقناع الحكومة اليابانية بالمشاركة في جهود السلام والمشاركة في الاطار المتعدد الأطراف الذي يعالج قضايا وموضوعات اقليمية يغلب عليها الطابع غير السـياسـي، مثل قضـايا المياه والتنمية الاقتصـادية والبيئة وغيرها، فضـلا عن أن اليابان بما تملكه من تقدم تكنولوجي وموارد مادية كبيرة يمكن ان تقوم بهذا الدور الا وهو الاسـهام بشـكل فعال في تسـوية هذه المشـكلات الاقليمية من دون تحملها مخاطر او احتمال الاصطدام بمصالح الولايات المتحدة في المنطقة(٢).

---

(١) البستكي (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٢٥.

(٢) ضاهر، مسعود. (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجد الجانب الياباني ان افضل وسيلة لتجنب معارضة الجانب الأمريكي لدور ياباني محتمل في عملية السلام ان يوثق التشاور بين اليابان واسرائيل، علي اساس ان كل ما تقبله اسرائيل سيكون مقبولا بالطبع من جانب الولايات المتحدة. وكان للانفتاح الياباني المتزايد تجاه اسرائيل الذي بدأ منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات، دور ايجابي في تهيئة المناخ للمشاركة اليابانية في عملية السلام في الشرق الاوسط، بخاصة ان صورة اليابان التقليدية بوصفها طرفا بتعاطف مع وجهة النظر العربية قد عرقل من احتمالات قيامها بدور سياسي في تحقيق السلام بين العرب واسرائيل، في ضوء اتهام الاسرائيلي لها بالانحياز الي مصلحة الطرف العربي علي حساب مصالحها(١).

ج- البيئة الدولية:

علي المستوى الدولي، فإن التغير الذي طرأ علي هيكل النظام الدولي منذ نهائية الثمانينيات وانتقاله من نظام القطبية الثنائية الي نظام القطبية الأحادية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، قد شجع اليابان علي البحث عن دور سياسي في الشؤون العالمية، وانتهاج سياسات جديدة، وهو ما من شأنه تعظيم دورها في الشؤون السياسية والأمنية العالمية – ومنها بطبيعة الحال عملية السلام في الشرق الاوسط – علي نحو يوازي دورها الاقتصادي الهائل.

وجاءت حرب الخليج الثانية، كما أسلفنا، وما صاحبها من انتقادات للدور الياباني في حرب تحرير الكويت، لتعطي دفعة للحكومة اليابانية لاتخاذ قرار بالمشاركة في عملية السلام، في اطار توجه ياباني شامل بالقيام بدور سياسي عالمي نشيط. وعلي الرغم من ان البيئة الدولية كانت مواتية لليابان لكي تلعب دورا في عملية السلام، فإنه لا يمكن إغفال وجود منافسة لليابان من جانب اطراف دولية اخرى اهمها اوروبا التي كانت تبحث عن دور اكبر لها في عملية السلام، من خلال التركيز علي المسار المتعدد الأطراف، بعد اقتناع الجانب الاوروبي بصعوبة منافسة الولايات المتحدة علي المسار الثنائي لعملية السلام بسبب هيمنة الأخيرة شبه المطلقة عليه(٢).

ويتضح من تحليل الوثائق الخاصة بالسياسة الخارجية اليابانية، وتصريحات المسؤولين اليابانيين وخطبهم، أن هناك أبعادا رئيسية لمشاركة اليابان في عملية التسوية السلمية في الشرق الاوسط منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١م، وهي تتضمن المشاركة في المفاوضات المتعددة الاطراف، والحوار مع الاطراف المعنية بعملية السلام، وتقديم المعونات للفلسطينيين والدول المعنية بعملية السلام، فضلا عن الاسهام في قوات حفظ السلام في الجولان. وقد قسم الباحث هذه الابعاد الي ابعاد تتعلق بالمشاركة المباشرة لعملية التسوية وابعاد ترتبط بصورة غير مباشرة بالتسوية.

---

(١) محمد جبار حسين (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص٩٦-١٠٠.

(٢) ضاهر، مسعود. (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشاركة اليابان في المفاوضات المتعددة الاطراف(١):

اتسمت المشاركة اليابانية في لجان المفاوضات المتعددة بالتوسع، إذ شاركت اليابان في جميع اللجان، وشغلت رئاسة احداها، في حين ركزت جهودها في لجنتي السياحة والبيئة، وان كان الملاحظ ان عدد المشروعات التي اعلنت اسهامها فيها محدود مقارنة بالقوة والمكانة الاقتصادية التي تشغلها اليابان، والأهمية المعطاة لها وفقا لقدرتها الاقتصادية علي المشاركة في وضع اساس التعاون الاقتصادي في ظل التسوية السلمية. وفيما يأتي تفصيل لذلك:

أ- المشاركة في لجان العمل المنبثقة عن المفاوضات:

رأست اليابان لجنة المفاوضات المتعددة الاطراف الخاصة بالبيئة، وشاركت بوصفها عضوا في لجان التعاون الاقتصادي الاقليمي ولجنه الموارد المائية ولجنه اللاجئين. وقد ركزت اسهاماتها النشطة في هذه المفاوضات في مجالي البيئة والسياحة ، ففي لجنة البيئة دعمت الاقتراح الخاص بعمل كود خاص بالبيئة لدفع التعاون الاقليمي في مجال البيئة في منطقة الشرق الاوسط، هو الاقتراح الذي اتفق علي تبنية في اجتماع لجنة البيئة في البحرين في اكتوبر عام١٩٩٤م، وابتدئ فيما بعد اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه، كما أخذت زمام المبادرة في انشاء اتحاد السياحة والسفر لمنطقة الشرق الاوسط، بهدف تشجيع التعاون الاقليمي في المنطقة في مجال السياحة. وقد تأسس هذا الاتحاد في قمة عمان سنة ١٩٩٥م.

وفيما يأتي بيان عن الاسهامات النوعية التي تبنتها اليابان في خلال هذا المؤتمر:

* مشروع تكرير البترول في خليج العقبة (من خلال لجنة البيئة).
* مشروع القضاء علي التصحر (من خلال لجنة البيئة).
* مؤتمر دفع حركة السياحة في الشرق الاوسط (من خلال لجنة البيئة).
* دعم انشاء مركز ابحاث الشرق الاوسط لتحلية المياه (من خلال لجنة موارد البيئة).

كما حرص عدد من المسئولين الحكوميين والقطاع الخاص الياباني علي حضور مؤتمرات التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي عقد اولها عام ١٩٩٤م. بهدف دفع تحقيق السلام في الشرق الاوسط، من خلال الانشطة الاقتصادية. وقد شارك (٢٠) مسئولا حكوميا و(٥٠) رجل اعمال يابانيا في مؤتمر قمة الدوحة سنة ١٩٩٧م(٢).

ب- الجهود الخاصة بإنشاء بنك التكامل الاقتصادي والتنمية بالشرق الاوسط وشمال افريقيا:

---

(١) شريف، حسين. (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص١١٤.

(٢) البستكي، نصرة عبدالله. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ايدت اليابان الجهود الخاصة بإنشاء هذا البنك، انطلاقا من انه سيشجع تدفق الاموال الي المنطقة، وسيؤدي الي تحقيق السلام في الشرق الاوسط من مدخل اقتصادي، كما شاركت في المفاوضات الخاصة بإنشاء البنك (برغم ان الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ بعد)، وبدأت الاستعدادات تمهيدا لأن يبدأ البنك اعماله في عام ١٩٩٨م، وقد اعتزمت اليابان تقديم نحو (٩.٥%) من اجمالي الاسهامات في هذا الشأن(١).

والملاحظة ايضا، فيما يتعلق بدور اليابان في مؤتمرات التعاون الاقتصادي، أنه برغم الحضور القوي لمسئولين حكوميين يابانيين في هذه المؤتمرات، فان عدد المشاركين من رجال الاعمال لم يتناسب مع المكانة الاقتصادية العالمية التي تحتلها اليابان والتوقعات التي انيطت بها بشأن المشاركة في البعد الاقتصادي من عملية السلام. كما أن حجم الإسهام الذي اعتزمت اليابان تقديمة في الرأسمال البنك لم يتناسب مع الاعتبارات السابق ذكرها، والخلاصة ان سياسة اليابان تجاه المنطقة العربية وعلاقتها بالعالم العربي قد تأثرت بالتغيير بالتوجهات العامة للسياسة الخارجية اليابانية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط وسياسة المعونات اليابانية تجاه العالم العربي، اللتين برز فيهما بشكل خاص تأثير التغير في السياسة الخارجية اليابانية ودورها العالمي، وان كان يجب الإشارة الي أن حجم التغيير الذي لحق بالسياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية جاء محدودا، ولا يتناسب مع التغيير العام في هذه السياسة، او التغير في سياستها تجاه مناطق أخرى من العالم، أهمها المناطق الآسيوية، وهو ما يرجع الي عوامل رئيسية أهمها الاولوية التي تعطيها السياسة اليابانية للمنطقة الآسيوية(٢).

---

(١) المرجع نفسه، ص٣٥.

(٢) البستكي، نصرة عبدالله. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : تطور العلاقات السياسية العربية – اليابانية

يمكن القول بصفة عامة ان علاقات اليابان السياسية بالمنطقة العربية قد مرت بأربع مراحل، اختلفت خلالها ردود الفعل اليابانية ومواقف الدبلوماسية اليابانية تجاه قضايا المنطقة العربية عموما والصراع العربي الاسرائيلي خصوصا، إذ برز اتجاه اليابان نحو المنطقة العربية أحد مجالات الاهتمام التقليدي الاوروبية، ومن ثم فأن من العسير تحقيق المنافسة فيها. ومن ناحية أخرى عدت اليابان منطقة الشرق الاوسط من المناطق التي يصعب التعامل معها ،سواء لنقص الخبرة الخاصة بالتعامل مع شعوبها وثقافاتهم المتنوعة، او بالنظر الي ما ترتبه علاقات الاعتماد علي الولايات المتحدة الامريكية لتأمين مصادر الحصول علي الثروات الطبيعية من هذه المنطقة . وسيتناول الباحث هذه المراحل في الفقرات الآتية:

المرحلة الاولى (١٩٥٠-١٩٦٠).

تميزت هذه المرحلة في بدايتها بزيادة الاهتمام الياباني بالمنطقة العربية، إذ اعترفت اليابان بإسرائيل في عام (١٩٥٢)، كما قررت في البدء بالمساعدات المالية للاجئين الفلسطينيين ،وذلك ابتداء من العام التالي (١٩٥٣). وعلي الرغم من البداية المبكرة لظهور الاهتمام الياباني بالمنطقة العربية، فان هذه الاهتمامات كانت بطبيعتها اقتصادية، إذ أن اليابان لم تنشئ قسما للتعامل السياسي مع دول المنطقة الا بعد عام (١٩٦١م) عندما تأسس قسم الشرق الاوسط في الخارجة الياباني الذي تطور بعد ذلك الي ادارة للشرق الاوسط، وذلك في عام (١٩٦٥م). أما فيما يتصل بالاعتماد الياباني علي بترول المنطقة العربية، فأن إمدادات اليابان منه لم تتعرض في خلال هذه المرحلة لمشكلات حادة، وهو ما جعل اليابان تعتمد علي الشركات الأمريكية والاوروبية في مجال الإمدادات البترولية للصناعات اليابانية(١).

وبصفة عامه فقد تميزت ردود الأفعال اليابانية تجاه القضايا العربية، بمحاولة المواءمة بين سلوكها ومقتضيات مصالحها الاقتصادية من جانب، والمواءمة بين علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جانب أخر. وعلي ذلك فأن بعض المحللين راوا أن جميع المواقف اليابانية في خلال تلك المرحلة كانت تتميز بالسلبية، او في أحسن تقدير تجاه كثير من القضايا العربية. ومن بين الامثلة علي هذه المواقف الموقف الياباني بعد حادث مطار اللد في اسرائيل عام ١٩٧٢م، عندما لقي اسرائيليون مصرعهم في هجوم شنه ثلاثة يابانيين ينتمون الي الجيش الأحمر الياباني، وكان أن اتصل رئيس الوزراء "بجولدا مائير" رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك، وقدم لها اعتذاراته، وعرض عليها التعويض المالي للضحايا، وأرسلت اليابان في الوقت نفسه مبعوثها

---

(١)(١) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاص للاعتذار. ان هذه السياسة كانت تلقى استياء بالغا في العالم العربي، وهو ما أتضح من خلال تحذير الملك فيصل لرئيس وزراء اليابان في أثناء زيارته الي اليابان عام (١٩٧٢م) واصفا أسلوب سياستها إزاء المنطقة بأنه أسلوب أعمى يرتبط بالسياسة الأمريكية(١).

المرحلة الثانية: مرحلة التغيير (١٩٧٣-١٩٨٢م).

بعد نشوب حرب اكتوبر، وقيام العرب بفرض حظر نفطي، اتجهت اليابان الي تغيير سياستها إزاء المنطقة، وقد بدأ التغيير حين سعى السيد "ياسو هيرو ناكسوني" (وزير التجارة الدولية والصناعة في ذلك الوقت ورئيس الوزراء فيما بعد) لدى "كاكوى تاناكا" (رئيس الوزراء آنذاك) بضرورة تغيير السياسة اليابانية إزاء المنطقة، قام السيد "نيكايدو" بدور بارز في هذا المجال، إذا زار جميع مسئولي الحكومة والقيادة السياسيين المختصين لتحقيق وفاق الرؤيا، انتهى بقرار تاريخي بتبديل سياسة اليابان تجاه العرب في الشرق الاوسط. وكان هذا القرار سريعا وحاسما لا يتماشى مع خصائص اليابان المعروفة ببطء عملية الوفاق في سياسة اتخاذ القرارات المهمة. ويفسر "د. ياسو مازا كوردا" هذا التغيير بأنه كان محاولة للتكييف مع حظر النفط العربي، وأصبحت اليابان مجبرة علي صياغة سياسة شرق اوسطية أكثر اعتدالا تجاه العرب وأكثر استقلالا عن سياسة الولايات المتحدة، وقد دعت هذه الساسة الي انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧م، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني(٢).

ويمكن القول أن هذا التغيير الجذري غير المعهود في الساسة اليابانية أنما جاء وليد حسابات مصلحة يابانية أملت عليها ضرورة التكيف مع تطورات صراع المنطقة، فجاء البيان الياباني مؤيدا وجهة النظر العربية، ومبتعدا لأول مرة عن الرؤى السياسة الامريكية، وهو الأمر الذي استمر مدة وجيزة لاحقة، إذ سرعان ما عادت اليابان بعد انفراج أزمة النفط الي السير نحو انتهاج سلسلته المتوازنة إزاء الصراع العربي الاسرائيلي، فكانت تنادي بحق اسرائيل في الوجود والعيش بسلام، وتقيم معها علاقات دبلوماسية طبيعية، ومنحت مكتب منظمة التحرير في طوكيو الصفة الدبلوماسية التي كان يفتقدها، ولكن مع عدم الاعتراف بكونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولكنها تعترف في الوقت نفسه بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وكذلك بحقهم في تشكيل حكومتهم الخاصة بهم، ويعد اشتراكهم في عملية السلام بين مصر واسرائيل ضرورة ملحة(٣).

---

(١) العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٢) ضاهر، مسعود. (٢٠٠٥)، مرجع سابق ، ص٤٤.

(٣) درويش، (١٩٩١)، مرجع سابق، ص١١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد تميزت هذه المرحلة أجمالا بتـــأييد المواقف الدبلوماسية العربية، مثل تأييد حق المصير للشعب الفلسطيني، والانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة بعد عام (١٩٦٧م). كما عملت الدبلوماســية اليابانية من خلال تلك الحقبة علي اســتقطاب كثير من الدول العربية النشــطة علي مستوى السياسة الإقليمية، كما هي الحال بالنسبة الي كل من مصر والكويت والسعودية، كما تحولت القيادة اليابانية الي الإعلان الصــريح عن تأييد الحق العربي، وفي عام (١٩٧٧م) افتتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو، كما دعت القيادة اليابانية السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة لزيارة اليابان في خلال اكتوبر (١٩٨١).

وعلي الرغم من هذا السلوك من جانب الحكومة اليابانية نحو تبني مواقف الدبلوماسية العربية وتأييد الحقوق المشــروعة للشــعب الفلســطيني ،فأن هذه الإعلانات لم تكن تعبر عن موقف خاص لليابان تجاه القضية العربية بقدر ما مثلت استجابة للضغوط العربية، وبصفة خاصة نتيجة للزيارة التي قام بها الملك فيصل الي اليابان في عام (١٩٧٥م) (١).

المرحلة الثالثة: المرحلة الانتقالية (١٩٨٢-١٩٩٠م).

لقد تميزت مواقف الدبلوماسية اليابانية في خلال تلك الفترة بتزايد المد السياسي نحو اسرائيل وإهمال المنطقة العربية. وعلي الرغم من محاولة الدبلوماسية اليابانية تحقيق نوع من أنواع التوازن بين تدعيم العلاقات اليابانية الاســرائيلية ازاء الاســتمرار في تأييد الحقوق المشــروعة للشــعب الفلســطيني، فأن جانب الاهتمام بالقضــايا العربية لم يمثل تطورا في هذه المرحلة، ففي عام (١٩٨٤م) قام السكرتير العام لوزارة الخارجية الاسـرائيلية بزيارة الي اليابان ترتب عليها أنشـاء رابطة الصداقة الإسرائيلية اليابانية، كما ترتب عليها التمهيد لقيام رئيس الوزراء الاسرائيلي لزيارة طوكيو في عام (١٩٦٨م). من هنا فأن التحول في المواقف اليابانية تجاه اســرائيل كما هي الحال بالنسبة لتحول الدبلوماسية اليابانية تجاه العالم العربي بعد أزمة البترول الاولى حفاظا علي المصالح الاقتصــادية اليابانية أنما يفســر، الي حد كبير، تنامي المشــكلات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان، وتزايد حدة النقد داخل الكونجرس تجاه كثير من السياسات التجارية لليابان.

المرحلة الرابعة: الموقف الياباني تجاه أزمة الخليج وتداعيات مرحلة ما بعد الأزمة:

أظهرت الدبلوماســية اليابانية ترددا واضــحا تجاه مشــاركة القوى الأخرى في التدخل لحل النزاع العراقي الكويتي، وهو الأمر الذي يؤكد، بصــراحة وعلانية، عدم تدخل اليابان في حلبة الصــراع الدولي حتى هذا الوقت. وفي محاولة للتغلب علي القيود القانونية والدســتورية المتعلقة بوضع اليابان بوصفها دولة سلمية (المادة ٩ من الدستور الياباني)، اتجهت اليابان الي تأييد الجهود

---

(١) ضاهر، مسعود. (٢٠٠٥)، مرجع سابق ، ص١١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العســـكرية للولايات المتحدة والغرب ،من خلال تقديم المســـاعدات المالية التي تزايدت من مجرد تقرير مبلغ (١٠٠) مليون دولار لمؤازرة الجهود العسكرية مع بداية الأزمة الي (٤) بلايين دولار أبان الحشد العسكري لمواجهة الاحتلال العراقي للكويت ،حتى بلغت (٩) بلايين دولار في الأسابيع القليلة التي سبقت اندلاع العمليات العسكرية في (١٧) يناير سنة (م ١٩٩١). وتعكس ردود الافعال اليابانية أبان الازمة وما بعدها التوجهات الخاصة بالإدارة اليابانية في محاولة التغلب علي ما يشوب العلاقات اليابانية الأمريكية من مشـــكلات حادة في التجارة بينهما من جانب ،كما تعكس التردد الياباني في الاعتراف بمعطيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة من جانب أخر من خلال ما تفرضـــه من أطار اوســع داخل العلاقات الدولية، إذ أن تقرير هذا المبدأ يعني التقليل من أهمية الاعتماد علي الولايات المتحدة الأمريكية، بوصــف ذلك أحد العوامل المهمة في تقرير اســتراتيجية علاقة اليابان بالخارج(١).

ومن ناحية أخرى فقد ســـاعد قرار الحكومة اليابانية لمؤازرة الجهود العســـكرية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب في مواجهة العدوان العراقي علي الكويت علي تلافي كثير من انتقادات حلفائها الأمريكيين والغرب. علي أن الاعتقاد العام من جانب الشـــعب الياباني مازال يرى أن الاســـتخدام الفعلي لأدوات القوة العســـكرية في مواجهة النزاعات الدولية ليس من الأدوات المقبولة لمواجهة الأزمات الدولية.

---

(١)ضاهر، مسعود. (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : البعد الاقتصادي في العلاقات العربية – اليابانية

المطلب الاول : مرتكزات البعد الاقتصادي في العلاقات العربية – اليابانية

البترول:

يعد الشرق الاوسط مصدرا رئيسا لإنتاج الطاقة في العالم، سواء النفط أم الغاز الطبيعي، لذا تعد مسألة تأمين إمدادات الطاقة لليابان من الشرق الاوسط أحد أهم محددات السياسة اليابانية تجاهه، في ضوء افتقار اليابان الي مصادر الطاقة والموارد الاولية، فضلا عن الاعتماد شبه الكامل للاقتصاد الياباني علي توافر الطاقة بأسعار رخيصة لتحقيق الطفرة الاقتصادية ومعدلات النمو المرتفعة. وتشير الإحصاءات المتوافرة الي التزايد المضطرد في أهمية بترول الشرق الاوسط بوصفه مصدرا رئيسا للطاقة، ففي خلال عقد التسعينات تراوح معدل الإنتاج بين (٢٥ - ٢٦) مليون برميل في اليوم، وهو ما يعادل ٤٥% من إجمالي الطلب العالمي علي النفط حسب إحصاءات عام (١٩٩٤م). وتتمتع منطقة الخليج بالنصيب الأكبر من صادرات بترول الشرق الاوسط، إذ بلغت حصص كل من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر إضافة الي ايران والعراق حوالي (١٧.٥) مليون برميل يوميا، أي ما يقارب ٧٢% من مجموع إنتاج منطقة الشرق الاوسط، وتتوزع النسبة الأخرى علي دول شمال أفريقيا ويضاف الي ما سبق أن المنطقة تحتوي علي (٤٥%) من الاحتياطي العالمي المحقق، إذ يبلغ الاحتياطي العالمي حوالي (٨٩٠) مليار برميل(١).

ويلاحظ ان واردات اليابان النفطية من الشرق الاوسط قد طرأ عليها زيادة كبيرة بعد حرب عام (١٩٧٣م)، فبعد ان كان اجمالي واردات اليابان من النفط من الشرق الاوسط حوالي(٤٥٠) ألف برميل سنويا عام (١٩٦٠م)، زادت هذه الواردات الي (٣.٥) مليون برميل سنويا عام (١٩٧٥م)، الذي يعد عام الذروة في اجمالي واردات اليابان النفطية من الشرق الاوسط خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات ثم هبطت هذه الواردات الي حوالي (٣) ملايين برميل عام (١٩٨٠م)، والي (٢.٥) مليون برميل عام (١٩٨٥م)، واستقر هذا المعدل حتى نهاية عقد الثمانينيات وقد مرت سياسة الطاقة اليابانية بثلاث مراحل رئيسة اولها سياسة الطاقة والنمو الاقتصادي، إذ لعبت الطاقة خلال الخمسينيات والستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين دورا محوريا في تحقيق معدلات النمو العالية، ثم جاءت سياسة تأمين الطاقة وبدأت مع ازمة النفط الاولى عام (١٩٧٣ م)، إذ استوعبت اليابان الدرس الخاص باعتمادها شبه الكامل علي بترول الشرق الاوسط لتوفير حوالي (٨٥%) من احتياجاتها النفطية. واخيرا جاءت سياسة تنويع مصادر الطاقة بهدف حماية البيئة، إذ تم التركيز علي

---

(١) درويش، ١٩٨٩)، **اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، طنطا، مطابع غباش، ص٨٨.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر غير الملوثة للبيئة، والحرص علي تنويع مصادر الطاقة في الداخل والخارج، مع عدم الاعتماد علي مصدر واحد، ويشمل ذلك مناطق اخرى مثل روسيا واسيا الوسطى، لتوفير الغاز والنفط، مثل كازاخستان وإذربيجان وتركمنستان(١).

وقد اتجهت اليابان الي انتهاج السياسات الآتية بهدف تقليل تعرضها لأزمات في الطاقة(٢):

أ- تنويع مصادر إمدادات النفط: فقد اتجهت الي خفض اعتمادها علي بترول دول الشرق الاوسط من نسبة (٨٠%) في عام (١٩٧٣م)، الي حوالي (٦٠%) في عام (١٩٨٥م)، غير ان انتقال عدد من الدول الاسيوية الي مصارف الدول المستوردة للنفط ادى الي زيادة الاعتماد الياباني علي دول الشرق الاوسط، ليعود الي معدلاته الاولى، إذ وصلت نسبة اعتماد اليابان علي نفط الشرق الاوسط الي اكثر من (٨٠%) خلال عقد التسعينيات وتتوزع هذه النسبة علي دول منطقة الخليج التي تقوم بتوريد حوالي (٧٢%) من احتياجات اليابان من النفط، وتقوم دول كمصر وليبيا والجزائر بتوفير نسبة (٨%). إن تزايد اعتماد اليابان علي استيراد احتياجاتها من النفط من منطقة الخليج منذ اوائل التسعينيات بعد انخفاضها في الفترة من عام (١٩٨٥م)الي عام (١٩٩١م)، بسبب ازمتي الخليج الاولى والثانية. وتراوحت نسبة اعتماد اليابان علي وارداتها من بترول الخليج الي ما بين (٦٤%) في عام (١٩٩١م) و (٧٢%) في عام ٢٠٠٢م. والملاحظ ان اليابان اتجهت منذ اول التسعينيات الي تنويع مصادر امداداتها من الطاقة، وهو ما يشير الي ثبات نسبة امدادات دول الشرق الاوسط احتياجات اليابان من النفط بما يتراوح بين (٨١%) و (٨٣%) في الفترة من عام ١٩٩٥م حتى عام (٢٠٠١م) (٣).

ب- الاتجاه الي مصادر بديلة للطاقة: ففي ضوء التخوف من احتمال استخدام الدول العربية للبترول مرة اخرى سلاحا استراتيجيا للضغط السياسي، ونظرا للاهتمام الرسمي والشعبي والاكاديمي بضرورة الحفاظ علي البيئة. اتجهت اليابان منذ منتصف عقد الثمانينيات نحو استخدام موارد اخرى للطاقة غير النفط والفحم، لا تلوث البيئة. وتخطط اليابان لزيادة الاعتماد علي مصادر الطاقة البديلة للنفط بنسبة ٧٠% من احتياجاتها من الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠م، وتقليص نسبة اعتمادها علي النفط الي ٣٠% بعكس النسبة الحالية التي تصل الي ٥٨%. ومن ابرز المصادر البديلة ما يأتي(٤):

---

(١) درويش، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ص٩٠.

(٢) حسين عدنان السيد (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ١١.

(٣) درويش، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ص٩٩.

(٤) المرجع نفسه، ص١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الطاقة النووية: استطاعت اليابان من خلال اعتمادها علي الطاقة النووية توفير ١٧% من اجمالي احتياجاتها من الطاقة.

٢- الطاقة الشمسية وطاقة الرياح: تسعى اليابان لزيادة الاعتماد علي هذه الطاقة النظيفة، غير ان نسبتها لا تتعدى ٤% من اجمالي الطاقة المستخدمة، وذلك من خلال تخصيص اليابان موارد مالية كافية للبحوث والتطوير في هذا المجال.

٣- خلايا الوقود: وهي طاقة وقود كيميائية تتميز بعدم تلويثها للبيئة وكفاءتها العالية في استخدام نطاق عريض من انواع الوقود. وتعد اليابان الدولة الثانية علي مستوى العالم في تطوير هذه التكنولوجيا. وقد قامت شركة " تويوتا" اليابانية بتطوير محرك جديد للسيارة يعمل بالجازولين والطاقة الكهربائية والطاقة الهيدروجينية في آن واحد(١).

جـــــ- زيادة الاحتياطي الاستراتيجي الياباني من النفط: فقد كان احد الدروس المستفادة من ازمة النفط في عام ١٩٧٣م ضرورة زيادة الاحتياطي الاستراتيجي لليابان من النفط لتقليل اعتمادها علي بترول الشرق الاوسط في اثناء الازمات. وقد وصل اجمالي هذا الاحتياطي في اغسطس عام ١٩٩٧م الي نحو ٨٢٥ مليون برميل، وهو ما يكفي لسد احتياجات اليابان من النفط لمدة ١٦٢ يوما مقارنة لأزمة عام ١٩٧٢م، إذ كان الاحتياطي يكفي ٢٠ يوم فقط.

د- تشجيع شركات النفط اليابانية علي الاستثمار في الشرق الاوسط: ومن ابرز الاستثمارات اليابانية انشاء "شركه الزيت العربية" لاستغلال نفط المنطقة المحايدة الذي تمتلكه السعودية والكويت، غير انها لم يتم تجديد عقد الامتياز مع السعودية بعد فشل المفاوضات بينهما عام ٢٠٠٠م، وهو الأمر الذي كان بمثابة ضربه قويه لاستثمارات اليابانية في قطاع النفط في الشرق الاوسط. يضاف الي ذلك التوقيع علي اتفاقيات وعقود مع قطر لتوريد الغاز الطبيعي الي اليابان لمدة ٢٠عاما، وابرام عقود تنقيب عن النفط واستغلاله في مصر التي وصل حجم استثمارات اليابانية بها الي حوالي ١٢٠مليون دولار، وهو ما يمثل حوالي ٦٦% من الاجمالي الاستثمارات اليابانية فيها.

وعلي الرغم من السياسات السابقة فلا يزال اعتماد اليابان علي الشرق الاوسط في مجال النفط يعد شبه كامل بنسبه تصل الي اكثر من٨٠% من اجمالي احتياجاتها النفطية. وسيبقى الشرق الاوسط يمثل مصدر رئيسي لاستمرار النمو الاقتصادي.

ج- الواردات العربية من اليابان: احتلت الواردات العربية من اليابان خلال الفترة من(١٩٩٥-١٩٩٩م) المرتبة الرابعة بعد وارداتها من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة

---

(١) درويش، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ص١٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والواردات العربية اليابانية، وذلك بنسب تراوحت بين ٦% و٧,٧%. والملاحظ أن نسبت الواردات العربية من اليابان تعد نسبه محدودة، وعلي الرغم من المكانة الاقتصادية العالمية التي تحتلها اليابان والأهمية التي يمكن ان تمثلها في توفير متطلبات التنمية العربية.

وتحتل الآلات والمعدات وناقلات الركاب والسفن الجزء الاكبر من الواردات العربية من اليابان خلال هذه الفترة(١).

ويرجع الانخفاض في الصادرات اليابانية الي الانخفاض في الطلب علي معدات النقل التي تشمل (ناقلات ركاب-سفن) والتي تقدر بأكثر من ٤٠% من اجمالي الصادرات الي المنطقة العربية من المعدات بشكل عام والمعدات الكهربائية بشكل خاص.

ويرجع ذلك ايضا الي النقص في الطلب علي السلع الراس ماليه والاستهلاكية، بسبب الركود الذي عانت منه الدول المنتجة للنفط، وذلك في تناقص نمو الناتج القومي الحقيقي.

ب- المعونات اليابانية المقدمة الي دول العالم العربي:

تتمتع المعونات اليابانية بخصوصية في نطاق ادوات السياسية الخارجية اليابانية، ليس لأنها تعد أداءاً اقتصادياً لتحقيق أهداف اقتصادية فحسب، بل ايضا لتحقيق اهداف اقتصادية استراتيجية لهذه السياسة، ويتضح ان استخدام المعونات لتحقيق هذه الاهداف في سياستها تجاه الدول النامية وعلي وجه العموم والعالم العربي بشكل خاص(٢).

لماذا المعونات اليابانية للعالم العربي(٣)؟

تتعدد الدوافع التي تقف وراء تقديم اليابان مساعدات الي دول العالم العربي بصفة خاصة، ودول الشرق الاوسط بصفة عامة. فأولا هناك الدرجة العالية من اعتماد اليابان علي البترول من المنطقة العربية، إذ تبلغ هذه النسبة نحو ٧٠% من إجمالي ما تستورده من النفط الخاص، وهو مما يدفع اليابان للاستمرار في سياسة المعونات، وثانيا انه توجد لليابان علاقات تجارية مع كثير من دول المنطقة، وذلك علي النحو السابق بيانة في هذا الفصل.

كما ان اليابان ترى ان هذا الجزء من العالم الذي عانى من النزاعات الاقليمية المتكررة هو مفتاح السلام والاستقرار ليس لليابان فحسب، ولكن للعالم اجمع، لذا نشطت اليابان في دعم النمو والتنمية في الشرق الاوسط. في هذا الإطار يشير تقرير لوزارة الخارجية اليابانية صدر عام ٢٠٠١م، الي ان منطقة الشرق الاوسط التي تضم في نطاقها الدول العربية تقع في تقاطع مهم بين

---

(١) درويش، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٢) درويش (١٩٩١)، مرجع سابق، ص١٧٧.

(٣) محمد السيد سليم، نيفين عبد المنعم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا، مركز الدراسات، ن. م، ص٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرق والغرب ومكونه من ٢١ دولة، وهناك تباين واسع في الانظمة السياسية والاقتصادية، بها، كما انها مسرح للصراعات والمشاكل العالمية، مثل الحروب بين العرب واسرائيل، وحرب العراق وايران، وحرب الخليج. وبناء علي هذه الحقائق الخاصة بالمنطقة، فأن اليابان مصرة علي تقديم مساعدتها الاقتصادية المتنوعة بطرق نشطة و سريعة، وذلك اعتماداً علي حاجات الدول الممنوحة مستوياتها من الدخل القومي اضافة الي اوضاعها السياسية والاجتماعية.

بشكل اكثر عمومية فان واقع الأمر انه توجه اليابان لتقديم معونات الي دول العالم العربي يمكن تفسيره في اطار تعريف نظرية الامن القومي الياباني والارتباط بينها وبين سياسة المعونات، إذ تشير الي أنها من الضروري ان تزيد اليابان من المعونات التي تقدمها الي دول العالم الثالث، وذلك بهدف الحفاظ علي المواد اللازمة للصناعات اليابانية. وبهدف الحفاظ علي الامن والاستقرار داخل الدول المتلقية للمعونات اليابانية، ومن بين الدول التي ركزت اليابان علي تقديم المعونات اليها دول خارج نطاق الاهتمام التقليدي للدبلوماسية اليابانية، مثل دول افريقيا والشرق الاوسط ودول امريكيا اللاتينية(١).

وفي هذا الاطار طورت حكومة "ماسيويشي اوهيرا" رئيس الوزراء الياباني السابق (١٩٧٨- ١٩٨٠م) مفهوما للأمن القومي الياباني، وذلك لمواجهة الازمات التي تؤثر في الاقتصاد الياباني، مثل أزمتي البترول سنة ١٩٧٣م و ١٩٧٩م، وازمة الرهائن الايرانية، والغزو السوفيتي لأفغانستان، وذلك عن طريق استخدام المعونات لحل هذه الازمات. وقد رأت انه بالنسبة الي اليابان فان طبيعة الاعتماد الاقتصادي علي مصادر الثروة المعدنية من دول العالم الثالث سوف تحتم عليها اكثر من غيرها من الدول الصناعية الأخرى، استخدام دبلوماسية نشطة اتجاه دول الجنوب عن طريق المعونات. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية علي وجه الخصوص فقد زادت أزمة البترول الاولى عام ١٩٧٣م من الاتجاه الخاص في زيادة المعونات اليابانية الموجهة الي دول العالم، وبصفة خاصة في مجال حماية مصادر الطاقة والثروات المعدنية. ففي داخل منطقة الشرق الاوسط اهتمت اليابان بالمعونات بوصفها اداة لتقوية الروابط الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية، مثل مصر والسعودية وسوريا والعراق والجزائر والاردن والمغرب(٢).

---

(١) ktester le Japon. Paris: Albin ،Benamou, Stéphane. Cinquante honorabks Michel 1992., P21

(٢) Republic. Tokyo: Institute of Devdoág Economies, 1988. (V.R.F. Series; no. 153), P55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور المعونات اليابانية المقدمة الي دول العالم العربي:

تعد مسألة الزيارات الرسمية اليابانية المقدمة الي الدول العربية احد العناصر الرئيسية لاستراتيجية التي تبنتها اليابان بعد ازمة النفط الاولى عام ١٩٧٣م بهدف زيادة وجودها في منطقة الشرق الاوسط التي توفر لليابان اكثر من ٨٠% من احتياجاتها النفطية السنوية. وقد انتهجت اليابان منذ عام ١٩٧٣م ما يعرف باسم " دبلوماسية تأمين الحصول علي الموارد الطبيعية"(١).

وفي هذا الاطار، تدفقت المساعدات اليابانية للمنطقة علي نحو غير مسبوق بعد عام ١٩٧٣م، ويكفي ان نشير الي ان هذه المساعدات لم تتجاوز في العام السابق للأزمة نسبة ٠.٨% من اجمالي المساعدات الخارجية. وفي عام ١٩٧٧م زادة هذه النسبة علي نحو ملحوظ، ووصلت الي ٢٤.٥% من اجمالي المساعدات اليابانية. وكانت الزيادة في مساعدات التنمية اليابانية للشرق الاوسط خلال الفترة من ١٩٧٣م الي عام ١٩٩٠م هي الأعلى، مقارنة مع مناطق أخرى، إذ بلغت هذه المساعدات حوالي ١٠.٥% من اجمالي المساعدات اليابانية، أي ما يوازي حوالي ٧٢١ مليون دولار سنويا. وإذا اردنا تعريف تطور مساعدات التنمية التي تقدمها اليابان الي دول الشرق الاوسط بعد ازمة النفط الاولى عام ١٩٧٣م، فيكفي ان نشير الي برامج المساعدات اليابانية لمصر بوصفها اكبر دولة متلقية لهذه المساعدات، في المنطقة، إذ زادت هذه المساعدات اليابانية لمصر بعد التوقيع علي معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩م، فغدت مصر اكبر دولة غير أسيوية تحصل علي قروض علي نحو منتظم. وقد حرص مسئولون يابانيون علي زيارة دول المنطقة فور انتهاء ازمة عام ١٩٧٣م، بهدف تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية معها، إذ قام نائب رئيس الوزراء " ميكي" بجولة في عدد من الدول العربية بهدف اقناع زعمائها بمعاملة اليابان علي انها دوله صديقه، وإلغاء الحضر النفطي الجزئي مقابل تقديم قروض سلعيه لمصر. وتبع هذه الجولة زيارات لمسؤولين يابانيين الي دول المنطقة علي مستوى عال، شملت مبعوثا من الحكومة اليابانية، ووزير الصناعة والتجارة "ناكاسوني" الذي ابدى استعداد اليابان لتقديم قروض ضخمه الي ايران والعراق تقدر بنحو ملياري دولار. ومثلت هذه الزيارات متعاطفة في سياسة اليابان اتجاه دول الشرق الاوسط وبداية لتزايد الاهتمام الياباني بتنشيط العلاقات معها(٢).

---

(١) ضاهر، (١٩٩٣)، صورة اليابان عند العرب ، العدد ٧٥، ص١١١.

(٢)ضاهر، مسعود، (٢٠٠١)، إسهامات الفكر الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين، البحرين الثقافية، العدد ٢٧، ص٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ ان مكانة منطقة الشرق الاوسط بين المناطق الجغرافية التي تحصل علي مساعدات من اليابان، قد تراجعت علي نحو ملحوظ في خلال عقد التسعينيات. فبعد أن كان الشرق الاوسط يحصل علي نسبته ١٠,٤% من اجمالي المساعدات اليابانية عام ١٩٨٠م، فان هذه النسبة تقلصت الي٤,٦% عام ١٩٩٨م، بسبب توجيه معظم المساعدات الي الدول الأسيوية، بعد الازمه المالية والاقتصادية التي شهدتها هذه الدول عام ١٩٩٧م.

وقد ظلت المعونات اليابانية لدول العالم العربي ضئيلة حتى عقد السبعينيات. ففي عام ١٩٧٢م لم تحصل هذه الدول من مساعدات اليابان الا علي نسبة ٠,٨%، ولكن المنطقة العربية بدأت في التزايد بصوره كبيره في اعقاب حرب اكتوبر وازمة النفط الاولى عام ١٩٧٣م الي ان وصل اجمالي ما حصلت عليه الدول العربية والشرق الوسط اجمالا الي ٢٤,٥% من اجمالي المساعدات اليابانية . ومنذ ذلك الوقت فان ما حصلت عليه المنطقة من المساعدات خلال السنوات اللاحقة وصلت الي نحو ١٠% من اجمالي المعونات اليابانية، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في استخدام الطاقة في اليابان، وحرصها علي استقرار الامدادات النفطية من المنطقة العربية. غير أن التطور الرئيسي في المعونة اليابانية للمنطقة العربية جاء مع حرب الخليج عام ١٩٩١م، إذ بلغت قيمة المعونة المقدمة الي المنطقة حوالي ١٨٦٥,٦مليون دولار بنسبة ٢٠,٤% من اجمالي المعونات اليابانية.

ويتعلق بما سبق ان اليابان في خلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠م قدمت مساعدات بلغت قيمتها بليوني دولار الي مصر والاردن وتركيا وسوريا، إذ أدت أزمة الخليج الي وجود إجماع داخل المجتمع الياباني بضرورة زيادة اسمتها في امن العالم واستقراره تحقيقه اهداف السياسة الخارجية اليابانية. ونضرا لان الدستور الياباني يمنع اليابان من الاسهام بقوات عسكريه خارج البلاد، فان المعونات كانت هي المجال الرئيسي الذي تركز فيه التحدي الياباني بصورة ممارسة دور عالمي(١).

ولذا ركزت اليابان خلال الازمه علي تقديم مساعدات للدول المتضررة من الصراع، مثل مصر و سوريا والاردن ثم تركيا، وذلك للمساعدة علي الا ستقرار السياسي لهذه الدول خلال هذه الفترة. وبعد انطلاق عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط بدأت اليابان في تركيز مساعدتها لمساندة استمرار هذه العملية، وذلك من خلال تقديم المساعدات للفلسطينيين والدول المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي، وقد تناول الباحث ذلك تفصيلا. غير ان الملاحظ ان نسبة المعونة اليابانية للمنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط قد اتجهت الي التناقص منذ عام ١٩٩٢م، إذ تراجع

---

(١) درويش ، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ص ٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدل المعونات من ٦% الي ٧%، وفي عام ١٩٩٥م حصـــلت المنطقة علي ٦,٨% من اجمالي المســـاعدات، في حين بلغت المســـاعدات المقدمة الي دول اســـيا ٥٤,٥%، والمقدمة الي الدول الأفريقية ١٢,٦% والمقدمة الي دول امريكا الوسطى والجنوبية ١٠,٣% (١).

حجم المعونات اليابانية المقدمة الي الدول العربية(٢):

يتوقف اختلاف حجم المعونة اليابانية المقدمة الي الدول العربية بشكل أساسي علي تصنيف لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٩٥م، ذلك كما يأتي:

دول ذات دخل منخفض: اليمن ومصـــر والســـودان، ثم الدول التســـع ذات الدخل المتوســـط الأدنى: الجزائر والعراق والأردن وسـوريا وتونس والمغرب ولبنان، والدول ذات الدخل المتوسـط الأعلى، البحرين وليبيا وســـلطنة عمان والمملكة العربية الســـعودية، والدول ذات الدخل المرتفع: الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. ونظرا لتنوع الدول ما بين دول منتجة للنفط ودول غير منتجة للنفط، وحتى في مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع نســـبيا، فإن اليابان تقدم مســـاعداتها المتنوعة حسب مرحلة التقدم الاقتصادي للدول الحاصلة علي المعونات.

ووفقا للتصـــنيف الســـابق فهناك ثلاثة أنواع من المســـاعدات الرســـمية للتنمية التي تقدم علي المســـتوى الثنائي، هي التعاون بالقروض الميســـرة، والتعاون بالمنح، والتعاون التقني. ومن حيث المبدأ يتم اختيار هذه الأنواع طبقا لمســـتوى الدخل القومي لكل دولة ممنوحة. وفي العام المالي ١٩٩٦م حددت هذه المســـتويات وفقا للناتج القومي الاجمالي للفرد الذي ســـجل في عام ١٩٩٤م، ومنحت اليابان الأموال في اطار التعاون بالمنح للدول التي بلغ دخل الفرد فيها اقل من ٢٨٩٥ دولارا. والجدير بالذكر أن البلدان المنتجة للنفط في منطقة الخليج (الامارات العربية والكويت وقطر والمملكة العربية الســـعودية وســـلطنة عمان والبحرين) تعد خارج نطاق مجال التعاون الاقتصادي الياباني، لأنها تتمتع بأعلى مستويات للإنتاج القومي للفرد، غير أنها ما زالت في حاجة الي نقل التكنولوجيا بدرجة كبيرة، وذلك بســـبب عدم توافر التقنيين المحليين. وبناء علي ذلك فقد قامت اليابان، وما زالت تقدم المساعدات التقنية الي هذه الدول في اطار التعاون التقني.

---

(١) النقر، علي الســـيد (٢٠١٠)، العرب والقطب الياباني، ط١، مصـــر، القاهرة: ميدان طلعت حرب، مكتبة مدبولي، ص١٢٠. .

(٢) ياسين، سعد غالب، (٢٠٠١)، العرب والادارة اليابانية، ماذا يمكن أن نتعلم من اليابان؟ المستقبل العربي، السنة ٢٣ العدد ٢٦٥، ص ١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبصفة عامة فإن هناك عدة أسباب تدفع السياسة الخارجية اليابانية للاهتمام بتقديم المعونات الي مصر، هي(١):

١- مكانة مصر بوصفها دولة رئيسة في منطقة الشرق الاوسط، ودورها في احلال السلام والاستقرار في هذه المنطقة.

٢- تقوم مصر بجهود حثيثة لإقامة اقتصاد السوق.

٣- تقوم مصر بعملية تحول ديمقراطي تشمل إقامة نظام ديمقراطي برلماني مع الحفاظ علي الاستقرار.

٤- تتمتع مصر بعلاقات وطيدة مع اليابان.

٥- حاجة مصر الماسة الي المعونات، بسبب معدل الزيادة السكانية العالية فيها، والمشاكل الناتجة عن الفقر.

أما فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية التي تتجه اليها المعونات اليابانية في مصر فهي تتضمن ما يأتي(٢):

١- المجال الزراعي: ويشمل ذلك زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين مستويات الاكتفاء الغذائي.

٢- تنمية الموارد البشرية: من خلال التعليم الاعدادي والثانوي والتدرب علي عمل لتدعيم الموارد البشرية.

٣- تطوير البنية الاقتصادية وتعميق التكنولوجيا: وهو ما يؤدي الي دفع استثمارات القطاع الخاص.

٤- التعاون مع مصر: بهدف تحسين الخدمات الصحية الأساسية، بخاصة في الريف، بهدف تحقيق الرفاه لمحدودي الدخل.

٥- تحسين الظروف البيئية: ويشمل ذلك امدادات المياه ونظام الصرف.

اما الاردن التي تحتل المركز الثاني بعد مصر في قائمة الدول العربية الحاصلة علي معونات يابانية، فقد بلغت قيمة المساعدات المقدمة اليها نحو ١.٥٢٦ مليار دولار امريكي في خلال المدة بين ١٩٩٤ – ١٩٩٨م.

---

(١) درويش ، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ٩٩.

(٢) المرجع نفسه، ٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتركز اليابان في تقديم مساعداتها علي الاسهام في بناء مشاريع بنية تحتية مهمه في الاردن، ومن ابرز المشروعات التي اسهمت فيها اليابان مشروع جسر الملك حسين الذي تم الانتهاء منه في اوائل عام ٢٠٠١م، وبلغت تكلفته الاجمالية نحو ١٢ مليون دولار.

جـ - الاستثمارات:

تتسم الاستثمارات اليابانية في منطقة العالم العربي تاريخيا بالضآلة، ففي خلال المدة الممتدة من(١٩٥١- ١٩٩٠) لم تحصل هذه المنطقة الا علي ١.١% من اجمالي الاستثمارات اليابانية في العالم، وهو ما يجعلها أقل مناطق العالم جاذبية للاستثمارات اليابانية، في حين حصلت مناطق أخرى في العالم علي نسب كبيرة من الاستثمارات اليابانية مقارنة بما حصلت عليها المناطق العربية، إذ حصلت دول امريكا الشمالية علي ٤٣.٨% من اجمالي الاستثمارات، وحصلت دول آسيا علي ١٥.٣%، وحصلت دول اوروبا علي ١٩.١%، في حين ظلت الدول الافريقية في خلال هذه الفترة محتفظة بنسبة ضئيلة من الاستثمارات اليابانية متقاربة مع ما حصلت عليه المنطقة العربية، بلغت قيمتها ١.٩% فقط. ويجسد الكتاب الأبيض الصادر عن منظمة التجارة الخارجية اليابانية عام ١٩٨٩م حول الاستثمارات العالمية المباشرة اليابانية واقع الاستثمارات في العالم العربي، إذ جاء فيه أن مجموع الاستثمارات اليابانية المباشرة في العالم كله يقارب ألف مليار دولار. اما فيما يتعلق بالشرق الاوسط والعالم العربي فقد جاء فيه أن الاستثمارات الأجنبية في حالة ركود بسبب ضعف الانجاز الاقتصادي، وظلت الشركات الأجنبية قليلة الاكتراث بالشرق الاوسط علي الرغم من التحسن في المناخ السياسي، كما يدل علي ذلك وقف اطلاق النار في الحرب الايرانية العراقية، إذ ظل سعر النفض راكدا بسبب فشل النشاط الاقتصادي في اكتساب قوة اندفاع، وكانت تركيا هي الاستثناء، إذ استمرت في اجتذاب استثمارات لا بأس بها(١).

وبصفة عامة تركزت الاستثمارات والقروض اليابانية علي تدعيم انسياب رؤوس الأموال اليابانية نحو مشروعات تخدم أهداف تأمين مصادر النفط والطاقة داخل منطقة الشرق الاوسط عموما، كما هو الشأن بالنسبة الي مشروع البتروكيماويات الايراني، ومشروع استخراج خامات الحديد داخل مصر وتعدينه، والمشروعات البتروكيماوية داخل العراق، وغيرها من مصادر الثروة الطبيعية.

وبالانتقال الي عقد التسعينيات وسعيا لتعرف توجيهات الاستثمار الياباني في المنطقة العربية، فإنه يجدر النظر الي احدى الدراسات التي قدمها مركز ياباني متخصص في دراسة مخاطر الاستثمارات لتحديد الدول التي يمكن لليابان الاستثمار فيها. وقد اعتمدت الدراسة علي عدة

---

(١) ضاهر، (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشرات تحدد درجة إقبال المستثمرين، منها مستوى الربح الذي يحصل عليه المشروع، ومدى الاحساس بالتوجه للاستثمار في دولتين فقط في الشرق الاوسط، هما تركيا واسرائيل، وان اشار الي وجود بعض المصاعب للاستثمار فيهما. يبدو ان التقرير لم يوجه مشورة لأي من رجال الأعمال اليابانيين بالاستثمار في أية دولة عربية، انطلاقا من المؤشرات السابقة. وانطلاقا مما سبق فإن الحكومة اليابانية تؤكد دائما أن قرار المستثمرين اليابانيين بالاستثمار خارج البلاد يتوقف علي اراداتهم الخاصة، أما دورها فهو تعريفهم بغرض الاستثمار خارج البلاد. غير أن النصف الثاني من التسعينيات شهد تطورات ايجابية بشان الاستثمارات اليابانية في العالم العربي، إذ دخلت دولتان عربيتان، هما قطر والسعودية ضمن قائمة أهم الدول الجاذبة للاستثمارات اليابانية في الشرق الاوسط. كما يشير تقرير منظمة التجارة الخارجة اليابانية صدر عام ٢٠٠٠م بشان اتجاهات الاستثمار الياباني في الشرق الاوسط الي وضع الدول الخليجية بوصفها دولا لهذه الاستثمارات، وهو يؤكد أن هناك حرصا من الجانب الياباني سواء في القطاع الحكومي او القطاع الخاص علي دفع استثماراته في اتجاه الدول الخليجية(١).

إن الدول الخليجية تتجه الي تشجيع زيادة الاستثمارات اليابانية في القطاع الخاص بها، لتقليل اعتمادها علي الموارد البترولية. ويتناول التقرير أيضا الاجراءات التي قامت بها الدول الخليجية لتحسين تدفق الاستثمارات اليها، ومن ابرزها قيام الامارات العربية المتحدة والكويت بإنشاء مناطق حرة. وبصفة عامة، تولي الحكومة اليابانية اهتماما للمشاركة في مشروعات الصناعات البتروكيمياوية في المملكة العربية السعودية، إذ يشارك نحو سبع وستين شركة يابانية في بناء مجمع لهذه الصناعات في منطقة جبيل. ومن ناحية أخرى يعد البنك المركزي السعودي أهم العملاء في سندات الحكومة اليابانية، وليس أدل علي ذلك من أن حجم الاستثمارات اليابانية في السعودية عام ١٩٩٧ بلغ نحو ٥.٨ مليارات دولار. وتعد اليابان ثاني أكبر مستثمر أجنبي في المملكة العربية السعودية بعد الولايات المتحدة الأمريكية يابانية نشيطة في استخراج النفط منذ عام ١٩٥٨م في المنطقة المحايدة، ثم في أبو ظبي عام ١٩٧٨م(٢).

محاولات بعض الدول العربية لجذب الاستثمارات اليابانية:

جاء توجه لبنان خلال زيارة رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري في مطلع ٢٠٠١م الي اليابان لإصدار سندات الين الياباني، وهي سندات ساموراي في سوق طوكيو المحلية

---

(١) البستكي، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) البستكي، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٧٥-٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي يتوافر لها شروط النجاح، لأنها تلقى رواجا واسعا لدى المستثمرين اليابانيين، إذ أنها مضمونة من حكومة اليابان، وتوفر مبالغ كبيرة علي لبنان، إذ أصدرت بفعل فارق الفائدة الكبير بين الدولار والين ويصل هذا التفاوت الي ٦ نقاط مئوية و٧ نقاط علي المستوى المالي(١).

وبصفة عامة، فإنه لزيادة الاستثمارات بين اليابان ولبنان اتخذت لبنان عددا من الاجراءات من شأنها أن تؤدي الي زيادة التعاون في مجال الاستثمار بينهما، إذ قامت بخصخصة بعض القطاعات الاقتصادية، وهو ما أدى الي الحصول علي تقدير الحكومة اليابانية لهذه الخطوات، إذ إن التوسع في الخصخصة يلقى اهتماما كبيرا من المستثمرين اليابانيين. كما أعلنت لبنان أن توجهها لعقد اتفاق مشاركة مع الاتحاد الاوروبي يفتح المجال امام الاستثمارات اليابانية في القطاعات الانتاجية في لبنان من اجل التصدير الي الاتحاد الاوروبي، وفي المقابل اتفقت لبنان واليابان علي السعي الي عودة شركة الطيران اليابانية الي تسيير رحلاتها الي بيوت المتوفقة منذ عام ١٩٧٦م، واعتماداً بيروت محطة رئيسة بين القارتين الأمريكية والاوروبية وطوكيو، بحسبان ذلك عاملا مشجعا للاستثمار(٢).

ومن الجانب الياباني أكد رئيس الوزراء انه سيرعى ندوة خاصة تقام في طوكيو للتعريف بفرص الاستثمار في لبنان، ولفت نظر البنك الياباني للتعاون الدولي الي الاهتمام بمطالب لبنان لتمويل مشاريع المياه ومشروع سد يسرى في جنوب لبنان الذي كان قد تجمد تمويله للاحتلال الإسرائيلي للبنان(٣).

أما في مصر فيبلغ عدد الشركات اليابانية العالمية بها حوالي ٥٥ شركة. وتبلغ الاستثمارات اليابانية فيها نحو ٦٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠م، وهو يعد رقما ضئيلا. وقد تبنت مصر سياسة ذات اجراءات متعددة لدفع الاستثمارات اليابانية بها خاصة خلال عام ٢٠٠٠م، ومن هذه الاجراءات مخاطبة الشركة اليابانية الكبرى للاستثمار في مصر، كما نظمت ندوة الاستثمار في مصر بطوكيو في اكتوبر عام٢٠٠٠م، بمشاركة اكثر من ١٥٠ رجل أعمال مصريا ويابانيا، لتأكيد أن مصر تعد أرض الفرص الاستثمارية، إذ يوجد فيها كثير من المجالات المتاحة للاستثمار التي تتناسب مع احتجاجات الشركات الكبرى ورجال الاعمال اليابانيين(٤).

---

(١) تونس- اليابان، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٢) تونس- اليابان، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص١١٠.

(٣) Donnet, Pierre-Antoine. Le Japon achete k moe&. Paris Semi, 1991. L'histoire immediate), P45.

(٤) درويش، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ١٠٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وقعت مصـــر اتفاقيات اقتصـــادية مع كثير من الدول العربية ودول الكوميســـا الســـوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقا نشأت عام ١٩٩٤ إحدى المجموعة الاقتصاد الأفريقي وفيها مصر، وهو مما يشـجع الشـركات اليابانية علي عد مصـر بوابة الدخول الي المنطقة والتعاون الاقتصـادي والتجاري مع الدول السابق ذكرها. ومن بين العوامل الاخرى التي ركزت عليها مصر في حملتها لجذب الاسـتثمارات اليابانية ان قوانين الاسـتثمار فيها مشـجعة تماما للمسـتثمرين، وتتوافر فيها كل البنى الاساسية اللازمة لإقامة مشروعات جديدة، فضلا علي ان توقيع اتفاقية مشاركة مع الجانب الاوروبي ودخولها في اقامة علاقة مشـــاركة مع الولايات المتحدة الامريكية يتيح الفرصـــة لليابان للتصـــدير، من خلال فتح اسـتثمارات يابانية لإقامة مشـروعات في مصـر تنتج عدد من السـلع. وبصـفة عامة، ركزت مصـر علي تحسـين مناخها الاقتصـادي في السـنوات الاخيرة، اضـافة الي تصميم الحكومة المصرية علي المضي قدما في سياسة الاصلاح الاقتصادي، كما أنشئ مجلس الاعمال المصري الياباني لدعم التجارة والاستثمارات بين الجانبين المصري والياباني.

اما بالنسبة الي المشروعات الاستثمارية اليابانية في المنطقة، فقد شهدت ايضا طفرة كبيرة منذ عام ١٩٧٣م، إذ شـاركت الشـركات اليابانية في عدد من مشـروعات البنية الاسـاسـية في دول الخليج، مثل الطرق والكباري وغيرها(١) .

لا يمكن القول إنه علي الرغم من تزايد اعتماد اليابان علي نفط الشـــرق الاوســـط وتزايد الاســـتهلاك الياباني للنفط، فأن ذلك تزامن مع انخفاض اهتمام رجال الاعمال اليابانيين بالشـــرق الاوسط من الناحيتين الاقتصادية والتجارية. وقد أصبحت أهمية المنطقة مقصورة علي النفط، إذ لا يستأثر الشرق الاوسط الا بنسبة ١% من اجمالي الاستثمارات اليابانية في الخارج، مقابل ٤٥% في امريكا الشـــمالية، و٣٠% في اســـيا، ١٥% في اوروبا. ويمكن تفســـير هذا التراجع الملحوظ في معدلات التجارة والاســـتثمار بين اليابان منذ منتصـــف الثمانينيات، بالرغم من تزايد اعتماد اليابان علي نفط المنطقة في ضوء تراجع النفط ذلك العنصر الحاسم في تشكيل سياسة اليابان اتجاه الشرق الاوسط، مع بروز ظاهرة التشبع النفطي، من سلعة استراتيجية الي سلعة اقتصادية، وتدهور مكانة الدول العربية المصدرة للنفط، وعوامل ثقافية ودينية وتاريخية وجغرافية، الي اسباب اخرى يمكن ايجازها فيما يأتي(٢):

---

(١) البستكي، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) ضاهر، (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- ارتفاع قيمة الين الياباني، وهو الأمر الذي جعل السلع والمنتجات اليابانية مرتفعة الثمن نسبيا بالنسبة الي دول المنطقة بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة.

٢- الاهتمام الياباني بمنطقة جنوب اسيا وعدها مجالا غير حيوي، وهو ما انعكس بالسلب علي الاهتمام الياباني بالشرق الاوسط، اضافة الي انتهاج اليابان سياسة تصدير المصانع اليابانية الي الخارج وخاصة الي أمريكا واوروبا وجنوب شرق اسيا.

٣- تراجع مشروعات البنية الاساسية الضخمة في المنطقة التي كانت تقوم شركات يابانية لتنفيذها، خاصة مع تراجع اسعار النفط العالمية منذ منتصف الثمانينيات وفشل مشروع البترول وكيماويات في ايران، وهو مما كان له اثر سلبي في مجتمع الاعمال الياباني، فيما يتعلق بالاستثمار الياباني في الشرق الاوسط.

٤- استمرار الصراع العربي الاسرائيلي وهو مما جعل صورة المنطقة غير ايجابية في اليابان، إذ تبدو منطقة غير مستقرة، ومن ثم فهي منطقة غير مقنعة للاستثمار الياباني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : مراحل تطور العلاقات الاقتصادية العربية – اليابانية

لقد كانت الاهتمامات المبكرة من جانب اليابان بالعالم العربي مع مطلع القرن العشرين تعكس تنامي القوه اليابانية من ناحية، والاهتمام الياباني المتزايد ببترول منطقة الشرق الاوسط والتجارة العالمية من ناحية ثانية، فلقد كانت اليابان المنتصرة في الحرب العالمية الاولى من بين الدول التي وقعت معاهدة فرساي بعد الحرب، كما شاركت في مؤتمر القوى الاوروبية (سان ريمو) في عام (١٩٢٠م)، وهو المؤتمر الذي أقر نظام الانتداب البريطاني وإقامة في كل من فلسطين والعراق وشرق الأردن، والانتداب الفرنسي في كل من سوريا والبنان، الأمر الذي يفسر حقيقة تنامي القوى اليابانية منذ بداية القرن الحالي ومشاركتها القوة والنفوذ مع الدول الاوروبية السائدة في ذلك الوقت. ولقد تنبهت اليابان من ناحية ثانية الي أن منطقة الشرق الاوسط تعتبر من المناطق الهامة للصراع الدولي بما تحويه من منابع هامه للطاقة والبترول، وبما تمثله من أهمية للتجارة العالمية. وفي عام (١٩٢٦م) كتب سيجي تاكي شيجا كتابا بعنوان (البلاد غير المعروفة) اشار فيه الي ان اليابان يمكن ان تتفهم دوافع المد القومي داخل المنطقة العربية وذلك بالنظر الي سعي القوى الغربية الي السيطرة علي منابع الطاقة والبترول فيها. واشار (شيجا) الي ان القوة الاقتصادي في الغرب قد تحولت من الاعتماد علي الفحم وصناعات الحديد والصلب الي صناعات تعتمد بالأساس علي البترول. وتنبأ بأن منطقة الشرق الاوسط يمكن ان تتحول الي وضع شبيه بدول البلقان بعد الحرب العالمية الاولى وأن بؤرة الصراع الدولي قد تحولت بالفعل من الغرب الي الشرق(١).

---

(١) رشاد عبد الغفار (١٩٨٤)، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، ط١، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:واقع العلاقات السياسية الاقتصادية العربية اليابانية

المبحث الاول

المقومات السياسية العربية- اليابانية (الاردن حالة دراسية)

المطلب الاول: المقومات السياسة العربية

المطلب الثاني: المقومات السياسة اليابانية

المبحث الثاني

المقومات الاقتصادية العربية –اليابانية

المطلب الاولى: المقومات الاقتصادية العربية (الأردان دراسة حالة)

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية اليابانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

واقع العلاقات السياسية الاقتصادية العربية اليابانية

المبحث الاول: المقومات السياسية العربية- اليابانية (الاردن حالة دراسية)

إن العلاقات الأردنية اليابانية المتينة علي الأصعدة كافة والتي تمتد لسنوات طويلة مضت، وتميزت علي مر التاريخ بالتواصل والتشاور المستمر علي أعلي المستويات، وبالاحترام المتبادل والتفهم للقضايا الوطنية الخاصة بكل بلد علي حده، والتطابق الكبير في وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

فمنذ تأسيس العلاقة الدبلوماسية بينهما عام ١٩٥٤، تحافظ الأردن واليابان علي علاقات ودية جيدة، علي رأسها العلاقة الحميمة التقليدية بين العائلتين الملكية الأردنية والإمبراطورية اليابانية. وبين الشعبين الياباني والأردني، ترتبط الدولتان بشراكة قوية تتمثل بالتعاون الاقتصادي ففي عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣، قدمت اليابان للأردن ما قيمته حوالي ٢٧٦ مليون دولار أمريكي القروض الميسرة، كما أن اليابان تسعى للتعاون فيما يساهم في تعزيز استقرار الأردن وازدهاره، وذلك عبر إرسال ٥١ متطوعاً يابانيا يعملون في مناطق مختلفة من الأردن(١).

واليابان تعتبر في مقدمة الدول المانحة للأردن، وقامت في أكثر من مرة بإعادة جدولة الديون الأردنية عبر نادي باريس، والنية لمبادلة المزيد من الديون الخارجية بمشاريع استثمارية، نظرا للأعباء التي يتحملها الأردن بسبب الأزمة السورية تعهدت الحكومة اليابانية بتقديم قرض ميسر للحكومة الأردنية بقيمة ١٥٦ مليون دولار أمريكي، وذلك لتنفيذ مشاريع بنية تحتية ٢٠١٣. كما قامت الحكومة اليابانية في عام ٢٠١٢، بتقديم قرض ميسر بقيمة ١٢٠ مليون دولار أمريكي، دعما للموازنة(٢).

تدعم الحكومة اليابانية المجتمعات المضيفة الأكثر تضرراً من استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، عدا أنها قدمت منحة طارئة بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي، تهدف الي وفع كفاءة الخدمات البلدية مجال التزويد المائي وإدارة النفايات الصلبة وذلك من خلال تقديم معدات حديثة خاصة. بالإضافة الي ذلك قدمت الحكومة اليابانية للحكومة الأردنية منحة بقيمة ٣ ملايين دولار أمريكي أتت علي شكل سيارات هجينة تستفيد منها الوزارات وذلك للمساهمة في تخفيف كلفة الطاقة والحفاظ علي البيئة.

---

(١) درويش ، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ٩٠.

(٢) درويش ، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ص ٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تدعم الحكومة اليابانية جهود إغاثة اللاجئين السوريين من خلال دعم نشاطات منظمات الأمم المتحدة في الأردن، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية. إذ قدمت اليابان من خلال هذه المنظمات ما قيمته ٤٢ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٣. وعليه، فإن الحكومة اليابانية تسعى من خلال قنوات دعم متعددة للمساهمة في حل المشاكل التي يواجهها الأردن، كمشكلة التنمية الاقتصادية وأزمة اللاجئين السوريين واستقرار الموازنة العامة(١).

لقد ساهم الدعم الذي تقدمه الحكومة اليابانية للأردن في تعزيز العلاقات بين الدولتين الصديقتين، وسياسهم أيضا في تقوية وتدعيم هذه العلاقات وتدعيمها بشكل أكبر.

(١) سليم محمد السيد ، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا، ص٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول : المقومات السياسية العربية

يعتقد أنه قد آن الاوان لإعادة فتح ملف السوق العربية المشتركة التي لا توفر للعرب اوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية فحسب، وإنما توفر أيضاً اوضاعاً سياسية وتفاوضية يصعب تجاهلها وليس هناك أسلوب يصلح لإعادة فتح ملف السوق العربية المشتركة، سوى أسلوب المصارحة، والمكاشفة دون أي حساسيات، ولتكن البداية مجرد إشارة تستند الي لغة الأرقام والإحصائيات التي لا تكذب أبداً، والتي تؤكد أن عدد سكان العالم سيعبر حاجز السبعة مليارات فرد خلال أعوام قليلة، لقد كان نصيب العالم العربي من هذه الزيادة السكانية سيكون كبيراً. ومن العجيب أن يهددنا تزايد السكان في العالم العربي برغم أن الأرض العربية مليئة بموارد طبيعية يحسدنا عليها الآخرون من بترول ومعادن وخامات في بعض الدول وانهار وأراض صالحة للزراعة في دول أخرى. والحقيقة أن عدم النجاح في استغلال الموارد العربية الضخمة وتوظيفها يرجع الي أن العالم العربي. برغم كل ما يتوافر له من عناصر الوحدة والتكامل، مازال مقسماً ومفتتاً علي شكل كيانات صغيرة تعكس بكل أسف واقع التردي، وغياب الحيوية في الفهم والإدراك السياسي والاستراتيجي. لذا يتحتم علي العالم العربي، في ظل رياح ثورات الربيع العربي، أن يتفق علي ضرورة الخروج المبكر من خندق الأنانيات الإقليمية الضيقة التي يستحيل علي أي دولة عربية، مهما تعاظمت قدراتها أن تواجهها بمفردها. ومن حسن الحظ أن معظم القيادات الحاكمة في العالم العربي الآن باتت علي اقتناع كامل بأهمية إنشاء سوق عربية مشتركة علي أساس أن التكامل الاقتصادي ليس فقط مجرد ضرورة حتمية وإنما التكامل الاقتصادي هو الخيار الوحيد، وأظن أن الحاجة الي السوق العربية باتت أشد إلحاحاً من أي وقت مضي. وأن هذه السوق هي بمثابة إشارة الي أن هذه الأمة مازالت تملك حيوية إثبات الوجود والقدرة علي تجنب أي محاولات محتملة في الغد للتشهير او الابتزاز في ظل العولمة التجارية والاقتصادية او تحت وطأة الحاجة لمجاراة احتياجات الاقتناء لمنتجات العولمة التكنولوجية والعلمية، وليست كل دوافع الدعوة الي إقامة السوق العربية المشتركة مجرد تعبير عن مشاعر سياسية طارئة، وإنما أغلبها يعكس إحساسا بضرورة تأمين احتياجات الحاضر والاستعداد لأي مجهول يختبئ في تلابيب المستقبل، والأمم العظيمة هي التي ترى الأخطار العظيمة وتتحسب لها قبل وقوعها(١).

اليابان بعد الحرب العالمية الاولى:

---

(١) محمد جبار حسين، العلاقات اليابانية الأمريكية وآفاقها المستقبلية، العدد ١٩٨٨، ص٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في منتصف القرن التاسع عشر كانت اليابان تعيش في عزلة عن العالم الخارجي إذ منحت الطبيعة الجغرافية اليابان بحكم كون اليابان دولة يتكون إقليمها الجغرافي من أربع جزر، كبيرة وأكثر من ثلاثة آلاف جزيرة صغيرة، تمتد علي شواطئ شرق آسيا الواقعة علي المحيط الهادي قدرا كبيرا هذه العزلة وعاملا من عوامل الشعور بالأمن إزاء التهديدات الإقليمية، فالعزلة الطوعية والموقع الاستراتيجي والتمسك بالعادات والتقاليد الموروثة والتبشير بالتعاون الاجتماعي الطبقي، بين الأغنياء والفقراء بدلا من الصراع الطبقي مع توسيع نطاق ودور الطبقة الوسطى والانطلاق من دور العائلة والقرية في الداء الاجتماعي وصولا الي قيم المساواة والإخاء والمواطنة في المدينة ونجاح السلطة المركزية بالسيطرة علي الإنتاج الزراعي، وعلي الرغم من هذه المنافع والمزايا الاستراتيجية التي حظيت بها اليابان بسبب جغرافيتها الجزرية فإن إقليمها الجغرافي يفتقر الي الكثير من الموارد الطبيعية والثروات المعدنية التي تعد من أهم عناصر قوة الدولة في عالم اليوم، فهي تفتقر بالكامل الي الثروة النفطية، والي الكثير من المعادن الهامة لصناعاتها الأمر الذي جعل منها أكثر البلدان إستيراداً لمصادر الطاقة وكذلك الكثير من المحاصيل الزراعية، وهذا ما يفسر اهتمام اليابان الواسع بالتجارة الدولية ومدى الاستقرار في تدفقاتها بوصفها عاملا اساسياً في تقرير علاقاتها مع العالم الخارجي، وبفعل الكثير من الأسباب الاستراتيجية والجيوبولتيكية المتعلقة بعدم قدرة اليابان علي المواجهة من جانب واقتراب النفوذ الربي الذي أصبح يهدد الجزر اليابانية ذاتها، فقد وافقت كومة الشوجنيت أبان عودة بيري عام ١٨٥٤ علي قبول إبرام معاهدة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم العلاقات المطلوبة، فكانت معاهدة كاناجاوا الشهيرة لعام ١٨٥٤ التي نصت علي أمور كثيرة كان أهمها ضرورة فتح الموانئ اليابانية أمام السفن الأمريكية، ومنح الولايات المتحدة الأمريكية (الدولة الاولى بالرعاية). وتطبيقا لنصوص هذه المعاهدة قامت حكومة واشنطن بإرسال (تارسند هارس) ليكون اول قنصل أمريكي لدى اليابان عام ١٨٥٨. وكان أهم ما حققه هارس توقيع معاهدة تجارية مع الحكومة اليابانية سميت بمعاهدة "الصداقة والتجارة الأمريكية اليابانية"، إذ تم الاتفاق فيها علي ترجمة نصوص معاهدة كاناجاوا ووضعها موضع التنفيذ وفي الجانب الآخر فقد أرسلت اليابان بعثتها الدبلوماسية الاولى الي واشنطن عام ١٨٦٠ حيث كلفت بصياغة التصديق الشكلي لمعاهدة عام ١٨٥٨(١). وبهذا فإن هذه المعاهدات غير المتكافئة أثارت مظاهر الغضب والاستياء بين شرائح المجتمع الياباني التي طالبت بإلغائها. ومن هنا فقد برزت بذور التغيير السياسي في اليابان مما أدى الي قيام نهضة الميجي، إذ أدركت حكومة الميجي بأنه يجب عليها أن تحقق شعار (دولة غنية وجيش قوي)، وطالبت الاحتكاك بالغرب والإفادة من علومه

---

(١) النقر، علي السيد، (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص١٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المختلفة، فقامت بإرسال الكثير من البعثات الي الدول الغربية بهدف التعلم من حضاراتها، وسد الفجوة الحضارية التي كانت تعاني منها اليابان وقامت باستقدام الخبراء الغربيين للاستفادة منهم في توجيه الإصلاحات الخارجية في البلاد الوجهة الصحيحة. وهكذا عملت اليابان، علي بناء هيكل صناعي واقتصادي ضخم وبناء مؤسسة عسكرية ضخمة تتناسب ومكانها الجديدة ومكان ذلك مصحوبا ببروز التناقضات بحكم ندرة الموارد الطبيعية من جهة، وضرورة الحفاظ علي مكانة هذه الدولة م جهة أخرى، الأمر الذي ولد رغبة يابانية نحو التوسع الإقليمي وقد ابتدأت نزعتها التوسعية هذه في حربها التي شنتها ضد الصين (١٨٩٤ – ١٨٩٥) من اجل السيطرة علي كوريا، وحققت فيها نصرا كبيراً بفضل كفاءة مؤسستها العسكرية آنذاك، الأمر الذي ترتب عليه تغير ميزان القوى في المنطقة واحتلال اليابان موقع الدولة الكبرى فيها. وفي الوقت الذي حققت فيه اليابان انتصارها هذا، كانت الولايات المتحدة الأمريكية كثفت من نشاطها الاستعماري في منطقة آسيا، وذلك بحكم مصالحها، ولهذا فقد أثار الانتصار الياباني هواجس الولايات المتحدة الأمريكية وخشيتها علي مصالحها في المنطقة، ولا سيما في الصين التي دفعتها الي إعادة تقييم علاقاتها مع اليابان. وفي ضوء ذلك وجدت اليابان نفسها مضطرة، علي الرغم من احتفاظها بتطلعاتها التوسعية، الي الاتفاق مع الأطراف الأخرى، ولا سيما والولا يات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف تحقيق مصالحها والدخول في علاقات توازن القوى التقليدية في المنطقة. ثم دخلت اليابان في حرب مع روسيا (١٩٠٤ – ١٩٠٥) بهدف السيطرة علي منشوريا الصينية التي كانت للروس مصالح ا ستراتيجية فيها، فاستطاعت أن تحقق نصرا كبيرا علي حساب الروس مما ساهم من جديد في تدعيم مركزها كدولة كبرى، فكان من شأن هذا النصر إعادة تغيير العلاقات اليابانية الأمريكية لتصبح علاقات حذرة أكثر من ذي قبل، ومن هنا يمكن القول أن تدهور العلاقات اليابانية الأمريكية في ذلك الوقت كان نابعًا بطبيعة الحال من التغيرات التي طرأت علي توازن القوى في المنطقة لصالح اليابان(١).

ترتب علي نهاية الحرب العالمية الاولى جملة نتائج استراتيجية علي مستوى توازن القوى كان أهمها ظهور اليابان الي جانب الولايات المتحدة الأمريكية كدولة بحرية كبيرة في منطقة آسيا – الهادي، بعد تقلص النفوذ الاوروبي فيها. وقد انعكست هذه النتيجة في مقررات مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ إذ كان لليابان ثقل مؤشر فيه، وبالصيغة التي أعادت فيه تشكيل نظام توازن القوى الدولي برمته علي نحو جديد. وعلي صعيد آخر فقد تأثرت اليابان بالأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام ١٩٢٩ من خلال الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة علي الاقتصاد الياباني الأمر الذي

---

(١) النقر، علي السيد، (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص١٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دفع العسكريين اليابانيين الي التفكير بالتوسع الإقليمي مجدداً فكانت الصين هدفا استراتيجيا لهم الأمر الذي أدى الي قيام اليابان بشن عدوان واسع علي الصين بين عامي ١٩٣٠ – ١٩٣٧ أدى الي احتلال عدد من أقاليمها في الشمال والوسط والجنوب. ولقد أثر ذلك علي تجدد التوتر في علاقات اليابان مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أصبحت شريكا رئيسيا لليابان في منطقة آسيا(١).

لقد ركزت اليابان اهتماماتها بالمنطقة العربية بعد الحرب العالمية الاولى حيث شملت ثلاثة محاور رئيسية: الاول أكاديمي يشمل العلاقات الدولية والتاريخ العربي الإسلامي واللغات. والمحور الثاني تجاري وذلك عن طريق يجاد أسواق واسعة لمنتجاتها وخاصة المنسوجات، وأما المحور الثالث فهو سياسي مثل جمعية اليابان الإسلامية، وقسم الدراسات الإسلامية في فرع البحوث لشركة سكك حديد جنوب منشوريا. أما اقتصاديا، فقد استغلت اليابان اختفاء المنافسة الاقتصادية الاوروبية بعد أن أنهكت الحرب اقتصادياتها فزادت من صادرتها من المعدات العسكرية، وتحركت صوب أسواق جنوب شرق آسيا دون منافس ثم أسواق أمريكا الشمالية والجنوبية و هذا التطور مثل بداية لنفوذ الرأسمالية ذات الطابع الياباني في توجهات السياسة الخارجية اليابانية.

وعلي الرغم من مقولات بعض المؤرخين والباحثين اليابانيين تسليط الضوء علي العرب والمسلمين بصورة مباشرة فقد بقي اليابانيون يعاملون التاريخ العربي الإسلامي كجزء من التاريخ الاوروبي ولم تشمله التعليم الجامعي ومعاهد البحوث بصورة منفصلة حتى الستينات من القرن العشرين أي بعد والي العقدين من انتهاء الحرب العالمية الثانية(٢).

لقد كانت حاجة اليابان للوقود الذي بلغ اعتمادها علي المصادر العربية منه أكثر من ٦٠% العامل الرئيسي الذي دفع اليابان الي محاولاتها إقامة علاقات مباشرة مع العالم العربي، فلم تكن الأزمة النفطية عام ١٩٧٣ المناسبة الاولى التي تستخدم فيها اليابان (دبلوماسية النفط) لخلق علاقات مباشرة مع البلدان العربية، فقد سبق أن بعثت اليابان في ربيع عام ١٩٣٩ بعثة "سرية" الي المملكة العربية السعودية تحت غطاء الرد علي زيارة الوزير المفوض للمملكة في لندن الشيخ حافظ وهبة الي اليابان بمناسبة افتتاح المسجد الإسلامي في طوكيو في أيار عام ١٩٣٨. وكان هدف البعثة

---

(١) درويش ، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٢) ضاهر، مسعود، (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقيقي التي كانت برئاسة الوزير المفوض الياباني في القاهرة هو الحصول علي امتياز للتحري عن النفط في اول محاولة تجري في إطار دبلوماسية النفط اليابانية في الوطن العربي. وعليه فإن العلاقات العربية اليابانية ابتدأها العرب بواقع التجارة بينما كانت التوجهات اليابانية للمنطقة العربية ضعيفة، او شبه معدومة إلا في حالات بسيطة كالبحث عن النفط. وعند تحديد خطوط عامة للمقارنة بين التوجه الغربي والعربي لآسيا بشكل عام واليابان بشكل خاص، نجد أن علاقات العرب مع آسيا بشكل عام واليابان بشكل خاص تتسم بالسلام والمنفعة المتبادلة واحترام شعوب هذه الدول وحضارتهم وتقاليدهم وأنظمتهم، بينما مثل توافد الاوروبيين الي آسيا ومنها اليابان إيذانا ببدء السيطرة الاستعمارية فيها وإضعاف للعلاقات العربية الأسيوية بشكل عام، والعلاقات العربية اليابانية بشكل خاص، تبعا لذلك استمر هذا الوضع حتى بعد الحرب العالمية الاولى. فاليابان لم تستطع إنشاء علاقات واتصالات مباشرة مع العرب بسبب العوائق الجغرافية واللغوية، وعلي الرغم من أن التاريخ قد سجل اتصالات غير مباشرة مع اليابان عن طريق الصين وكوريا في حوالي القرن السادس، الي أن الاتصال المباشر لم يتم إلا في اواسط القرن التاسع عشر، ومع مجيء عصر (ميجي)، وما جرى من حركة تحديث واسعة لليابان بدأت معها عملية بناء الاقتصاد الياباني الحديث. ومثلت المنطقة العربية لها آنذاك سوقا واسعاً لمنتجاتها ومصدراً للنفط. وقد بقيت العلاقات العربية اليابانية في تلك الفترة محدودة جدا، وذلك بسبب الجهل الياباني بالمنطقة العربية، وعدم الاعتماد علي المصادر العربية الأصلية لدراسة تراثهم وحضارتهم وتوجهها نحو الحضارة العربية"(١).

السياسة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية:

أصبحت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية بلدا خاضعا للاحتلال الأمريكي المباشر الذي فرض عليها دستورا وأنماطا من السياسات الداخلية والخارجية تلبي رغبات ومصالح الإدارة الأمريكية. وما زالت للقوات الأمريكية قواعد عسكرية في اليابان، لذلك بقيت السياسة الخارجية اليابانية خاضعة، ولحد الآن، للضغوط الأمريكية المباشرة، أحيانا وغير المباشرة أحيانًا أخرى، فأي تطور في السياسة الخارجية اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مقيد بالإرادة الأمريكية. وتحتل معاهدة الأمن اليابانية – الأمريكية المركز الاول في الاعتبارات السياسية اليابانية. كما أن أي تحرك سياسي ياباني لا بد أن يكون إما بإيعاز أمريكي او لتحقيق مصالح يابانية لا تتناقض تناقضا حادا مع المصالح الأمريكية. ومن هنا أصبحت السياسة الأمريكية أكثر تركيزا علي اليابان

---

(١) البستكي، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ذي قبل، وأصـــدر مجلس الأمن وثيقته المرقمة ٣/١٣ التي دعت الي وجود يابان قوية، وإنهاء كل القيود المفروضـــة علي الصـــناعات اليابانية غير العســكرية. وقد دعت هذه الوثيقة أيضـــاً الي الإبقاء علي قواعد عسكرية أمريكية دائمة في اليابان وأعلن بمقتضاها (أن اليابان وليست الصين – هي الصـــديق والحليف المنشـــود للولايات المتحدة الأمريكية من أجل حفظ الســـلام والاســـتقرار في آسيا). ومن هنا صارت اليابان في وضع يسمح لها بإبرام معاهدة سلام تضمنت (تجريد اليابان من إمبراطوريتها وتنازلها عن كوريا وفروموزا الصـــينية وجزر البيكادو وكوريل وســـخارين وجميع جزر المحيط الهادي الصـــغرى التي كانت تحت وصـــايتها، وأن تتنازل عن حقوقها في الصـــين وتقتصر سيادتها علي الجزر اليابانية المتاخمة) (١).

ومن هنا يتضمن أن السياسة اليابانية بعد استسلام اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مرة بثلاث مراحل رئيسة:

١. المرحلة الاولى – بين عام ١٩٤٥ (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية) واوائل الســـبعينات تميزت بتسـويات نتائج الحرب وإعادة البناء وكانت أهداف السـياسـة الخارجية اليابانية علي عملية العودة الي المجتمع الدولي من خلال عقد معاهدات السلام، وترميم العلاقات الدبلوماسية، والانتماء الي المنظمات الدولية والمؤسـسـات الدولية بالإضـافة الي إقامة العلاقات الدولية الضـرورية لإعادة بناء الاقتصـاد الياباني. وتمكنت اليابان من بلوغ المركز الثاني بين دول المعسـكر الغربي من حيث حجم الناتج القومي الإجمالي في النصف الثاني من الستينات.

٢. المرحلة الثانية: - تمتد علي مدى عقدي الســبعينات والثمانينات تقريبا، وعملت فيها اليابان علي توسيع مسؤولياتها ودورها كدولة ديمقراطية غربية صناعية. فقد ثبتت اليابان موقعها استنادا الي النجاح الباهر الذي حققته في تطوير قدراتها الاقتصـادية للدول الصـناعية المشـكلة عام ١٩٧٥ التي شـــملت، إضـــافة الي اليابان، الدول الصـــناعية الأخرى وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنســـا وألمانيا الغربية وإيطاليا. ومنذ ذلك الحين تطورت التجارة الثنائية الي الأمام بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إذ نشـأت حركة تصـير واسـتيراد واسـعة، إذ وجد اليابانيون أن أية دولة أخرى لا تستطيع أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال.

---

(١) أرثر تيرمان، (د. ت)، اليابان الحدثة، ترجمة وديع سعيد وعلي فارقة الأنصاري، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصري، ص٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذه المرحلة تطورت التجارة والصناعة ي اليابان مما ساعد علي زيادة التصدير الي الأسواق الأمريكية والاوروبية. كما وسعت اليابان فعالياتها الاقتصادية داخل اليابان وخارجها خاصة مع الدول التي يعتمد عليها الاقتصاد الياباني في الحصول علي المواد الاولية والطاقة، مع ذلك فقد ظهرت بوادر للفعاليات السياسية اليابانية خلال هذا العقد، ومنها موقها من القضية الفلسطينية ومشاركتها الدول الغربية الأخرى في فرض عقوبات اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي سابقاً بعد غزوة أفغانستان عام ١٩٧٩(١).

وفي عقد الثمانينات برزت اليابان سياسيا كدولة غربية عندما اعلن رئيس وزرائها ياساهيرو ناكاسوني في قمة وليامسبورغ للدول الصناعية عام ١٩٨٣ عن مشاركة بلده الدول الغربية الأخرى الشعور بعدم تجزئة الأمن الغربي، وتصاعد بعد ذلك تأثير اليابان في قمة الدول الصناعية السبعة، ففي قمة هيوستن لهذه الدول عام ١٩٩٠ لم يجد موقف اليابان الداعي الي استئناف مساعداتها الرسمية للصين بصورة تدريجية من أجل تشجيع سياسات الإصلاح والانفتاح الصيني أية معارضة، حتى المرحلة الثانية للمؤتمر وقد اعتبر ذلك بداية حلول عهد جديد أخذت الدول الغربية الأخرى فيه تحترم قرارات اليابان التي تتخذها بنفسها وعلي مسؤولياتها في القضايا التي تخص منطقة – آسيا الهادي، وكان تأثير الحجج اليابانية واضحا وذا أثر كبير في تقديرات مشاكل الغرب وسياساته في المجالات السياسية العالمية مثل تقديم المساعدات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي السابق، وتحديد بيع الأسلحة التقليدية وغيرها. ومن هنا فإن العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا كبيرا في السياسة الخارجية اليابانية وهذا يعود الي الحجم الكبير في التبادل التجاري والعلاقات الأمنية الدفاعية، وهي تحرص أشد الحرص علي تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تلب هذه العلاقات دوراً مهما في التأثير علي الخط الذي تسير عليه اليابان في سياستها مع الدول الأخرى. كما أن لديها مصلحة مشتركة في التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية من منظار مصلحة الأمن الاقتصادي(٢).

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الحالية التي ما زالت قيد التكوين أثر نهاية ما دعي بـ "الحرب الباردة" وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتلاشي دوره كالمركز الثاني للاستقطاب في العالم مما أدى الي جعل فكرة "الغرب" غامضة. كما أدى التصنيع الواسع لبعض دول منطقة آسيا الهادي وبروز الفعاليات الاقتصادية لدول آسيا حديثة التصنيع الاقتصادي الي نهاية العهد الذي اعتبرت فيه

---

(١) صلاح حسن محمد، (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص٢٥٦.

(٢) درويش ، (١٩٨٩)، اليابان الدولة الحديثة والدور الامريكي، مرجع سابق، ص٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليابان الدولة الوحيدة التي سينطبق عليها و صف الديمقراطيات الصناعية في منطقة آسيا الهادي، وتنتج عن هذه التغيرات فقدان فكرة الديمقراطيات الغربية الصناعية أهميتها في السياسة الدولية.

أما في مجال تطور السياسة اليابانية تجاه الوطن العربي في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد مرت فترة من الفراغ في العلاقات العربية اليابانية – دامت بين انتهاء الحرب العالمية الثانية بعد استسلام اليابان في ١٥ آب ١٩٤٥ ومنتصف الخمسينات، وكانت اهتمامات اليابان في هذه المرحلة محصورة، بصورة تامة، بالقضايا الاقتصادية الهادفة الي أن تكون إلياباان الجديدة مبنية علي الأسس الصناعية والتجارية، وبحلول منتصف الخمسينات أصبح النفط أهم مصدر للطاقة للصناعات اليابانية، وساهم النفط المستورد من منطقة الخليج العربي مساهمة كبيرة في تحقيق نمو سريع في الاقتصاد الياباني، وكان الجزء الأكبر من النفط المجهز لليابان في هذه الفترة يستورد عن طريق شركات النفط الكبرى(١). ولقد ركزت اليابان خلال هذه المرحلة علي التعامل مع الدول العربية علي أسس تجارية، وقد حرصت علي عدم التورط في القضايا السياسية الملتهبة في المنطقة العربية وخاصة قضية فلسطين والمشكلات الناتجة عن احتلال "إسرائيل" الأراضي الفلسطينية والعربية كون اليابان تعتبر نفسها قوة اقتصادية وثقافية "تكنولوجية" هائلة، ليس لها إلا مطامع سياسية محددة وفي هذا الصدد يمكن القول أن مطالب الحكومات اليابانية المتعاقبة تركزت فقط علي تحقيق مصالح اليابان الذاتية وخاصة الاقتصادية، وان الأخذ بالاعتبار المظالم التاريخية التي لحقت بالعرب نتيجة احتلال الكيان الصهيوني فلسطين وأراضي عدد من البلدان العربية المجاورة كالجولان والجنوب اللبناني والضفة الغربية. وكانت اليابان ترغب في هذه المرحلة في الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية في الوطن العربي بمعزل عن اية اعتبارات سياسية او أخلاقية. وأرادت أن تفصل ما بين تعاملها مع البلدان العربية كل علي حدة، من ناحية. وما بين تعاملها مع الكيان الصهيوني من ناحية أخرى. وبعد رجوع اليابان الي المجتمع الدولي في مرحلة الخمسينات، ووضع سياستها الخارجية علي أسس ثلاثة هي احترام ميثاق الأمم المتحدة، والتعاون مع الدول الحرة، واعتبار نفسها دولة أسيوية أخذت توسع علاقاتها تدرجيا مع الدول العربية وخاصة المنتجة للنفط في محاولة لتوفير مصادر للنفط مباشرة ومستقلة عن الاحتكارات النفطية العالمية. ففي عام ١٩٥٨ تم تأسيس شركة النفط العربية (Arabian,O.L.Co.) برأسمال ياباني مائة بالمائة لاستثمار امتياز المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وهو اول امتياز نفطي لليابان في المنطقة العربية وبلغ بعد ذلك عدد مشاريع الاستكشافات والاستثمار النفطي للشركات

---

(١) النقر، علي السيد، (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص١٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المملوكة من قبل اليابان كليا وهي الغالبية او المشـــتركة مع شـــركات عالمية أخرى في المنطقة العربية حتى عام ١٩٧٣ ثمانية مشاريع. ومن هنا تعتبر العلاقات العربية اليابانية ذات أهمية كبرى بالنسبة لليابان بالإضافة الي اعتماد اليابان الكبير علي مصادر الطاقة العربية فإن التبادل التجاري مع هذه الدول يعادل تقريبا التبادل التجاري الياباني مع الولايات المتحدة الأمريكية في حجمه، وتدور العلاقات الاقتصادية العربية – اليابانية حول عناصر أساسية هي التجارة والعمليات النفطية والمشاريع المشتركة بالإضافة الي استفادة اليابان من الاستثمارات العربية(١).

عام ١٩٥٧ بدأت اليابان أعمال التنقيب عن النفط بتوقيع اتفاقيتين مع المملكة العربية السـعودية والكويت بعد حصـولها علي حقوق التنقيب البحرية معهما، وشـاركت بنشـاط كبير في اسـتخراج النفط العربي منذ عام ١٩٥٨ في المنطقة المحايدة ثم في ابو ظبي عام ١٩٧٨. ومن هنا يتضح أن اليابان اتبعت سياسة هدفها الحفاظ علي مصالحها الاقتصادية الهائلة في البلدان العربية والاحتفاظ بعلاقات سياسية واقتصادية مع "إسرائيل" في الوقت نفسه. وقد سارت الحكومة اليابانية حتى عام ١٩٧٢ وراء السـياسـة الأمريكية المؤيدة تأييدا أعمى لإسـرائيل وحتى ذلك العام كانت الحكومة اليابانية غير مكترثة لقضية العرب الاولى فلسطين والمشكلات الناتجة من احتلال إسرائيل الأراضـي العربية. وفي تلك السـنة حاولت البلدان العربية إقناع الحكومة اليابانية بقطع العلاقات الدبلوماسـية مع "إسـرائيل"، ولكن اليابان رفضـت ذلك بحجة خوفها من تغيير سـياسـة الولايات المتحدة الأمريكية منها، والآثار السلبية الممكنة في بيع بضـائعها ومنتجاتها في الأسـواق الأمريكية وعندها هددت البلدان العربية النفطية بقطع النفط عن البلدان المائلة مع إسـرائيل والمعادية للقضـية الفلسطينية والقضايا العربية. عندها وجدت الحكومة اليابانية نفسها في حيرة من ذلك كيف تستطيع ضمنان احتياجاتها النفطية ومصالحها الاقتصادية الهائلة في البلدان العربية من دون تبني سياسات مناهضة للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية لإسرائيل (٢).

اليابان بعد الحظر النفطي العربي عام١٩٧٣(٣)

---

(١) السـامرائي، (٢٠٠١)، الإسلام في اليابان، التاريخ والانتشار، والمؤسسات القائمة، المركز الاسلامي في اليابان، طوكيو، ص٤٨.

(٢) العاطي، بدر أحمد (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٨٥.

(٣) البستكي، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد توسعت العلاقات العربية اليابانية وتطورت بسرعة كبيرة بعد ما دعي "بالهجرة النفطية" الاولى عام ١٩٧٣ واضطرار اليابان بعد المجموعة الاوروبية لاتخاذ مواقف سياسية إيجابية في مجال القضية الفلسطينية. ثم جاء تغيير السياسة اليابانية تجاه العرب نتيجة إشهار الدول العربي النفطية سلاح النفط في وجه الدول التي تتعامل مع الكيان الصهيوني وتنحاز ضد قضايا الأمة العربية. أما النشاط الدبلوماسي المكثف الذي قامت به اليابان تجاه المنطقة العربية. ما هو إلا بدافع لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية وقد ترك ذلك أثرا واضحا في سياسة اليابان الخارجية نتيجة مصالحها الاقتصادية. ومن الملاحظ أن اليابان بلغ اعتمادها علي النفط العربي بنسبة ٨٨% من احتياجاتها للطاقة و ٧٨ بالمائة في عام ١٩٧٤ و ١٧ بالمائة في عام ١٩٨٩ ومن المؤكد أن يزيد اعتماد اليابان علي النفط العربي خلال التسعينات لازدياد الطلب علي المنتجات النفطية في اليابان.

إن تاريخ ١٨ تشرين ثاني عام ١٩٧٣ وهو نفس اليوم الذي أعرب فيه العرب عن رضاهم عن بيان المجموعة الاوروبية الصادر في اليوم السادس من نفس الشهر حيث أصدرت الحكومة اليابانية بيانا كررت فيه موقفها السابق الذي أعلنته وزارة الخارجية الذي يعتبر أقرب الي الحياد وبعيدا عما تتطلبه الاوضاع من حزم والتزام، ولكن بعد مشاورات مكثفة بين قادة الحزب الديمقراطي الحر الحاكم ووزارات الدولة المختلفة وكبار دوائر الأعمال المعنية وكذلك أصدرت الحكومة اليابانية بيانا جديدا في ٢٢ م الشهر نفسه أي بعد أربعة أيام من بيانها السابق موازيا لبيان المجموعة الاوروبية جاء فيه ما يلي(١):

١. يجب علي إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة في حرب عام ١٩٦٧.

٢. تعترف اليابان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتحترمها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وفي تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

٣. قد تضطر الحكومة اليابانية الي إعادة النظر بسياستها نحو إسرائيل إستناداً للتطورات المستقبلية.

لقد أعتبر هذا البيان نقطة تحول هامة في سياسة اليابان اتجاه المنطقة العربية، حيث عده الكيان الصهيوني انحرافا واضحاً عن سياسة الحياد اليابانية. كما أن المحافل الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية قالت إن البيان سدد ضربة قاسية للعلاقات اليابانية الأمريكية. ومن هنا

---

(١)العاطي، بدر أحمد (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضـــح أن العلاقات اليابانية العربية، بعد أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣، قد مالت نحو تأييد القضـــايا العربية أكثر منه نحو الامتناع عن التصويت. كما أن الحكومة اليابانية أصدرت بيانات صاغت فيه سياسة شرق اوسطية أكثر اعتدالا وأكثر استقلالا عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. حيث الي ناكاســوني وزير التجارة الدولية والصـــناعة الياباني ألح علي رئيس الوزراء تاناكا والمســؤولين الآخرين بطلب تغيير السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية، بعد إدراك المسؤولين اليابانيين حقيقة عدم إمكانية ضـــمان حصـــول اليابان علي إمداد النفط العربي في ظل أجواء حرب عام ١٩٧٣ وتزامنها مع ارتفاع أســعار النفط والتهديد باســتخدام النفط العربي كســلاح ضـــد الدول المؤيدة لإسرائيل، وكانت النتيجة صدور ذلك البيان الذي تضمن أهم النقاط الاتية(١):

١. دعوة الحكومة اليابانية تحقيق سـلام عاد ودائم في الشـرق الاوسـط عبر التطبيق الفوري والشـامل لقرار مجلس لأمن رقم (٢٤٢) ومطالبة مسؤولي حكومات جميع الدول المرتبطة بالقرار بتبني جميع قرارات الأمم المتحدة التي تدعو الي حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

٢. دعوة اليابان الي وجوب التمسك بالمبادئ الاتية للتوصل الي حل سلمي:

- لا مشروعية لضم أية أراض واحتلالها عن طريق استخدام القوة.
- انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربي المحتلة في حرب ١٩٦٧.
- احترام وحدة أراضي جميع الدول في المنطقة وسلامتها والحاجة الي ضمانات لتحقيق هذا الهدف.
- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واحترامها بما يتوافق وشرعية الأمم المتحدة في سياق التوصل الي سلام عادل ودائم في "الشرق الاوسط".

٣. إن حكومة اليابان تأسف لاحتلال إسرائيل المستمر لأراض عربية وهي تحث إسرائيل علي العمل وفقا للمبادئ الدولية.

وقد خلص البيان الياباني الي شـــبه إنذار موجه الي إســـرائيل حيث اشـــار الي أن الحكومة اليابانية تواصل مراقبة الوضع في الشرق الاوسط بقلق بالغ وفقا للتطورات المستقبلية وانها قد تجد

---

(١) محمد جبار حسين، (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مضطرة الي إعادة النظر في سياستها تجاه إسرائيل، حيث عبرت اليابان بإتباع سياسة جديدة أكثر إيجابية اتجاه المنطقة العربية وذلك لضمان تدفق النفط وتحقيقا لمصالحها الاقتصادية(١).

ومع ان اليابان قد أبقت علي اعترافها بـــ "حق إسرائيل في الوجود بسلام فإنها سارت في اتجاه منح مكتب منظمة التحرير الفلســطينية في طوكيو الصــفة الدبلوماســية التي كانت تفتقدها، واعترفت الحكومة اليابانية بالمنظمة كمنظمة تمثل الشــعب الفلســطيني، لكنها لم تعتبرها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، وقد طورت اليابان موقفها الي الاعتراف بحق الفلسطينيين، ليس في تقرير المصير فقط، بل بحقهم في تشكيل حكومتهم الخاصة وعلي الجانب العربي فقد أعفى اليابان من التخفيض الإضافي المقرر في الايرادات النفطية وهو ٥%. كما أن اليابانيين، لكي ينضموا الي خانة البلدان الصــديقة للدول العربية عملوا بجهود دبلوماســية كبيرة لتحقيق هذا الأمر، فقد منحت اليابان مبلغ خمســة ملايين دولار أمريكي لإغاثة اللاجئين الفلسـطينيين عن طريق الوكالة الدولية، كما أرسلت الحكومة اليابانية وفودا الي ثمانية دول عربية لتوضيح الموقف الياباني. وقد أثمرت هذه الجهود بصـدور قرار وزراء النفط العربي في ختام اجتماعهم في الكويت خلال الفترة ٢٤ – ٢٥ / كانون اول / ١٩٧٣ لمعاملة اليابان معاملة خاصــة تعفى من كامل التخفيضــات المفروضــة علي الجميع وذلك رغبة في حماية الاقتصــاد الياباني. وقد جاء ذلك تقديرا للحكومة اليابانية علي تبني مواقف عالية نحو القضــية العربية. وكان تاكيو ميكي اول رئيس وزراء ياباني عبر عن دوافع سـياسـية اليابان الجديدة التي اعتبرت مواليه للعرب وذلك عام ١٩٧٥ حيث قال "ليس لليابان خيار في المستقبل المنظور الاستمرار من الاعتماد علي نفط "الشرق الاوسط". ومن المعلوم أن يكون ان اليابان أخذت ذلك بعين الاعتبار والعناية عند وضع سياساتها الشرق اوسطية" إضافة لذلك فقد بين مسؤولون يابانيوّن بأن اليابان ستقف الي جانب العرب في أية مناورة دبلوماسية سياسية علي الأقل في حالة تجدد الأعمال العدوانية في "الشرق الاوسط". كما أنها صوتت الي جانب عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤيدة للقضــايا العربية وبعد انتهاء الأزمة النفطية الاولى أخذت اليابان تطبق سياسة عدم الانحياز الي من الجانبين العربي او الإسرائيلي، ومتخذة الموقف التالي:

إن السـلام في الشـرق الاوسـط يجب أن يكون عادلا ودائما وشـاملا وأن هذا السـلام يجب تحقيقه باستيفاء الشروط الاتية(٢):

---

(١) العاطي، بدر أحمد (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٩٧.

(٢) عبد الغفار رشاد، (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها نتيجة حرب ١٩٦٧.

٢. الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٣. الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود.

وبذلك تكون اليابان قد غيرت سياساتها تجاه القضية الفلسطينية من موقف صامت محايد غير ملتزم قبل أزمة النفط الاولى عام ١٩٧٣ الي موقف إيجابي "موال للعرب" خلال الأزمة النفطية وبعد عبورها الأزمة الي موقف نشيط غير منحاز" ومن خلال ذلك يتضح أن السياسة اليابانية ظلت تتميز بالازدواجية والتذبذب إزاء قضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي وعلي الرغم من ذلك فإن اليابان ترى أنها تمارس سياسة قريبة من العرب علي نحو أقوى من علاقاتها مع الكيان الصهيوني. ومن هنا فإن مأزق اليابان في علاقتها مع العرب يتمثل في تناقض رغبتها في الاحتفاظ بصداقة الوطن العربي مع بقائها في الوقت نفسه حليفا متعاونا مع الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة دوما للكيان الصهيوني حيثما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت تسير في اتجاه وحيد يخدم مصالح الكيان الصهيوني علي حساب الفلسطينيين والعرب وهنا أظهرت اليابان في العديد من المناسبات حرصها علي تفهم القضايا العربية ومساندة بعضها.

اليابان وحرب الخليج الاولى(١)

كان موقف اليابان من الحرب العراقية الإيرانية في البداية موقفا متوازنا وعملت علي الحفاظ علي علاقات متوازنة بين الطرفين المتصارعين، إلا أن هذا الموقف قد تبدل في مرحلة لاحقة، وعلي الرغم من أن حالة الإخلال هذه كانت تعبر عن مصالح المؤسسات والشركات اليابانية الكبرى، فإنها في المقابل لم تكن تستجيب، بأي شكل من الأشكال، للمصالح اليابانية بأبعادها الاستراتيجية في المنطقة العربية، بقدر ما كانت ترتكز علي المنافع المادية الآنية علي حساب المصالح والعلاقات الاستراتيجية بعيدة المدى، وقد لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا في دفع اليابان الي الإخلال بحالة التوازن بين الدولتين المتحاربتين من خلال قضايا عدة:

١. يمكن أن تعد التجربة السابقة لليابان مع الولايات المتحدة خلال ما سمي بأزمة الرهائن أحد الدلائل علي الضغوطات الأمريكية تجاه تغيير المواقف اليابانية حيال القضايا الدولية بما ينسجم مع تناسبها والسياسة الأمريكية تجاه المنطقة. فعلي سبيل المثال اتبعت اليابان سياسة نفطية تتعارض

---

(١) صلاح حسن محمد، مرجع سابق، ص٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع مجمل الإجراءات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة هذه الأزمة عن طريق الضغوط الأمريكية المتزايدة، اضطرت اليابان معها الي تغيير سياساتها عندما بدأت باتخاذ مواقف متشددة في تعاملها الاقتصادي مع إيران، ومن جانب آخر فقد أظهرت الصحافة اليابانية الميل او التعاطف مع إيران في حربها ضد القطر العراقي عن طريق إظهاره بعرقلة صادرات النفط الإيراني الي اليابان، ومن هنا يتضح أن هناك تأثيرات وضاحة للولايات المتحدة الأمريكية علي اليابان وكما يأتي(١):

أ) لقد كان للعلاقات الأمريكية- اليابانية تأثيرها الواضح علي صانع القرار السياسي الياباني عن طريق صيغة السلوك السياسي الخارجي الياباني تجاه العراق، أي بمعنى أنه لم يتصرف باستقلالية في اتخاذ القرار المناسب اتجاه حرب الخليج الاولى، لأن الحالة الوحيدة التي تتصرف فيها اليابان بهامش من الاستقلالية مع الولايات المتحدة الأمريكية هي الحالة التي تتضرر فيها مصالحها الحيوية، وذلك لأن اليابان تأثرت بعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحرصت، بسبب من الأهمية القصوى في هذه العلاقات، علي الاستجابة لمتطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة.

ب) لقد اتخذت اليابان موقفها الحقيقي من الحرب العراقية الإيرانية الذي لا يتطابق مع الموقف الرسمي المعلن في بداية الحرب وهو الحياد، والسعي لحل الخلافات القائمة بين البلدين بالطرق السلمية حيث انحازت بشكل واضح الي إيران أن نتيجة الضغوط الأمريكية عليها.

وانطلاقا من ذلك فقد ضمنت اليابان مصالحها الاقتصادية الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية، وحافظت علي علاقاتها الاستراتيجية معها من جهة كما أنها حافظت علي مصالحها وعلاقاتها الاقتصادية وخاصة المجال النفطي الإيراني وخدمة الاستراتيجية الأمريكية من جهة اخرى.

اليابان وحرب الخليج الثانية(٢)

إن الدوافع الأساسية التي حددت الاتجاهات الرئيسية لموقف اليابان السياسي من حرب الخليج الثانية يكمن في نوعين من الدوافع.

---

(١) صلاح حسن محمد،، مرجع سابق، ص٧٣.

(٢) البستكي، (٢٠٠٤)، المرجع السابق، ص٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً – الدوافع الداخلية: وهي تشمل علي ما يأتي:

١. الحفاظ علي المصالح القومية اليابانية، وهي تشمل المصالح الاقتصادية: الدرجة الاولى، وتتركز بشكل خاص من ضمان تدفق الامدادات النفطية في منطقة الخليج العربي بشكل متوا صل وبأسعار ثابتة، ولا سيما وأن هذه الإمدادات تبلغ نسبة ٦٤% من إجمالي الواردات النفطية لليابان، وهذا يفسر تأكيد الحكومة اليابانية علي ضرورة معالجة الأزمة بالطرق السلمية وعدم اللجوء الي استخدام الخيار العسكري والقوة العسكرية، وذلك لضمان استقرار المنطقة، وتدفق الإمدادات النفطية اليها والحافظ علي علاقات وثيقة مع البلدان العربية النفطية منها وغير النفطية، وذلك من أجل ضمان مصالح اليابان التجارية والاقتصادية وتطورها في الوطن العربي باعتباره سوقا كبيرا ومهما للسلع والبضائع اليابانية. إن الحفاظ علي المصالح البيانية في منطقة الخليج العربي يعد ركيزة من ركائز الأمن القومي الياباني، ومن هنا فقد اتخذت اليابان منذ اندلاع الأزمة موقفاً سلبيا تجاه العرب منذ ٢ آب ١٩٩٠ وذلك انسجاما مع المواقف التي اتخذتها بلدان المنطقة اتجاه العراق وحرصا منها علي ضمان مصالحها الاقتصادية والنفطية في تلك البلدان(١).

٢. الضغوط الداخلية: كان الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم آنذاك يمر بظروف درجة في أعقاب خسارته لأغلب المقاعد البرلمانية في مجلس الشيوخ، علي أثر الفضائح لما له من سياسية في ذلك الوقت وكانت لها انعكاساتها السلبية علي الحياة السياسية في البلاد واوجدت عدم الثقة بين الناخب الياباني والحزب الحاكم، الأمر الذي أثار تذمرا وردود أفعال سيئة علي صعيد الرأي العام الياباني. وقد اقترن ذلك ببعض الصعوبات والمشاكل الاقتصادية ولا سيما بعد أن فرضت الحكومة اليابانية ضريبة (الاستهلاك) ضمن إطار برنامج الضرائب الذي تبنته الحكومة في حينه والذي أثار تذمرا واسع النطاق في اوساط الرأي العام الياباني، بالإضافة الي موجة السخط بين صفوف المزارعين اليابانيين التي أثارتها عملية فتح الأسواق اليابانية أمام الصادرات الغذائية الأمريكية إن هذه الاوضاع بمجملها شكلت ضغطا هائلا علي الحكومة اليابانية في ذلك الوقت، مما جعل رئيس الوزراء الياباني يستجيب لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية وضغوطها لتحديد موقف اليابان من حرب الخليج الثانية، ولا سيما أن الحكومة اليابانية في ذلك الوقت ارادت ذلك وسيلة رئيسية لها لتخفيف الضغط عنها وذلك من خلال اهتماماتها بالأحزاب المعارضة والرأي العام الياباني الي الخارج.

---

(١) عبد الغفار رشاد، (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدوافع الخارجية: وهي تشمل علي ما يأتي:

من المعروف أن العلاقات القائمة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تعد حجر الزاوية في السياسة الخارجية اليابانية، وذلك بسبب حجم العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً تجارياً لليابان، ولا سيما أن حجم تعاملها التجاري يصل الي أكثر من ٢٥% من تجارة اليابان الخارجية، الأمر الذي جعل اليابان غير قادرة علي التفريط بتعاملها الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب الحماية العسكرية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية لليابان بموجب الترتيبات الدفاعية والأمنية في المعاهدة الأمريكية اليابانية، التي جعلت اليابان تتخلص من الأعباء المالية الضخمة التي تتطلبها عادة عملية تطوير قواتها العسكرية. ويمكن القول أن موقف اليابان من الأحداث التي شهدتها المنطقة بعد ٢ آب ١٩٩٠ وسلوكها السياسي الخارجي تجاه قطر العراق كانا متوقعين الي حد كبير بالنسبة للمتخصصين في الشؤون اليابانية والمتابعين للسياسة اليابانية الخارجية في المنطقة العربية، خصوصا أن المواقف السياسية اليابانية السابقة من القضايا المصيرية للأمة العربية، بشكل عام، ومن قضية الحرب العراقية الإيرانية بشكل خاص لا تختلف في جوهرها ودوافعها الأساسية عن موقف اليابان الأخير من أزمة وحرب الخليج. وفي المقابل فقد بدأت اليابان تؤمن بإمكانية لعب دور سياسي علي نحو أكبر من السابق عن طريق زيادة اتصالاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، حيث أخذت الحكومة اليابانية تعمل بمهارة علي التأثير في عدد من الأطراف العربية التي تتعامل مع التسوية السلمية التي كانت مطروحة في المنطقة العربية، فقد شهد عام ١٩٨٨ اهتمام اليابانيين والفلسطينيين بتعزيز العلاقات والتعاون فيما بينهما(١). وضمن سعي اليابان الي القيام بدور سياسي في التسوية السلمية الحالية، وجهت الحكومة اليابانية دعوة الي وزير الخارجية الإسرائيلية موشي آرنز لزيارة اليابان حيث حث الجانب الياباني في محادثات جرت في اوائل تشرين الثاني عام ١٩٨٩ في طوكيو علي التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق السلام في الشرق الاوسط، ونقلت المصادر الأمريكية عن آرنز قوله أنه أبلغ الجانب الياباني استعداده للتفاوض مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة الذي قد يتم اختيارهم في انتخابات اقترحتها إسرائيل وكرر آرنز زعمه المغرض أن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية تمارس الإرهاب من خلال رسائل متبادلة بين وزير خارجية اليابان وإسرائيل وتضمن الموقف الياباني تأكيد النقاط الاتية.

---

(١) عبد الغفار رشاد، (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. لا يمكن تبرير الاحتلال باسم الأمن.

٢. الأرض مقابل السلام.

٣. لا تقدم نحو السلام في الشرق الاوسط دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، وعلي "إسرائيل" أن تطبق في المناطق المحتلة وبصورة إنسانية مبادئ القانون الدولي".

وعلي الرغم من اعتماد اليابان علي النفط العربي والمصالح التجارية والاقتصادية اليابانية الهائلة مع الوطن العربي، إلا أن ذلك لم يمنع اليابان من الإبقاء علي علاقاتها السياسية الأمريكية المساندة دوما للكيان الصهيوني وهو الأمر الذي يتضارب مع مصالح الأقطار العربية.

التكامل الاقتصادي العربي(١):

في ظل تمتع الوطن العربي بثروات طبيعية، ومالية، وبشرية ضخمة، ومهمة سواء من ناحية حجمها او كمياتها، علاوة علي ترابط الدول العربية في وحدة جغرافية متصلة من الأرض، وفي منطقة تتميز بمركزها الاستراتيجي المتوسط بين الشرق والغرب، ويضمها تاريخ مشترك ولغة واحدة، فإن الوطن العربي بما فيه من طاقات وثروات طبيعية وبشرية، وموقعه الاستراتيجي، تتوفر له أكبر الإمكانيات ليصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي(٢).

وقد حظي موضوع التكامل الاقتصادي العربي بمكانة متميزة في اهتمامات الأمة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ الأمر بقيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ بعضوية الدول السبع آنذاك وهي: مصر١٩٢٢، والعراق١٩٣٢، والأردن١٩٤٦، وسوريا١٩٤١، ولبنان١٩٤٣، والسعودية١٩٢٦، واليمن١٩٦٧، وتوالي بعد ذلك انضمام باقي الدول العربية، حيث تضمن ميثاق الجامعة تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقاً في الشئون الاقتصادية مما يعكس مدى الاهتمام بالتعاون الإقليمي العربي قبل تحقيقه علي المستوي العالمي.

وعلي الرغم من تعدد المعاهدات، والاتفاقيات، والقرارات التي أقرتها مؤتمرات القمة والمجالس الوزارية العربية، والتي استمد منها العمل الاقتصادي العربي المشترك مرجعيته علي مدار نصف القرن الماضي، أي منذ تأسيس جامعة الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وذلك علي النحو التالي: (١) اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين

---

(١) عبد الغفار رشاد، (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص٨١.

(٢) درويش ، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول العربية عام ١٩٥٣ (٢) اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (٣) اتفاقية السوق العربية المشتركة (٤) اتفاقية تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية عام ١٩٥٤ (٥) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١ (٦) منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى (٧) المشروعات العربية المشتركة (٨) المنظمات العربية المتخصصة والتي نشأت بعد قيام المجلس الاقتصادي عام ١٩٥٠ ومن أهمها: صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمات عربية تعمل في نطاق قطاعي علي المستوى القومي العربي مثل (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والمنظمة العربية للدول المصدرة للنفط، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للثروة المعدنية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بالإضافة الي العديد من الاتحادات العربية المتخصصة، والتي بلغ عددها خمسة عشر اتحاداً). (٩) الاتفاقيات الثنائية والتي بلغ عددها ١٢٢ اتفاقية منذ الخمسينات، وتهدف معظمها الي تنشيط التبادل التجاري العربي، وتحرير عدد من السلع المتبادلة. وعلي الرغم من هذا العدد الكبير من الاتفاقيات الثنائية، فإن آثار ها الإيجابية علي تدفق الصادرات العربية البينية ظل محدوداً للغاية (١٠) التجمعات الاقتصادية الإقليمية والتي بدأت منذ عقد الثمانينيات في محاولة لإعادة بناء محاولات التكامل الاقتصادي العربي علي أساس إقليمي، نظراً لمحدودية النتائج التي أسفرت عنها محاولات التكامل الاقتصادي العربي وتواضعها تحت مظلة جامعة الدول العربية، وتأثر الدول العربية بظاهرة انتشار التكتلات الاقتصادية العملاقة علي الساحة الدولية. وتماشياً مع هذا المنهج التكاملي الجديد، والذي يعمل خارج نطاق جامعة الدول العربية، تم إقامة ثلاثة تجمعات إقليمية عربية، وهي: مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١، مجلس التعاون العربي والذي تم الإعلان عنه عام ١٩٨٩، اتحاد المغرب العربي: والذي تم الإعلان عنه عام ١٩٨٩(١).

ومما سبق يتضح أنه علي الرغم من توافر الإمكانيات، والطاقات، والثروات الطبيعية، والموقع الا ستراتيجي للوطن العربي، والعديد من الاتفاقيات، والمداخل التكاملية فإن تجربة التكامل الاقتصادي العربي سواء تحت مظلة جامعة الدول العربية، او من خلال التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية لم تستطع تحقيق إنجازاً يذكر في هذا المجال، بسبب العديد من المعوقات، من أهمها: عدم توفر الإرادة السياسية، وتفاوت درجات النمو الاقتصادي، وتباين الأنظمة والتشريعات الاقتصادية القائمة، وعدم كفاءة الهياكل الأساسية للبنية التحتية العربية، وخاصة شبكة النقل

---

(١) ياسين، سعد غالب (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمواصـــلات، وضـــعف الية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية، وتناقض خطط التنمية العربية، وأساليب تنفيذها، وسيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية، والتبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية المختلفة، وغياب المشـــاركة الشـــعبية في صـــنع القرار، ومتابعة تنفيذه علي المســـتوى المحلي والقومي(١).

مقومات التكامل الاقتصادي العربي(٢):

تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي، وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشـــاملة. وفي الظروف الراهنة فان الانطلاق من اعتبار الوطن العربي ككل إطارا عاما لتحرك المقومات وفعلها هو ضـــروري عند التركيز علي قضـــية التكامل، وذلك لأنه يسمح بتكامل موارد ومعطيات الأقطار منفردة او في مجموعات إقليمية، وعملية التكامل تسهم في ترميم الخلل القائم في هيكلية الاقتصـاد العربي وذلك إذا تكيف الإطار السـياسـي والإداري بالشـكل الملائم، ليفعل حركة الذتاج بين الدول العربية، أي داخل الوطن العربي كوحدة اقتصـــادية. وان التعامل مع الوطن العربي كوحدة ســياســية ترتكز علي وحدة اللغة والتاريخ والعطاء الحضـــاري والآمال والمصـالح المشـتركة ووحدة الجغرافية. وهذه الخصـائص والميزات تشـكل مرتكزاً لعملية التكامل في أبعادها الســياســية والاقتصـــادية والاجتماعية، وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات الاتية:

١) تعدد وتنوع الموارد الطبيعية: حيث يمتلك الوطن العربي موارد اقتصـــادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك علي الصعيد الزراعي والصناعي. فالوطن العربي يمتد علي مساحة كبيرة جداً تبلغ حوالي ١٤ مليون كم٢، وفي إطار هذه المســـاحة الكبيرة يتنوع المناخ والتضـــاريس وأنوع التربة وتتعدد مصـــادر المياه التي تبلغ حوالي ٣٧٠ مليار م٣ يســـتغل منها حاليا حوالي ١٧٥ مليار متر مكعب فقط.

ونتيجة ذلك تتعدد وتتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط الي الغاز ومصـــادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة. والوطن العربي من حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها يمكن إن يحقق تكاملاً اقتصـــادياً يشـــكل عاملاً مســـاعداً لتوفير الأموال اللازمة

---

(١) عبد الغفار رشاد، (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص٩٦.

(٢) درويش ، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ١٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة، او تحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة.

٢) حجم السوق العربية: تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز علي الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي وأهمية موقعه الجيو استراتيجي، والجيو سياسي والتعداد الكبير للسكان الذي وصل الي أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة. وتعتبر السوق العربية عاملاً مساعداً لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة علي قاعدة تعدد الموارد المتاحة، ومن خلال عملية التبادل الداخلي والخارجي سواء بين الأقطار العربية أم المبادلات مع مناطق ودول أخرى علي الصعيدين الإقليمي والعالمي، فقد شهدت الصادرات والواردات البينية بين الدول العربية وبين الدول العربية ودول العالم ارتفاعاً كبيراً خلال العقد النفطي أي بين عامي ١٩٧٣- ١٩٨٢ وبلغ ذروته عام ١٩٨١ حيث بلغ حجم التجارة النفطية حوالي٣٧٩,٧ مليار دولار، وفي عام ١٩٨٠ بلغت الصادرات النفطية ذروتها حيث وصلت الي حوالي ٢١٧,٦ مليار دولار، حيث بلغت نسبة الصادرات الي اليابان حوالي ٦٣% عام ١٩٨٥ وجدير بالذكر أن نصيب التجارة البينية العربية متواضع جداً بالمقارنة مع التجارة العربية مع الخارج حيث تبلغ حوالي ٩,٦% من جملة الصادرات وحوالي ٧,٨% من جملة الواردات لعام ١٩٨٥(١).

تشكل سعة السوق العربية مجالاً رحباً للتكامل العربي الذي يمكن أن يقوم علي أرضية التعاون بهدف تلبية حاجات السوق العربية، ويؤكد هذه الحقيقة توافر عدد كبير من الموارد والإمكانات الضرورية لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسينها الي مدى بعيد، ثم إنماء استراتيجية ترتكز علي التعاون والتكامل. ولابد من الإشارة الي أن درجة اندماج الاقتصاد العربي في اقتصاد الدول المتقدمة لا يقاس فقط بمقياس كثافة التبادل التجاري معه، وإنما يقاس أيضاً بمعيار كثافة الاعتماد الثقافي عليه، والتعامل الواسع مع مؤسساته المالية والاعتماد المفرط عليها بالرغم من الوفرة النسبية في الموارد المالية العربية، والاستخدام الكثيف لتسهيلات الاقتصاد الغربي في مجالات الاتصال والإعلام، ويلاحظ أن قدراً كبيراً من الواردات هي من النوع الاستهلاكي التي يمكن الاستغناء عنها في سبيل توفير المزيد من الموارد المدخرة للاستثمار المنتج. وكذلك فإن قدراً كبيراً من الواردات الاستهلاكية الضرورية يمكن إنتاجه في المنطقة لو تم تبني سياسة التعاون والتكامل. أما واردات الأسلحة والنظم الدفاعية فتشكل قضية تستحق الوقوف عندها وذلك للأسباب الاتية:

---

(١) العاطي، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١)- انتهاج سياسة مشتركة لضمان الأمن القومي مما يسهم في خفض الحاجة الي هذه الواردات

(٢)- تساهم السياسة الإنتاجية المشتركة في تحقيق قدر ملموس من توسيع دائرة الإنتاج المحلي

(٣)- تؤدي إعادة النظر في تقييم الحاجة الدفاعية الي خفض الموازنات الدفاعية، خاصة وأن قسماً كبيراً من ترسانات الأسلحة الضخمة المتوافرة حالياً غير موجهة لمعارك تحرير الأرض العربية، وحماية أمنها القومي من التهديد الخارجي، كما أثبتت التجارب الكثيرة خلال السنوات الماضية.

توافر الكوادر(١)**:**

يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك علي الصعيد التكنولوجي أم الإداري. ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية. ففي الوطن العربي الآن مئات من الجامعات وحوالي ٣٣٧ مركز بحث علمي وتتنوع الآن حقول الاختصاصات في المراحل التعليمية المختلفة، الإعدادية والثانوية والجامعية. وفي العديد من الدول العربية كوادر اقتصادية مدربة بالإضافة الي توافر البني والوسائل المساعدة لعملية التكامل تنظم الاتصالات المختلفة من شبكات الهاتف ووسائل الاتصال المتطورة ووسائط النقل المختلفة، البرية والبحرية والجوية.

المصالح السياسية الاردنية اليابانية المشتركة(٢)**:**

لدى الأردن واليابان أساسيات للمصالح المشتركة فبوصفهما من أنصار تطبيق المبادئ الديمقراطية، واعتماد الاليات الخاصة بالسوق الحرة، واحترام حقوق الإنسان، فقد تمكنا من مد جسور للتعاون التنموي بينهما.

كانت اليابان اول دولة قامت بتقديم مساعدات مالية الي الأردن، وكان دعمها القوي إبان أزمة الخليج وفي أعقابها وسيلة لكي يتمكن الأردن من إدامة استقراره الاقتصادي والسياسي.

كانت اليابان أكبر مانح مفرد للأردن، وقد كان من شان ذلك مساعدة الأردن علي مواصلة جهوده الاقتصادية في أعقاب أزمة الخليج. وبما أن الأردن ملتزم بمبادئ عملية السلام في الشرق

---

(١) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٩٠.

(٢) النقر، علي السيد (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاوسط، فإن الجهود التي تبذلها الأمم الصديقة كاليابان تعمل علي دعم عملية السلام من خلال ما تمده من مساعدات مالية وفنية. إن التعاون والدعم الثابتين والمتواصلين، ضروريان من أجل تنفيذ إجراءات العملية السليمة وتعزيز زخمها. وفي هذا الجانب فإن الأردن علي استعداد تام للقيام بدوره.

دور الأردن في المنطقة(١):

عمد الأردن الي إدامة سياسة تمييز بكونها انفتاحيه وإنسانية علي حد سواء، تجاه الشعوب الأقل تمتعاً بالامتيازات في المنطقة. وكان من شأن تدفق (٤٠٠,٠٠٠) فرد عادوا الي الأردن نتيجة أزمة الخليج أن يتسبب بإصابة الأردن واقتصاده بضائقة شديدة. والحكومة الأردنية تعترف بالجهود الاستثنائية لعدد من الدول، مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، التي مكنت هذه الحكومة من إدامة مستوى خدمات بالحد الأدنى لصالح أبناء شعبها، مع عدم الإخلال بالتزاماتها الخارجية.

والأردن يؤمن إيمانا راسخا بان العديد من القضايا والمصاعب التي تواجه الشرق الاوسط يمكن مخاطبتها علي الوجه الاتم في إطار سياق إقليمي للتعاون. وبذلك فإنه سعى الي تحقيق سلام إقليمي ومصالحة مع الدول العربية الأخرى، مصحوبين بجهود تنموية مرضية، وذلك انطلاقا من إيمانه بان من شأن ذلك وحده فقط أن يشكل العلاج طويل الأمد للعلل الاقتصادية المنتشرة في المنطقة.

الاعتماد المتبادل علي المستوى الإقليمي:

تؤمن الحكومة الأردنية بأن الاهتمامات الإقليمية والمصالح الوطنية متشابكة بعضها البعض الآخر. كما أنها تؤيد اعتماد سياسة اقتصادية للسوق الحرة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط. ومن شأن سوق متكاملة أن تحقق انعكاسا إيجابيا علي مستواها الوطني.

وتنبثق أهمية النمو الإقليمي في ترويج السلام والاستقرار الاقتصادي من ثلاثة اعتبارات، هي(٢):

أ- العمل التعاوني علي المستويين الإقليمي، ودون الإقليمي، مما يمثل الطريقة الوحيدة لمخاطبة المشاكل التي تتجاوز الحدود الوطنية للدول في الشرق الاوسط وشمالي إفريقيا. وبإمكان

---

(١) عدنان السيد حسين (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص٩٧.

(٢) ضاهر، (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا العمل أن يحقق عوائد اقتصـــادية أعلي. كما بإمكانه أن ينزع فتيل حالات التوتر التي تقوم بين الدول الضعيفة من خلال قيامه بالخروج بمصالح مشتركة لاعتماد متبادل.

ب- عبر تعزيز حلقات الاتصال التي تربط بين البنى التحتية لمختلف الدول بعضها بالبعض الآخر، بإمكان المشاريع الإقليمية العمل علي تسهيل انسياب حركة البضائع والخدمات بين الأقاليم.

ج- بإمكان الأحجام المحدودة للأســـواق في البلدان أن تكبح الطلب، وعليه فإن بمقدور الاســـتثمارات الإقليمية المتأتية من الاعتماد المتبادل، العمل علي اســـتغلال اقتصـــاديات الضـــبط والتحديد(١).

دعم السلام:

يسـكن الأردن في قلب الأزمة الفلسـطينية الإسـرائيلية، وبذلك فهو بحاجة الي دعم دولي من أجل التخفيف من حدة المشاكل التي يعاني منها الشعب الأردني. فإذا ما تواصل تركيز المساعدات الدولية بشكل رئيس علي الأراضي المحتلة، سيكف الأردنيون عن تأييد حكومتهم في مسعاها نحو تحقيق السلام. فضلا عن ذلك، وبموجب دراسة قام بها البنك الدولي، فإن نسبة ٣٣% من مجموع الشعب الأردني تشمل فلسطينيين مهجرين ولاجئين يبلغ تعدادهم بحدود (١.٧) مليون نسـمة. ولقد قدر للشـعب الأردني وحده الاضـطلاع حتى الآن بمسـؤولية ما تشـكله هذه الفئة من عبء، وهي مســؤولية أكثر من أن يتمكن الفرد الأردني من تحملها وحده. ويبقى الأردن ملتزما بعمليتي إعادة الهيكلة والإصلاح المالي، وكذلك بتحسين نوعية حياة مواطنيه من خلال تخصيص دعم مالي أكبر للقطاعات الاجتماعية(٢).

المطلب الثاني : المقومات السياسية اليابانية

تسعى اليابان بعد عقود من الإنجاز الاقتصادي الهائل والتأثير الاقتصادي الدولي الكبير الي تحويل هذه القوة الاقتصـادية الفاعلة الي قوة دفع سـياسـية تخدم سـياسـة واسـتراتيجية اليابان. وتعد الاهتمامات اليابانية بالدول العربية أحد المؤشرات المهمة في السلوك السياسي الياباني في محيطها الجغرافي، أي في الشرق الآسيوي الأقصى، حيث ان السياسة اليابانية ومنذ نهاية الحرب العالمية

---

(١) عبد الغفار رشاد، (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص١٤١.

(٢) العاطي، بدر أحمد، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثانية كانت تاريخاً ذات ذراع اقتصـــادي بحت ســـخرت كل الإمكانات والقدرات الي إعادة البناء وتسخير القوة التكنولوجية المتعاظمة والمتراكمة الي حضور دولي اقتصادي واضح.

و هذا ما حدث بالفعل حيث لم تمض أربعة عقود حتى أصـــبحت اليابان ثاني أكبر اقتصـــاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة الثمانينيات من القرن المنصرم، حيث بدأت تشكل عملاقا اقتصـــاديا وتكنولوجيا في القارة الآســـيوية. وقد اســـتطاعت اليابان أن تســـخر هذه القدرة التكنولوجية والاقتصادية في لعب دور في وضع اليابان علي الخريطة الاقتصادية الدولية، مستفيدة من إقبال العالم علي التكنولوجيا اليابانية الجيدة، وعلي المساعدات اليابانية الاقتصادية التي غالبا ما تكون مشـــروطة بشـــراء معدات تقنية من اليابان أي ربط المســـاعدات الاقتصـــادية اليابانية بدعم السياسة الاقتصادية اليابانية حول العالم.

إلا أن الانهيار الكبير الذي حدث في مطلع التسعينيات من القرن الماضي والمتمثل في(١):

اولاً: انهيار الاتحاد السوفياتي الأمر الذي أعاد خلط اوراق القوى الدولية حيث اختفى الاتحاد الســـوفياتي من جانب تحوله الي جمهوريات متناثرة أهمها جمهورية روســـيا الاتحادية التي كانت، ولا تزال، تمر بمراحل التغيير والتحول مما أضـــعفها وهمشـــها علي المســـتوى الدولي حيث ترك الاتحاد السوفياتي فراغا سياسيا هائلا علي المستوى الدولي.

ثانياً: السعي الاوروبي الحثيث من أجل إكمال بناء الاتحاد الاوروبي، وهذا العمل الذي إذا ما تم بنجاح ودون عوائق مهمة، ســـوف يكون له من الأثر والأهمية ما يضـــاهي او يفوق أثر غياب الاتحاد السوفياتي. إلا أن مسألة التوحد الاوروبي ما زالت قيد التجربة وقيد الاختبار والمد والجزر، ولذلك فإن أثر العمل الاوروبي المشـــترك ســـوف يأخذ وقتا طويلا من أجل أن يتبلور وتظهر آثاره السياسية والاقتصادية.

ثالثاً: إن أهم أثر تركة انهيار الاتحاد الســـوفياتي يتمثل في تحول النظام الدولي من ثنائي القضـــية الي آحادي القضـــية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم، حيث برزت كقوة عظمى غير منازعة بعد أن حكمت مكانة الصـــدارة الدولية لفترة قد تصـــل الي عقود، وهذا يعني أن التفوق الأمريكي علي المستوى السياسي والعسكري سوف يكون حاضـــرا معنا لعقود قادمة يتطلب من الدول جميع الدول التعامل معه بواقعية وبعمل سياسي عقلاني وذي نظرة استراتيجية واضحة، بدلا من المصـــادمات مع هذا المارد الجبار علي المســـتوى الدولي. وبالتالي فإن العمل الدبلوماســـي

---

(١) شريف، حسين (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص١٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسياسي والاقتصادي هي أفضل الخيارات للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وأن التعامل العسكري هو بحد ذاته عمل انتحاري.

رابعاً: إن أكثر الآثار التي برزت من انهيار الاتحاد السوفياتي علي اليابان هو بروز الصين كلاعب دولي مهم، ولاعب آسيوي هائل علي المستوى الاقتصادي والسياسي، حيث برزت الصين كقوة عالمية محتملة. حاولت اليابان أن تستثمر هذه القوة علي المستوى الاقتصادي إلا أن المنافسة الاقتصادية الأمريكية والاوروبية كانت كبيرة جدا. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت أن تعمم تجربتها السياسية السابقة المتمثلة في هيمنتها علي الطاقة ومنابعها من أجل التأثير المباشر علي القوة الدولية القائمة او المحتملة، ولذلك فإن أمريكا تدق طبول الحرب علي النفط العراقي وهي كذلك تربط شبكة علاقاتها و سياساتها من أجل ربط مصالح القوى الدولية القائمة والمحتملة بالنفط الذي سوف تكون أمريكا أحد اللاعبين المهمين فيه. ولذلك فإن اليابان فهمت اللعبة السياسية الجديدة ورأت ان هناك سياسة أمريكية جديدة تجاه آسيا والشرق الآسيوي ولذلك فإن توجهاتها الجديدة هو التحرك علي المستوى السياسي في المحيط الإقليمي(١).

خامساً: تحركت اليابان من أجل احتواء القوة الصينية علي المستوى الآسيوي باستخدام التأثير الاقتصادي الياباني القوي، ولكن ذلك لم يكن ليكفي حيث أثبتت الصين أن قوتها الكامنة قادرة علي استيعاب القوة الاقتصادية اليابانية وتجاوزها الي البعد السياسي حيث سوف تستخدم محيط الصين/ كوريا الشمالية تجاه أمريكا / اليابان/ كوريا الجنوبية. وبعد أن برزت تحولات الإدارة الأمريكية الي الإمساك بأصل اللعبة السياسية وجذورها وهي النفط، وجدت اليابان أنها مضطرة الي تفكيك التحالف الصيني الكوري الشمالي بدافع من قدرتها الاقتصادية، ومحاولة تحويلها الي قوة سياسية في المستقبل، او حتى بإيمان وقناعة أن السياسة الأمريكية تركت التعامل مع كوريا الشمالية وتفكيك الجبهة الصينية الكورية الشمالية لليابان بعد ان تأكد أن كوريا الشمالية من الدول النووية ولذلك تم استخدام اليابان من أجل تحوير القوة الكورية الشمالية وتحويلها الي مسألة آسيوية إقليمية بدلا من أن تكون قضية دولية.

كما حاولت أمريكا فعله من خلال خطاب محور الشر الشهير والذي ثبت خطأه، وثبت أن علاج المسألة الكورية الشمالية سوف يكون افضل في ظل الإطار الآسيوي الشرقي بدلاً من

---

(١) عبد الغفار رشاد، (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدويل، علي عكس من المسألة الخليجية المتمثلة في العراق وإيران والتي سوف يتم التعامل معها بالقوة الأمريكية والإسرائيلية المشتركة(١).

إن اليابان بعد عقود من الإنجاز الاقتصادي الهائل والتأثير الاقتصادي الدولي الكبير تسعى الي تحويل هذه القوة الاقتصادية الفاعلة الي قوة دفع سياسية تخدم سياسة واستراتيجية اليابان علي المدى القصير والمتوسط، وأنه يقوم بإنتاج بالونات اختبار السياسة الخارجية اليابانية التي يتم اختبارها وقدرتها علي العمل والفاعلية اليوم بعد زيارة رئيس الوزراء الياباني لكوريا الشمالية حيث ان هذه الخطوة التي من الممكن أن تكون بفعل الإيعاز والتنسيق الأمريكي او بفعل المصالح اليابانية البحتة او كلاهما مدخلاً لأن تصبح اليابان أحد روافد السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الآسيوي بعد أن كانت رافدا اقتصاديا وعسكريا وليس سياسياً(٢).

انه مهما تكون الأسباب والدوافع التي تدفع اليابان لوضع سياستها الخارجية وثقلها السياسي في خدمة أهدافها في المحيط الآسيوي، إلا أن ذلك بداية ومؤشر هام في تحول السياسة الخارجية اليابانية نحو محاولة تمثيل المصالح اليابانية بشكل أكثر مباشرة، وأكثر مثابرة، بعد أن تركت ولعقود طويلة بيد الولايات المتحدة الأمريكية.

إن السلوك الياباني في دفع السياسة الخارجية لخدمة أهدافها السياسية والاستراتيجية يعد سلوكا طبيعيا حيث أن الدول بعد أن تكتفي من تفوقها الاقتصادي فإن الدول تتحول الي النشاط السياسي لذلك فإن هذا يكون طبيعياً، وهذا ما يكون هو الأمر يحدث لليابان مثل ما يحدث للصين اليوم او في المستقبل القريب او كما حدث للولايات المتحدة الأمريكية او ألمانيا سابقاً.

النظام السياسي في اليابان:

يعد النظام السياسي في اليابان إمبراطورياً دستورياً، والإمبراطور هو رمز الدولة، ويقوم بالمهام بعد إقرار مجلس الوزراء، وليس له أي سلطات، والبرلمان هو أعلي هيئة تشريعية، ويتم انتخابه من الشعب مباشرة، ويتشكل من:

- مجلس المستشارين ويتكون من ٢٤٢ مقعداً.

---

(١)عبد الغفار رشاد، (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٢) درويش ، (١٩٨٩)، مرجع سابق، ١٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مجلس النواب ويتكون من ٤٨٠ مقعداً.

تتكون السلطة السياسية في اليابان من ثلاث سلطات هي السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وكل سلطة من السلطات الثلاثة مستقلة عن الاخرى، فالسلطة التشريعية في اليابان تخول البرلمان في سن القوانين وهي أعلي سلطة في البلاد والهيئة الوحيدة التي تقوم بسن القوانين ، ويتكون البرلمان من مجلس النواب ومجلس المستشارين، وكليهما يتشكل من اعضاء منتخبين يمثلون كافة فئات الشعب، ومن بين صلاحيات البرلمان صلاحية اختيار رئيس الوزراء والموافقة علي الميزانية وتعديل الدستور، ويقوم رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة[١].

تتكون اليابان من (٤٧) محافظة، وفي المدن والمراكز مجالس محلية، حيث يتم انتخاب الأعضاء والرؤساء من قبل الشعب، ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء حيث يتم اختياره من بين أعضاء المجلس التشريعي وهو أيضاً رئيس الحزب السياسي الذي يحصل علي أغلبية مقاعد مجلس النواب، ويقوم البرلمان بتعيين رئيس الوزراء.

اولاً: النظام القانوني: صيغ النظام القانوني في اليابان علي غرار نظام القانون المدني الاوربي وتأثر بالقوانين الأنكلو – أمريكية ، وتراجع القوانين التشريعية في المحكمة العليا ، وتقبل اليابان السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية بتحفظات(٢).

ثانياً: الهيئة التنفيذية :

أ. رئيس الدولة/ الإمبراطور أكيهيتو عام ١٩٨٩ .

ب. رئيس الحكومة.

جـ. وزير الخارجية.

د- مجلس الوزراء يعينه رئيس الوزراء .(المادة ٦٨ من الدستور)

---

(١) آرثر تيرمان، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد وعلي فارقة الأنصاري، القاهرة، مكتبة الانجلو الصرية، بدون تاريخ، ص٥.

(٢) عبد الغفار رشاد، (١٩٨٤)، مرجع سابق، ص١٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام الإمبراطورية ملكـــي وراثـــي، ويعين مجلس النواب رئيس الوزراء، وينص الدستور الياباني علي أن يحصل رئيس الوزراء علي الأغلبية البرلمانية لذا يصبح زعيم الأغلبية سواء كان حزباً او ائتلافاً رئيســاً للوزراء عقب الانتخابات التشــريعية (المادة ٦٧ من الدســتور). يعتبر الامبراطور رمزاً وطنياً ويقوم بمهام بروتوكولية فقط ولا دخل له في الأمور السياسية (المادة ١ من الدستور)، في حين يكون رئيس الوزراء المعني بالشؤون السياسية (المادة ٧٢)

ثالثاً: الهيئة التشريعية:

تتمثل الهيئة التشـريعية في اليابان بالبرلمان الذي يسـمى بالدايت او الكوكاي Kokai والذي يتكون من مجلسين[١]:

- مجلس المســتشــارين او الســانجي- إن Sangi-in ويتكون من ٢٤٢ مقعداً ، ومدة خدمة العضوية فيه ٦ سنوات ، وينتخب نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات، وينتخب ١٠٠ عضو علي مسـتوى اليابان بأسـلوب نظام التمثيل النسـبي بينما ينتخب الأعضـاء الآخرون مباشـرة من خلال الانتخابات التي تجرى علي مستوى المحافظات، ولا يمكن حل مجلس المستشارين.

- مجلس النواب او الشـوجي – إن Shugi – in ويتكون من ٤٨٠ مقعد ، ينتخب ١٨٠ منهم من ١١ كتلة إقليمية علي أســاس التمثيل النســبي وينتخب ٣٠٠ من الدوائر الانتخابية علي أســاس مقعد عن كل دائرة ، وينتخب - الأعضــاء بالاقتراع الشــعبي المباشــر او القائمة ومدة خدمتهم أربع سنوات ، ويمكن لرئيس الوزراء حل مجلس[٢]

النواب والدعوة الي انتخابات عاجلة:

هناك ثلاثة أنواع من الدورات البرلمانية في اليابان وتعرف علي التوالي بالاعتيادية وغير الاعتيادية والخاصــــة. تعقد الدورة الاعتيادية في شــــهر كانون الثاني من كل عام وتســــتمر مائة وخمسين يوماً. أما الدورة غير الاعتيادية فيُدعى اليها عندما يكون البرلمان في عطلة، ولكن مجلس الوزراء او أعضــــاء البرلمان يرون أنه بحاجة للانعقاد. أما الدورة الخاصــــة فتعقد بعد انتخابات مجلس النواب لاختيار وتعيين رئيس الوزراء الجديد وتعيينه. ويلقي رئيس الوزراء الياباني خطابه

---

(١) أدين رايشور، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عند توليه منصـــبه او يلقيه القائم بأعمال رئيس الوزراء في بداية الدورة البرلمانية الاعتيادية وفيه يحدد أهدافه السياسية[١].

رابعاً: الهيئة القضائية:

تعد المحكمة العليا أعلي هيئة قضـــائية في اليابان، وتتألف من رئيس القضـــاة وأربعة عشـــر قاضـــياً، ويعين الإمبراطور رئيس القضـــاة بعد أن يحدده مجلس الوزراء حســـب ما جاء في المادة السادسة من الدستور الياباني، بينما يعين مجلس الوزراء الأربعة عشر قاضياً الآخرين.

الية العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلطة:

أهم ما يميز الحياة الســـياســـية في اليابان التعددية الحزبية وتعدد الآراء والتي تعتبر ضـــمان لتحديد المسؤولية السياسية ، وإذا لم يتطابق العمل الحكومي مع الوعود التي قطعتها الاحزاب قبل وصـــولها ســـدة الحكم فالناخبين ســـيعبرون عن ســـخطهم في الانتخابات المقبلة ، وعليه فالتعددية الحزبية هي بمثابة طريقة لترسـيخ الديمقراطية السـياسـية ومؤشـر علي شـعبية الأحزاب الحاكمة والمعارضة [٢].

يجري انتقال السلطة عبر الانتخابات الحرة، والتداول السلمي للسلطات يكون علي مستوى قمة الهرم السياسي وقاعدته، ولا توجد أي عوائق أمام أي نوع من النشاط السياسي الذي يعبر عن التنافس السياسي ولا توجد أية عوائق سياسية دستورية ضد حرية الرأي او نقد الحكومة، بل توجد مفاهيم متفق عليها وثابتة ومقبولة من الجميع في العمل السـياسـي ومفهوم الخصـومة مفهوم مقبول داخل النظام والتنافس يكون بطريقة ســـلمية وبرلمانية، وتلتقي الاحزاب المتنافســـة الموجودة في الحكم علي مفهوم الحل الوسط أي لا يوجد حل نهائي واحد فقط، وكافة المناقشات داخل المؤسسات الحكومية والدسـتورية بين القوى السـياسـية تتصـف بهامش واسـع من المرونة سـواء كانت داخل الاحزاب او خارجها من خلال التصـــويت في البرلمان وحرية التعبير، فالحياة الســـياســـية والياتها تستوعب كافة الاتجاهات في اطار نظام سياسي ودستوري يخلق جو من الاستقرار السياسي في الدولة[٣].

الأحزاب اليابانية ومواقعها في الحياة السياسية:

---

(١) أدين رايشور، ترجمة ليلي الجبالي ومراد شوقي جلال، الكويت مطابع الرسالة، ١٩٨٩، ص ٤٦.
(٢) المرجع نفسه، ص٥٨.
(٣) أدين رايشور، مرجع سابق، ص٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الحزب الديمقراطي الليبرالي LDP (الحزب الحاكم حاليا).

يعتبر أحد أكبر الاحزاب السياسية في اليابان، وهو من احزاب اليمين، تأسس في شهر تشرين الاول ١٩٥٥ من خلال اندماج الحزبين المحافظين اللذان تأسسا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واستمر هذا الحزب في تولي القيادة السياسية في اليابان بدون انقطاع لغاية شهر آب ١٩٩٣ حيث تولى السلطة السياسية تحالف من الأحزاب المعارضة لمدة سنتين ثم عاد بعدها الحزب الديمقراطي الليبرالي الي القيادة السياسية . تكمن قوة الحزب في انه يضم بين أعضاءه عدداً كبيراً من السياسيين ذوي الخبرة والتجربة السياسية الطويلة، يشدد الحزب علي ضرورة بقاء وتعميق العلاقات القائمة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن هناك العديد من الأعضاء النافذين في الحزب يعتقدون أن هذه السياسة المؤيدة كثيراً للولايات المتحدة تشكل عبئاً ثقيلاً علي اليابان، من ناحية أخرى يحاول الحزب أن ينفذ الكثير من الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بتعديل المادة (٩) من الدستور الياباني الخاصة بنبذ الحرب والتسلح وعدم امتلاك جيش، والسعي للحصول علي مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي والمشاركة بفعالية أكبر في الأحداث العالمية.

ب- الحزب الديمقراطي الياباني DPJ: يعتبر الحزب الديمقراطي الياباني DPJ من أكبر احزاب المعارضة، تأسس الحزب عام ١٩٩٣ حينما قرر عدد من السياسيين الإصلاحيين المنتمين الي عدد من أحزاب التجمع بهدف تكوين قوة جديدة تستطيع أن تتولى زمام الحكم من الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم ، حقق الحزب نتائج جيدة في انتخابات تموز /٢٠٠٧ بعد فوزه بالأغلبية في مجلس المستشارين، وبدأ يشكل تهديداً جديا للائتلاف الحاكم المكون من الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب كومي الجديد، وتكمن نقطة ضعف الحزب في الطبيعة غير المتجانسة للمجاميع السياسية المنضوية تحت لوائه والتي تمثل اتجاهات مختلفة بعضها تنقصها الخبرة والحنكة

السياسية في الشأن الداخلي والوضع العالمي. وقد اجتذب هذا الحزب الجناح اليساري من الحزب الليبرالي الديمقراطي والجناح اليميني من الحزب الاشتراكي، وتبدو طروحاته بخصوص السياسات الداخلية والخارجية غير محافظة وغير ثورية وذات منحى يساري وسطي يشبه الي حد كبير توجهات الحزب الاشتراكي.

ج .الحزب الشيوعي الياباني JCP: تأسس كحزب سري في شهر تموز ١٩٢٢ ، وظهر الي العلن كحزب مسموح له بالعمل بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد حصل علي (١٦) مقعد في مجلس النواب في الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٥، ولكن هذا العدد تقلص الي (٩) مقاعد في كلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجلسين في الانتخابات الأخيرة ، والآن يشكل الحزب مع الحزب الاجتماعي الديمقراطي (SDP) القوى الاساسية في البرلمان المدافعة عن ضرورة عدم تغيير المادة (٩) من دستور البلاد السلمي التي تنبذ الحرب والتسلح.

د. حزب كوميتو الجديد New Komeito :تأسس عام ١٩٦٤ كجناح سياسي للمنظمة البوذية (سوكا كوكاي) التي تأسست عام ١٩٣٠، وحزب كوميتو الآن داخل في أئتلاف مع الحزب الليبرالي الحاكم ، ورغم أن هذا الحزب يجني ثمار تحالفه مع الحزب الحاكم فإن العديد من أعضائه يعبرون عن مخاوفهم من محاولة هذا الحزب إحياء النزعة العسكرية اليابانية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب تجربتهم السابقة كحزب ديني تحت قيادة الإمبراطور خلال الحرب العالمية الثانية ، وهو من الأحزاب الدينية المحافظة.

هـ.الحزب الاشتراكي الديمقراطي SDP: تأسس الحزب عام ١٩٤٥ من خلال اندماج العديد من الأحزاب التي كانت تعمل قبل الحرب العالمية الثانية وكان اسمه لغاية ١٩٩١ الحزب الاجتماعي الياباني، وفي مؤتمره عام ١٩٨٦ تخلى الحزب عن برنامجه ذو التأثير اليساري المعتمد منذ عام ١٩٥٥. حيث أعلن الحزب في هذا المؤتمر عن تغيير كبير في خطه السياسي وليصبح بعد ذلك شبيهاً بشكل كبير للأحزاب الاجتماعية الديمقراطية في اوربا الغربية ، ويعتبر أحد الاحزاب المدافعة عن الدستور السلمي للبلاد وعدم تغيره.

بالإضافة الي الاحزاب الرئيسية المشار اليها توجد ثلاثة احزاب مؤتلفة وهي حزب الشعب الجديد(شيمن شنتو) الذي تأسس في ١٧ آب ٢٠٠٥ ، وحزب نيبون الجديد الذي تأسس في آب ٢٠٠٥ ، ومجموعة نادي المستقلين المنبثق في نيسان ٢٠٠٢ [١].

العلاقة بين الحكومة وأحزاب المعارضة:

تتميز العلاقات بشكل عام بين الائتلاف الحاكم (الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني وحزب كومي الجديد) وأكبر احزاب المعارضة الحزب الديمقراطي الياباني بالتوتر ، وقد تصاعدت حدة التوتر حول الامور التالية:

١- قانون مكافحة الارهاب، يعارض الحزب الديمقراطي الياباني ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الي العراق ويؤمن بأن دور اليابان هو دور اقتصادي انساني في المرحلة الراهنة . تصاعد التوتر بين احزاب المعارضة والائتلاف الحاكم بعد أن أقرّت لجنة بمجلس المستشارين الياباني

([١]) شريف، حسين، مرجع سابق، ص٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشـروع قانون طرحته المعارضـة لسـحب قوات الدفاع الذاتي الجوية اليابانية العاملة في العراق والمتمركزة في قاعدة علي السـالم في الكويت، ودعا مشـروع القانون المقدّم من قبل الحزب الديمقراطي الياباني أكبر أحزاب المعارضـة في اليابان الي إلغاء قانون خاص يسـمح لقوات الدفاع الذاتي الجوية القيام بمهمة للنقل الجوي في العراق، وقد أيدّ الحزب الشـيوعي الياباني والحزب الديمقراطي الاشـتراكي مشـروع القانون، ويرى الحزب الديمقراطي الياباني بأن اسـتخدام القوة في العراق لا يمكن تبريرها لأن أسلحة الدمار الشامل التي بدأت الحرب بسببها لم يتم العثور عليها[١].

١- جدير بالذكر بأن البرلمان الياباني كان قد أقر مشـروع قانون يمدد المهمة الحالية لقوات الدفاع الذاتي الجوية في العراق لعامين آخرين حتى شهر تموز/٢٠٠٩، وتم إقرار مشروع القانون يوم ٢٠٠٧/٦/٢٠ بموافقة الأغلبية التي كان يتمتع بها الائتلاف الحاكم في مجلس الشيوخ وذلك قبل انتهاء سـريان القانون الذي يخول مهمة قوات الدفاع الذاتـي الجوية في نهاية شهر تموز/٢٠٠٧، يذكر أنه في شـهر آذار من عام ٢٠٠٤ بدأت طائرات شـحن تابعة لقوات الدفاع الذاتي الجوية اليابانية من طراز (سـي-١٣٠) تتخذ من قاعدة علي السـالم غرب الكويت قاعدة لها وتقوم بتنفيذ عمليات نقل موظفي الامم المتحدة وامدادات أسـاسـية ويتمركز فيها حوالي ٢٠٠ جندي من قوات الدفاع الذاتي الجوية وثلاث طائرات نقل ، ومنذ شـهر آب/٢٠٠٦ وسـعت طائرات الشـحن اليابانية أنشـطتها لتمتد الي بغداد والي أربيل في اقليم كوردسـتان عقب انسـحاب قوات الدفاع الذاتي البرية اليابانية من مدينة السماوة جنوب العراق في شهر آب/٢٠٠٦ [٢].

وبالرغم من موافقة البرلمان الياباني علي مشروع قرار يقضي بمراجعة معايير خاصة تسمح للقوات الجوية اليابانية المتمركزة في الكويت بالاسـتمرار في تنفيذ عمليات النقل الجوي بين المدن العراقية لمدة عامين، إلا أن عمليات النقل الجوي الي العراق سـتبقى قضـية مثيرة للجدل إذ تعتبرها بعض الاوسـاط اليابانية خرقا للدسـتور الوطني المعارض للحروب الذي يحظر اسـتخدام القوة العسكرية في تسوية النزاعات الدولية.

٢- من المواضـيع الخلافية الاخرى هي تمديد قانون مكافحة الارهاب حيث يعارض الحزب الديمقراطي الياباني (MINSHUTO)أكبر أحزاب المعارضـة في اليابان تمديد القانون الخاص لمكافحة الإرهاب الذي انتهت صـلاحياته في الاول /تشـرين الثاني من عام ٢٠٠٧، وجدير بالذكر

---

(١) أدين رايشور، مرجع سابق، ص٦٧.

(٢) أدين رايشور، مرجع سابق، ص٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن هذا القانون يشكل اساساً لمهمة قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية في تمويل سفن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهندي دعما للحرب علي الإرهاب في أفغانستان[١].

فبعد عدة اسابيع من المداولات أقر مجلس النواب الياباني مشروع قانون مكافحة الإرهاب المقدم من قبل الحكومة من أجل استئناف اليابان مهمة التزويد بالوقود في المحيط الهندي، وذلك عن طريق خطوة نادرة تمثلت في إجراء تصويت ثان في مجلس النواب علي مشروع القانون الذي رفضه مجلس الشيوخ، فقد أقدم الائتلاف الحاكم المكون من الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب كومي الجديد علي استغلال أغلبية الثلثين التي يحتلها في مجلس النواب لتمرير القانون يوم ٢٠٠٨/١/١١ عقب رفضه من قبل مجلس الشيوخ وذلك استنادا الي نص دستوري يسمح بذلك. وكان مجلس النواب قد مرر مشروع القانون لأول مرة في شهر تشرين الثاني الماضي/٢٠٠٧. ويذكر أن هذه المرة الاولى منذ سبعة وخمسين عاما، التي يتم فيها إلغاء مفعول رفض مجلس الشيوخ لمشروع القانون وإقراره من خلال تصويت ثان في مجلس النواب[٢].

٣- تشهد الساحة اليابانية تصاعد التوتر علي صعيد العلاقات بين الحكومة ومعارضيها خاصة لجهة ملف العلاقات اليابانية – الأمريكية، فبعد فوز المعارضة بالأغلبية في مجلس المستشارين في انتخابات تموز/٢٠٠٧ عقد المجلس دورة غير عادية يوم ٢٠٠٧/٨/٧ واختار عضواً من أكبر أحزاب المعارضة رئيساً جديداً له هو السيد ساتسوكي أيدا، من الحزب الديمقراطي الياباني المعارض ليصبح اول شخص من حزبه يتولى هذا المنصب وهو المنصب الذي هيمن عليه الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم لنصف قرن تقريباً، وامتد التجاذب ليشمل الأنشطة العسكرية والمدنية التي تقوم بها اليابان في العراق وأفغانستان، حيث تؤدي قوات الدفاع الذاتي اليابانية خدمات لوجستية ، فقد أثار تحالف المعارضة الدور العسكري الذي تقوم به اليابان من باب مخالفتها للقواعد الدستورية التي تعتبر اليابان دولة مسالمة، وعبرت المعارضة عن رغبتها في إقفال القاعدة الجوية اليابانية في الكويت التي تقوم بنقل الجنود والعتاد لقوات التحالف الدولي في العراق ، وانهاء مهمة قوات الدفاع الذاتي البحرية في المحيط الهندي التي تساند سفن قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة بتزويدها بالمياه والوقود ضمن العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب في

---

(١) شريف حسين، مرجع سابق، ص ٨٧.

(2)Benamou, Stéphane. Cinquante honorabks * ktester le Japon. Paris: Albin Michel, 1992.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أفغانستان، في حين تحذر الحكومة بأنه إذا انسحبت اليابان من العمليات المشتركة ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة فإن ذلك قد يقوض تحالف البلاد مع الولايات المتحدة[1] .

كانت الحكومة اليابانية تعتزم بدء مساع لوضع استراتيجية جديدة لمهمة النقل الجوي التي تضطلع بها قوات دفاعها الذاتي الجوية في العراق باعتبار أن مهمة قوات الدفاع الذاتي الجوية يجب إنهاؤ ها قبل انتهاء مفعول قرار الأمم المتحدة الخاص بنشر قوات دولية في العراق في نهاية عام ٢٠٠٨/ ، وتراقب الحكومة اليابانية عن كثب تحركات المجتمع الدولي قبل تقرير خطوتها القادمة وكيفية تطور الأحداث بعد تعيين الرئيس الجديد في الولايات المتحدة وانتهاء صلاحية قرار الأمم المتحدة ، وكانت اليابان من المتوقع أن تطلق برنامجاً جديداً لمساعدة العراق إذا ما قررت سحب قوات الدفاع الذاتي الجوية التي تنطلق من الكويت.

التغيرات السياسية في اليابان بعد تموز: ٢٠٠٧

اولاً: فوز المعارضة وانهيار نظام عام ١٩٥٥:

لقد كانت الانتخابات النصفية لمجلس المستشارين في ٢٩/تموز /٢٠٠٧ والتي شهدت فوزا ساحقا للمعارضة اليابانية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الياباني DPJ ضربة قوية للمؤسسة السياسية اليابانية تجاوزت آثارها التحالف الحاكم وتعدته الي أحزاب المعارضة والي البيروقراطية الرا سخة في حكم اليابان ، وذلك ليس بسبب حجم الخسارة وانما بسبب نتائجها التي تمثلت بانهيار ما سمي بنظام ١٩٥٥ (ORDER OF ١٩٥٥) وهو النظام الذي ينسب لعام ١٩٥٥ والذي يمثل تاريخ ولادة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم LDP والذي نتج عن تحالف الحزب الديمقراطي والحزب الليبرالي وانفرد بحكم البلاد منذ ذلك، وبقي الحزب الأكبر في المجلسين طيلة الفترة ما بين ١٩٥٥ ـــ ٢٠٠٧. وكانت بالنتيجة بقاء التحالف بين حزب LDP وحزب كومي الجديد NEW KOMEITO علي سدة الحكم، ولم يعط المعارضة الاهتمام الجدير بها كمعارضة جادة ، إذ لم تتوقع المعارضة الحصول علي هذا الكم الكبير من الاصوات لتصبح مشاركاً فعلياً في اتخاذ

([1])**Republic. Tokyo: Institute of Devdoág Economies, 1988. (V.R.F. Series; no. 153)**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرارات في البلاد، وكذلك لم يضـع التحالف الحاكم في حسـاباته فقدانه للأغلبية في البرلمان يوما ما[١].

الأغلبية التي باتت تتمتع بها احزاب المعارضـة في مجلس المسـتشـارين بقيادة الحزب الديمقراطي الياباني المعارض، مكنتها من رفض مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة التي يقودها الائتلاف الحاكم بين LDP وحزب كومي الجديد NEW KOMEITO ، ولكون الائتلاف الحاكم يتمتع بأغلبية الثلثين في مجلس النواب فقد تمكن من إعادة التصـويت علي المشـاريع التي رفضـها مجلس المستشارين وصوت عليها بأغلبية الثلثين التي تمكنه من نقض قرارات مجلس المستشارين ، وبهذه الطريقة فقط استطاع مجلس النواب من تمرير قانون مكافحة الارهاب .

لقد أصبحت حالة عدم الاستقرار السياسي هي السمة المميزة لواقع العملية السياسية اليابانية، حيث تعاقبت في اليابان حكومات أحياناً لم يتجاوز عمرها العام الواحد، ولكن كل ذلك حصـل في إطـار نظـام ١٩٥٥ والـذي يعني أن الحكومـات تغيرت إلا أن الحزب الليبرالي الـديمقراطي الحاكمLDP، وجد في هرم السـلطة عدا فترات قصـيرة اسـتطاعت خلالها الاحزاب الاخرى تولي زمام السلطة، كما حصل مع حزب نيهون شين الذي حكم البلاد للفترة من آب ١٩٩٣، ولغاية نيسان ١٩٩٤، ثم الحزب الاجتماعي للفترة من نيسان ١٩٩٤ ولغاية كانون الثاني ١٩٩٨، وكانت رئاسة الوزراء منوطة بقيادات هذين الحزبين خلال تلك الفترة من تاريخ اليابان السـياسـي قبل ان يسـتعيد الحزب الليبرالي السلطة منذ ذلك الحين الى الآن[٢] .

إن المتغير الاخر من عدم الاسـتقرار يأتي من التغيرات الدولية. ذلك إن عالم ما بعد ١١ ايلول، الذي رافقته أحداث غيرت اولويات السياسة العالمية، وأحدثت استقطابا جديدا في الصراع العالمي، وابرزت بوادر نظام عالمي جديد قائم علي محاربة الإرهاب. ولعله من المهم ان نذكر ان اليابان، في مرحلة الحرب الباردة، لعبت دورا محوريا في احتواء الخطر الشـيوعي، وكانت بمثابة الخط الدفاعي الاول في المحيط الهادي الذي ضـمن عدم امتداد الخطر الشـيوعي، باتجاه جنوب شـرق آسـيا. ونجحت اليابان في تلك المهمة نجاحاً باهراً، إذ قادت عملية تنموية كبيرة في المنطقة، لتشكل حجر الزاوية في بناء استراتيجية الوحدة الآسيوية التي يجرى الإعداد لها تدريجيا علي غرار الاتحاد الاوروبي، ويمكن التثبت بسـهولة من أن جميع دول النمور الآسـيوية قد اقتبسـت، بشـكل او بآخر، بعض نماذج او أشكال التحديث اليابانية.

---

(١) عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة اليابانية، ط١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤، ص٣٩.

(٢) عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مستقبل التطورات السياسية في اليابان

أ- مميزات الوضع السياسي الياباني:

تعاني العملية السياسية في اليابان من حالة الركود وعدم القدرة علي المبادرة، إذ تقوم المعارضة برفض مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة، وبدا ذلك جلياً في بعض القضايا المطروحة أمام البرلمان وهي:

١- قانون الموازنة: تبدأ السنة المالية في اليابان في الاول من شهر نيسان من كل عام ويقوم البرلمان بإقرار الميزانية في موعد أقصاه آخر يوم من شهر شباط ، وبموجب الدستور الياباني تصبح الموازنة مشمولة قانونياً بالتمرير بعد مرور شهر من اقرارها من قبل مجلس النواب بغض النظر عن موقف مجلس المستشارين حسب المادة٦٠ من الدستور.

٢- القوانين التابعة للموازنة: هنالك العديد من القوانين التي تتعلق بالموازنة من حيث الموارد والنفقات، هذه القوانين تعامل معاملة القوانين الاعتيادية وليس كقانون الموازنة، ولذلك تستطيع المعارضة أن ترفض هذه القوانين وتضع الحكومة في موقف حرج. فعلي سبيل المثال هنالك قانون الضرائب علي وقود العجلات والذي انتهي العمل بموجبه في نهاية السنة المالية، وبموجب هذا القانون فرضت الحكومة ضريبة تعادل ٢٥ ين علي كل لتر من البنزين يباع في اليابان. وتقدر المبالغ الإجمالية لهذه الضريبة بحوالي ١.٧ تريليون ين سنوياً، هذا بالإضافة الي الضرائب والرسوم التي تفرضها علي العجلات في اليابان والتي تبلغ بالإضافة الي ضريبة الوقود مبلغاً قدره حوالي ٦ تريليون ين في السنة. هذه المبالغ مخصصة لإصلاح الطرق والجسور، وبناء الجديد منها ، وجدير بالذكر أن الحكومة لا يحق لها استخدام هذه الاموال لأية اغراض اخرى[١].

لقد نشأت حول هذه الأموال مجموعة برلمانية قوية من الائتلاف الحاكم مرتبطة بالشركات العاملة في مجال الطرق والجسور، وكذلك الادارات المحلية، واستطاعت باستخدام نفوذها أن تبقي علي القرار الذي يمنع الحكومة من استخدام هذه الاموال في غير المجال المخصص لها. لقد قام مجلس المستشارين برفض القوانين الخاصة بالموازنة، ولذلك توقف العمل بنظام الضرائب علي وقود العجلات مع نهاية السنة المالية في ٢٠٠٨/٣/٣١، وبذلك انتهى العمل بالضرائب اعتباراً من ذلك التأريخ، ونتيجة لذلك فقدت الادارات المحلية اعتباراً من تأريخ ٢٠٠٨/٤/١ الكثير من الموارد

---

(١) ضاهر مسعود. (٢٠٠٥)، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، القاهرة، مركز الاهرامات للدراسات الاستراتيجية ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية، وعليه فقد قام الائتلاف الحاكم بالتصويت علي القوانين مرة اخرى مستغلاً أغلبية الثلثين التي يتمتع بها في مجلس النواب، وأعاد فرض الضرائب علي وقود العجلات اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/١ ، والجدير ذكره أن الدستور الياباني يسمح بإقرار أي مشروع قانون إذا وافقت عليه أغلبية الثلثين في تصويت ثان بمجلس النواب، إذا لم يتم التصويت عليه في مجلس الشيوخ خلال ٦٠ يوماً من تسلمه مشروع القانون حسب المادة ٥٩، وتعد هذه المرة هي الاولى منذ ٥٦ عاماً التي يسن فيها قانون بناء علي تلك المادة الدستورية[١].

ب: التداعيات السياسية لخطوات الحكومة

ألقت الاحداث المتتابعة بسبب بعض الخطوات التي اتخذتها الحكومة بضلالها علي الحياة السياسية ومن أهمها اولاً: قانون الضرائب علي وقود العجلات.

ثانياً: أزمة معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي ، حيث تعرضت وكالة التأمين الاجتماعي لانتقادات بسبب سوء تعاملها مع ملايين من سجلات المعاشات الخاصة بالمتقاعدين، بعد أن تم العثور علي سجلات تتعلق بحوالي ٥٠ مليون قضية معاشات غير محددة الهوية تعود الي عام ١٩٨٧ وسجلات تعود الي فترات أقدم لم يتم إدخالها الي نظام الحاسوب الجديد ، ومما يجدر ذكره أن أزمة معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي تعتبر من الأسباب المهمة لخسارة الحزب الحاكم في الانتخابات النصفية لمجلس الشيوخ التي جرت في شهر تموز من عام ٢٠٠٧. ثالثاً: قضية البرنامج الصحي الجديد الذي أقرته الحكومة والذي يزيد من الأعباء المادية علي المواطنين الكبار في السن الذي ينادي بإلغاء نظام الرعاية الطبية الجديد لكبار السن ، علماً بأن اليابان تعتبر الدولة الاولى علي مستوى العالم في عدد المسنين [٢].

أمام هذه التطورات ازداد الاستياء الشعبي بسبب شعور الناخب بعجز الحكومة وضعفها وبالنتيجة فأن شعبية حكومة رئيس الوزراء السيد فوكودا قد تدنت الي مستويات قياسية وصلت الي ٣٠% مؤخراً حسب استطلاع للرأي أجرته صحيفة THE DAILY YOMIURI يوم ٢٠٠٨/٤/١١.

هذه النسبة المتدنية أثارت مخاوف قيادات التحالف الحاكم خصوصاً الحزب الليبرالي الديمقراطي(LDP) وجعلتها تعيد النظر في حساباتها بالنسبة لمستقبل السيد فوكودا وحكومته

---

(١) ضاهر مسعود. (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) ضاهر مسعود، مرجع سابق، ص ٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضـــرورة إحداث تغيير قيادي في وقت مبكر. وبنفس الوقت فان هذه الارقام زادت من تطلعات المعارضـــة لاحتمالات نجاحها في الانتخابات القادمة، الأمر الذي جعلها تفكر في خيار تمرير تصـويت في مجلس المسـتشـارين الذي يسـيطر عليه الحزب الديمقراطي الياباني المعارض بحجب الثقة عن رئيس الوزراء الحالي السيد فوكودا وهذا ما حصل فعلاً يوم ٢٠٠٨/٦/١١.

ان عملية حجب الثقة جعلت المشهد السياسي الياباني يواجه الاحتمالات التالية:

١- إهمال الموضوع من قبل السيد ياسو فوكودا باعتبار أن تمرير التصويت علي حجب الثقة في مجلس المسـتشـارين غير ملزم لان الحكومة تنبع من مجلس النواب، ولكن التصـويت بحجب الثقة في مجلس المستشارين معناه أن رئيس الوزراء لا يمكن ان يحضر جلسات اللجان الخاصة في مجلس المسـتشـارين، وبالتالي فان العديد من القوانين التي يتم تمريرها من قبل مجلس النواب لن تناقش في مجلس المستشارين.

٢- حل البرلمان: وهذا الاحتمال مستبعد خصوصاً مع تدني شعبية الحكومة ورئيسها، ذلك لان حل البرلمان في مثل هذه الظروف يعني أن الحزب الحاكم سوف يفقد الاغلبية في البرلمان.

٣- الاستقالة من رئاسة الحزب والحكومة، وفسح المجال أمام قيادة أكثر شعبية تستطيع أن تواجه الحزب الديمقراطي الياباني المعارض في انتخابات برلمانية مقبلة، مما يضـــطر الحزب الحاكم لإجرائها إذا ما ارتفعت شـــعبية رئيس الحكومة الجديد، وهذا هو الاحتمال الأقوى بعد تقديم رئيس الوزراء ياسو فوكودا استقالته يوم ٢٠٠٨/٩/٢ [١]

ثالثاً: المصاعب التي تواجه المعارضة:

بعد ظهور نتائج انتخابات مجلس المستشارين في تموز ٢٠٠٧ برز تساؤل جديد حول مدى إمكانية تحول المعارضـــة الي مواقع قيادية، وهل ســـيتمكن التحالف الحاكم من التكيف مع الواقع الجديد والانتقال من حالة الانفراد بالسـلطة الي عقلية المشـاركة مع الآخر في اتخاذ القرار؟ الحقيقة التي يمكن اسـتنتاجها من خلال الاشـهر الاربعة التي تلت الانتخابات ان جواب كلا السـؤالين هي "كلا"، فلحد الآن لم يكتب لأحزاب المعار ضة النجاح في ا ستثمار الفوز في الانتخابات والحصول علي مقاعد إضـافية للوصـول الي مرحلة استلام السلطة بينما فشل الحزب الحاكم في الانتقال الي

([١])ضاهر مسعود، مرجع سابق، ص٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة تقاسم السلطة مع احزاب المعارضة. السؤال هو الي أين تسير المؤسسة السياسية اليابانية وما هي اولوياتها؟.

لقد أفرز الواقع السياسي الياباني صعوبة في الإجابة علي التساؤلات المطروحة اعلاه، ذلك أن الصورة ليست علي درجة كافية من الوضوح حتى بالنسبة للقيادات علي جهتي الحوار أي الحكومة والمعارضة، لكن الواضح أن المرحلة القادمة قد تمتد الي ستة سنوات (مدة الخدمة في مجلس المستشارين هي ٦ سنوات في حين المدة في مجلس النواب هي ٤ سنوات)، تتميز بعدم الاستقرار وربما تشهد المؤسسة السياسية الكثير من الهزات التي قد تؤدي بالسياسة اليابانية الي الدخول في حالة الانكفاء علي الذات . فليس من المتوقع ظهور مبادرات سياسية جريئة وليس من الوارد اتخاذ قرارات مهمة تعالج القضايا الحساسة والتحديات التي تواجه اليابان[١].

أما إذا فازت المعارضة في الانتخابات القادمة فان ذلك سيفتح الباب امام سلسلة من المتغيرات في صفوف المعارضة ذاتها لكون الحزب الديمقراطي الياباني هو عبارة عن تحالف هش بين أجنحة غير متجانسة تمتد من أقصى اليمين الي اقصى اليسار، كما أن فوز هذا الحزب في الانتخابات القادمة قد يؤدي الي حصول انشقاق داخل هذا الحزب الي جناحين يميني ويساري، وقد يلجأ الجناح اليميني للانضمام الي الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم او يشكل حزبا مستقلا متحالف مع الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم إذا ما قدم الاخير مشروعا جيدا وقدم قيادات لها وزن سياسي كرئيس الوزراء السابق جونيشيرو كويزومي الذي يتمتع بشعبية واسعة في اوساط الحزب الديمقراطي المعارض .وعليه فمن المتوقع أن الانتخابات سوف لن تحل الإشكالات القائمة ولن تعود باليابان الي نظام ١٩٥٥ ولكنها مرشحة ان تعمق حالة الإقرار او ان تكون نقطة الانطلاق الي ظهور نظام سياسي جديد يختلف عن النظام السابق يقوم علي التوازن الحزبي بين ثلاثة احزاب كبيرة يتحالف فيها حزبين منهما ليشكلا هيكل الحكومة المتوقعة[٢].

---

(١) ارثر تيرمان، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) المرجع نفسه، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : المقومات الاقتصادية العربية-اليابانية

المطلب الاول : المقومات الاقتصادية العربية-اليابانية (الاردن حالة دراسية)

ترتبط المملكة الاردنية الهاشمية مع اليابان بعلاقات تجارية واقتصادية متينة، وصداقة قوية ومتميزة تقوم علي الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة بين البلدين، حيث امتدت هذه العلاقات منذ أكثر من ٥٥ عاماً. وتعتبر اليابان ثاني أكبر اقتصاد عالمي، الشريك التجاري الثاني للملكة العربية السعودية وإحدى أكبر الدول المستثمرة فيها.

وعلي الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العالم خلال الخمسين سنة الماضية، إلا أن العلاقات الاردنية اليابانية زادت في رسوخها وصلابتها، حيث أصبح التقارب الاردني الياباني نموذجًا يحتذى به في العلاقات الدولية[١]. وقد ساهمت رعاية القيادات العليا للبلدين في دفع عجلة العلاقات نحو مزيد من التطور والنمو خلال الفترة الماضية، وشكلت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المبرمة بين البلدين في عام ١٩٧٥ حجر الأساس للعلاقات الثنائية، والتي تضمنت العديد من المرتكزات، شملت تأكيد قيادتي البلدين والتزامهما ببذل أقصى مساعيهما لتنفيذ برنامج التعاون المشترك، والتأكيد علي أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، والاتفاق علي ضرورة تشجيع التعاون بين القطاع الخاص في البلدين وتسييره، إضافة الي أهمية التعاون لتطوير علاقات التبادل التجاري والاستثماري، وتفعيلا لبنود تلك الاتفاقية تم تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الفني والاقتصادي لكي تضع مسارات التعاون الاستراتيجية وتبني برامج عمل تساهم في تعزيز العلاقات الثنائية وترسخها في كافة المجالات[٢].

ومن الإنجازات الهامة التي زادت من زخم العلاقات الاقتصادية الاردنية اليابانية وساعدت علي تفعيل القطاع الخاص في البلدين إنشاء مجلس الأعمال الاردني الياباني الذي لعب دورا هاما في تعزيز العلاقات الثنائية، وساهم بشكل واضح في تطور العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين خلال السنوات الماضية[٣].

---

(١) درويش، خليل،(١٩٩١)، مرجع سابق، ص١٤٤.

(٢) درويش، خليل. (١٩٩١)، مرجع سابق، ص٣٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : المقومات الاقتصادية اليابانية

اولاً: أبرز مؤشرات الاقتصاد الياباني.

المساحة ٣٧٧.٩١٥ كيلو متر مربع

السكان ١٢٧.٨ نسمة (٢٠١٠م)

الناتج المحلي الإجمالي ٥.٤ تريليون دولار (٢٠١٠م).

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (٣%).

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٩م).

قطاع الزراعة ١.٦% قطاع الصناعة ٢٣.١% قطاع الخدمات ٧٥.٤%

نصيب الفرد م الناتج المحلي الإجمالي ٣٤.٢٠٠ دولار (٢٠١٠م).

معدل التضخم ١.٣-% (٢٠٠٩م).

القوى العاملة ٦٥ مليون نسمة (٢٠١٠م) معدل البطالة ٥.١ ٢٠١٠م)

القوى العاملة حسب القطاعات (٢٠١٠م).

قطاع الزراعة ٤% قطاع الصناعة ٢٧% قطاع الخدمات ٧٠%

الميزانية العامة لعام (٢٠٠٩م): الإيرادات ١.٦ تريليون دولار – المصـــروفات ١.٩٩ تريليون دولار إجمال الصادرات ٥١٦.٣ مليار دولار (٢٠٠٩م).

أهم السلع المصدرة: السيارات، معدات وموصلات، مواد كيميائية.

أهم الدول التي تصدر لها: الولايات المتحدة ١٧.٨%، ثم الص٢ين ٧.٦% ، ثم تايوان ٥.٩%.

إجمالي الواردات ٤٩٠.٦ مليار دولار (٢٠٠٩).

أهم السلع المستوردة: الوقود، المواد الغذائية المواد الكيميائية، المنسوجات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أم الدول التي تستورد منها: الصين ١٨.٨%، ثم الولايات المتحدة ١٠.٨%، ثم السعودية ٦.٧%، ثم استراليات ٦.٢%[١].

ثانيًا: تطور حم التبادل التجاري بين البلدين

١. تطور حجم التبادل التجاري

تعد اليابان أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة، حيث تشير البيانات الرسمية الي أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تطور بشكل متنامي وبمتوسط نمو سنوي بلغ أكثر من ١٠% في السنوات العشر الأخيرة ما عدا عام ٢٠٠٩م الذي شهد انخفاضا كبيرا في حجم التجارة بين البلين بلغت نسبته ٥٧% مقارنة بعام ٢٠٠٨م، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية ومصاحبة ذلك بتدهور أسعار النفط.

وفي عام ٢٠١٠م تحسن حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث ارتفع بنسبة ٢١.٦% ليصل الي ١٦٥٥٩١ مليون دولار. كما شهد الميزان التجاري بين البلدين خلال عام ٢٠١٠م تحسنًا كبيراً بلغت نسبته ٢٩.١% مقارنة بعام ٢٠٠٩م، حيث بلغت قيمة الميزان التجاري بين البلدين ١٠٥٦٧٧ ملون دولار[٢].

٢. تطور الصادرات الاردنية الي اليابان

تعد اليابان الشريك الاستراتيجي الأهم والمستورد الاول من المملكة، حيث تشكل الصادرات الاردنية الي اليابان ما نسبته ١٤.٤% من إجمالي صادرات المملكة وفق بيانات عام ٢٠١٠م، حيث شكلت ما نسبته ٩٩% من الصادرات السعودية لليابان، أم الصادرات المنتجات البتروكيميائية مثل الميثانول والبولي إيثلين، وكلورور الإيثلين.

تطور صادرات الاردن الى اليابان ونسبة نموها وترتيبها ضمن أكبر الدول المستوردة من الاردن

البيان السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
صادرات الاردن الي اليابان (مليون دولار)	١٠٥٥٨٠	١٣٠٣٦٩	١٣٤٠٠٧	١٧٨٨٢٣	١٠٨٩٥٦	١٣٥٦٤٣
ترتيب اليابان ضمن أكبر المستوردين من الاردن	١	١	٢	٣	١	١

(١) عدنان السيد حسين، النهضة العربية والنهضة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، مجلة المستقبل العربية، مركز الدارسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٥٨)، ٢٠٠٠، ص٢٠٧.

(٢) المرجع السابق، ص٢١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة صادرات الاردن الي اليابان من إجمالي صادرات المملكة الي العالم	%١٥.٦	%١٦.٤٧	%١٥.٣٣٦	%١٥.٢١	%١٥.١	%١٤.٤
معدل النمو		%٢٣.٤	%٣	%٣٣.٤	%٣٩-	%٢٤.٤

٣. تطور واردات الاردن من اليابان، تحتل اليابان المرتبة الرابعة من حيث أكبر الدول الموردة الاردن وفق بيانات عام ٢٠١٠م، وقد شـــهدت واردات الاردن من اليابان نموًا كبيراً خلال الخمس سنوات الماضية باستثناء عام ٢٠٠٩م، حيث شكلت تلك الواردات في المتوسط ما نسبته ٨.١٧% من إجمالي واردات المملكة من العالم[١].

وبحســب تقرير التبادل التجاري بين البلدين بلغت الواردات الى اليابان ٢٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠، بتحسن بلغت نسبته ١٠% مقارنة بعام ٢٠٠٩م، وقد شكلت سيارات الجيب سعة (٣٠٠٠ سم^3) النصيب الأكبر من اجمالي السلع المستوردة من اليابان بما نسبته ١٦.٤%، تأتي بعدها سيارات خاصة سعة (١٥٠١ – ٣٠٠٠سم^3) بنسبة ١١.٥% من إجمالي واردات الاردن من اليابان، إضافة الي إطارات السيارات وقطع غيار السيارات[٢].

تطور واردات الاردن من اليابان ونسبة نموا وترتيبها ضمن أكبر الدول الموردة للملكة

بيان السنة	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٩**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**
صادرات الاردن الي اليابان (مليون دولار)	٢٠٠٩٣	٢١١٤٦	٢٩٥٦٣	٣٥٢٥١	٢٧١٤٢	٢٩٩٥٧
ترتيب اليابان ضمن أكبر المستوردين من الاردن	٢	٤	٤	٣	٤	٤
نسبة صادرات الاردن الي اليابان من إجمالي صادرات المملكة الي العالم	%٩	%٨.١	%٨.٧	%٨.١٦	%٧.٥٨	%٧.٤٨
معدل النمو		%٥.٢	%٣٩.٨	%١٩.٢	%٢٣-	%١٠

ثالثاً: تطور الاستثمارات المشتركة بين الاردن واليابان

شكلت الاستثمارات المشتركة جسرا هاما بين البلدين، حيث ساهمت في ترسيخ العلاقة وتعزيز الشــراكة الاســتراتيجية بين البلدين، كما ســاهمت في تفعيل دور القطاع الخاص في رفع

---

(١) عدنان السيد حسين، (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى العلاقة نحو مستويات أعلي، وتعتبر اليابان من الدول الأكثر استثمارا في المملكة، حيث شكلت التدفقات الاستثمارية اليابانية ما نسبته ٦% من اجمالي التدفقات الاستثمارية للأردن عام ٢٠٠٩م محتلة المرتبة الخامسة بين أكبر الدول المستثمرة بالأردن.

وفي عام ٢٠١٠م أصدرت الهيئة العامة للاستثمار أربعة تراخيص لمشاريع مملوكة بالكامل لمستثمرين يابانيين بإجمالي تمويل (١٧٦) مليون دولار، منها مشروع صناعي واحد بتمويل بلغ ١٠٠ مليون دولار وثلاث مشروعات خدمية بإجمالي تمويل بلغ (٧٦) مليون دولار[١].

في حين بلغ عدد المشاريع الاردنية اليابانية المشتركة المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار لعام ٢٠١٠م (١٠) مشاريع بإجمالي تمويل (٦٦٠.٣٢) مليون دولار بلغ نصيب المستثمر الياباني منها ما نسبته ٣٩.٦٤% من اجمالي التمويل، في حين بلغت حصة المستثمر السعودي ما نسبته ٤٩.٠٢% وقد توزعت المشاريع بحسب النشاط الي مشروعين صناعيين، وثمانية مشاريع خدمية

المشاريع الاستثمارية الاردنية اليابانية المشتركة

المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار لعام ٢٠١٠م (بالمليون دولار)

النشاط	عدد المشاريع	إجمالي التمويل	حصة الاردن	حصة الياباني	حصة الأجنبي الآخر
صناعي	٢	٣٨٤.٥٧	١٧٠.٥٣	١٩٦.١٣	١٧.٩١
خدمي	٨	٢٧٥.٧٥	١٥٣.١٧	٦٥.٦٢	٥٦.٩٦
المجموع	١٠	٦٦٠.٣٢	٣٢٣.٧	٢٦١.٧٥	٧٤.٨٧

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان الي الاردن خلال الفترة ٢٠٠٥م – ٢٠٠٩م:

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
القيمة بالمليار دولار	٩	١٣.٢	٤	٨.٨	٨

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

(١) عدنان السيد حسين، ٢٠٠٠، مرجع سابق ص٢١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعًا: سبل تطوير العلاقات الاقتصادية بين الأردن واليابان. إن التطورات الاقتصادية العديدة التي يشـــهدها العالم تحتم علي البلدين العمل معا لرفع حجم التبادل التجاري الي مســـتويات تتناســـب مع حجم الاقتصـــاديين ومســـتوى العلاقة الاســـتراتيجية والتاريخية بينهما، وزيادة تدفق الاســـتثمارات بينهما، بحيث يتم العمل علي الارتقاء بحجم التجارة البينية، وإقامة مشـــاريع اســـتثمارية في ضـــوء الفرص المتاحة لدى الجانبيين، وتحفيز القطاع الخاص علي لعب دور أفضـــل في تنمية هذه العلاقات، بما يخدم المصالح المشتركة[1].

(1) عدنان السيد حسين، ٢٠٠٠، مرجع سابق ص٢٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية العربية –اليابانية (الأردان حالة دراسية)

المبحث الاول

مستقبل العلاقات العربية – اليابانية

المطلب الاولى: التحديات الراهنة في تنمية العلاقات السياسية العربية- اليابانية

المطلب الثاني: الوسائل اللازمة في تنمية العلاقات السياسية العربية- اليابانية

المبحث الثاني

مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية- اليابانية

المطلب الاولى: التحديات الراهنة في تنمية العلاقات الاقتصادية العربية- اليابانية

المطلب الثاني: الوسائل اللازمة في تنمية العلاقات الاقتصادية العربية- اليابانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية العربية – اليابانية

المبحث الاول : مستقبل العلاقات العربية – اليابانية

يشكل بعد المسافة بين الوطن العربي واليابان عائقًا سيكولوجيا وثقافيًا كثيراً، إذ يلاحظ إن الاتصالات بين العرب والمسلمين بصورة عامة واليابان، التي تعود الي قرون بعيدة بقيت غير مباشرة لحقبة تاريخية طويلة.

لقد استقى اليابانيون معلوماتهم عن العرب منذ القرن السادس عشر من المصادر الاوروبية التي غالبًا ما كانت معلومات غير صحيحة ومشوهة للحضارة والثقافة العربية الإسلامية العريقة، حيث التقى السفراء اليابانيون بالمبعوثين العرب والمسلمين في البلاط الصيني وقد ساعد الصراع بين الصين واليابان علي هذه الاتصالات المباشرة وخاصة في عهد سونغ (٩٦٠ – ١١٢٦م) حيث تنحت اليابان علي الصين، ويذكر أن الشوغن (الحاكم) يوشيمتزو أشيكاغا (١٣٩٧ – ١٤٠٨) استخدم مستشارا فنيا عربيًا، وهو أبن اول مهاجر عربي الي اليابان للمساعدة في الملاحة وبناء السفن[١].

ومن الجدير بالذكر بأن الكتابات العربية بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر ذكرت جزر "واق واق" و "واكوك" و "واكو" التي تعني اليابان، كما تفيد المعلومات بأنه برشر ببناء سنن معقدة ومتقدمة التصاميم في اليابان في منتصف القرن السادس عشر من المهندسين اليابانيين بإشراف استشاري من أصل عربي، وأن هناك دراسة للنظام القانوني لمصر قام بها مجموعة من البيروقراطيين الشباب في اوائل عهد ميجي (١٨٦٨ – ١٩١٢). كما قام اليابانيون في اواخر هذا العهد بعد الحرب الصينية – اليابانية (١٨٩٤ – ١٨٩٥) بدراسة كيفية إدارة المستعمرات العربية من قبل الإدارتين البريطانية والفرنسية للاستفادة منها في إدارة المستعمرات اليابانية الجديدة (كوريا وتايوان)[٢].

وقد استطاعت اليابان أن تحرز نجاحًا كبيرًا في بناء تجربة متفردة ومتميزة في العديد من المجالات نالت إعجاب الاوساط السياسية والاقتصادية والأكاديمية في شتى أنحاء العالم، الذي بلغ حد الإذباء لدى بعض هذه الاوساط بما حققته من إنجازات عظيمة وخاصة في مجال البناء

---

(١) النقر، علي سيد. (٢٠١٠) مرجع سابق ص١٢٣.

(٢) النقر، علي سيد، (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي والتقدم العلمي والتقني، وبالإضافة الي ذلك فإن العلاقات العربية – اليابانية بشكل عام بدأت تشهد تطورا كبيرا علي أثر التحرك الدبلوماسي النشيط والسياسة الاقتصادية الجديدة التي اتبعتها اليابان تجاه المنطقة العربية في أعقاب حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣، إذ كان الهدف منها بالدرجة الاولى والأساس، الحفاظ علي المصالح الاقتصادية الحيوية لليابان في هذه المنطقة من العالم[١].

(١) المرجع نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول : التحديات الراهنة في تنمية العلاقات السياسية العربية-اليابانية

إذا كانت اليابان تمتلك من الامكانات والقدرات المتعاظمة ما يجعلها قادرة بحق علي اداء دور دولي حيوي، وإذا كانت مقتضيات البيئة الدولية الجديدة تستلزم منها ان تتطلع نحو ممارسة الدور المنشود، فهل هذا يعني ان اليابان تجد السبل ممهدة لها للقيام بأداء دور سياسي يتلاءم مع تطلعاتها فعلا ومن موقعها كقوة كبرى او عظمى علي الصعيد الدولي دون ان تصطدم بعقبات تعرقل اندفاعها نحو ممارسة هذا الدور.[١]

الى ان هنالك مسألة في غاية الاهمية وهي ذات طبيعة سياسية تشكل محدداً جوهرياً لحركة اليابان علي الصعيد الخارجي بشكل عام وهي قضية الدستور. فهذه المسألة من القضايا التي قد تناولتها رياح التغيير في اليابان والتي بدأت مع نهاية الحرب الباردة وعلي النحو الذي يساهم في اتاحة المجال الواسع أمام سياسة خارجية نشطة ودور دفاعي اكثر فاعلية واتساعاً. وبدون اجراء مثل هذا النمط من التغيير فان اليابان تبقى عاجزة تماماً عن الارتقاء بدورها السياسي الدولي والاقليمي، والذي يتناسب مع مستوى قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية المتعاظمة.

ان الدستور الياباني الحالي قد وضع من قبل قوات التحالف التي احتلت اليابان عقب هزيمتها في الحرب، وبأمر من الجنرال (ماك آرثر) الحاكم العسكري العام لليابان وأصبح هذا الدستور ساري المفعول بعد تصديق الامبراطور والبرلمان الياباني- الدايت عليه. منذ عام ١٩٤٧. هذا الدستور ما يمنع استخدام القوة العسكرية تماماً والاعتراف بعدم شن الحرب كحق من حقوق السيادة والامتناع عن امتلاك السلاح النووي، أو السعي الي الحصول عليه. وقد حظيت هذه البنود بتأييد من قوى سياسية وشعبية واسعة التي ترفض بدورها تعديله"[٢].

بالرغم من أن بنود هذا الدستور حائزة علي تأييد واسع من قطاعات شعبية وسياسية، وكذلك من المحيط الاقليمي الياباني الذي يتخوف من امكانية عودة اليابان الي قوتها العسكرية التوسعية، ولكن إن مثل هذه القيود الدستورية والقانونية من شأنها ان تعيق الحكومة اليابانية عن اتخاذ خطوات جادة وملموسة لتبني سياسة خارجية تمتاز بالنشاط والفاعلية، فالدور الياباني الدولي المرتقب يحتاج الي اجماع شعبي و سياسي، وكذلك قانوني لممارسة الدور المنشود، فاليابان لا تستطيع المساهمة مثلاً في تسوية المنازعات الاقليمية التي تتطلب مشاركة فعالة علي صعيد القوات العسكرية ودليل ذلك ما حصل في مناقشات البرلمان حول ارسال قوات حفظ سلام الي كمبوديا حيث استمرت القيود

---

(١) عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص٣٠١.

(٢) النقر علي، مرجع سابق، ص١٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستورية بإعاقة المساهمة في تلك المنازعات الاقليمية التي هي من صلب المجال الحيوي لليابان، فاستمررت المناقشات عشرين شهراً داخل البرلمان الي ان تمت الموافقة بشرط ان تكون تحت راية الأمم المتحدة. ليس هذا وحسب فأن بعض نصوص الدستور اخذت تعيق الكثير من القضايا الداخلية فمثلاً عندما ارسلت اليابان سفينة مراقبة الي القارة القطبية الجنوبية في اوائل الستينات، كان لابد أولا من إعادة صياغة القوانين التي تحكم سفن الاسطول في مهمات معينة، وعندما استضافت طوكيو الدورة الاولمبية بعد ذلك بسنوات قليلة كان لابد من إعادة صياغة القانون مرة اخرى لكي تتمكن عربات قوات الدفاع الذاتي من المساعدة في تنظيم المرور. وبعد زلزال كوبي عام ١٩٩٥ انتظرت القوات يومين كاملين قبل الاقدام علي مساعدة الضحايا الي ان ينتهي السياسيون والمسؤولون البيروقراطيون من الجدل ليصلوا الي صياغة الكلمات العسكرية المناسبة[١].

من هنا نستنتج أن موضوع تعديل الدستور هو مشكلة ذات حدين: في حدها الاول: ان بقاء الدستور الياباني علي ما هو عليه يمثل تلبية لطموح محيط اليابان الاقليمي في تهدئة مخاوفه من انبعاث العسكريتارية التوسعية اليابانية من جديد والذي إن حصل سيكون مؤثراً سلبياً علي الدور الاقليمي الياباني والدولي ايضاً.

اما حدها الثاني: فيتمثل في أن دولة المنجزات الاقتصادية الهائلة، وهي اليابان، لابد وان يكون لها ذراعها العسكري لحماية تلك المنجزات. واليابان بدون تلك الاداة العسكرية لا يمكن أن يؤمن لها دورها الدولي، فأهمية القوة العسكرية لا تزال تحتل درجة عالية من الاولوية في اية سياسة خارجية تسعى الي تحقيق أهداف معينة، مع التذكير انه ليس كل دولة تمتلك قوة عسكرية هي بالضرورة دولة عدوانية فاليابان قد اختارت طريق السلام وبدون رجعة، ولكن هذا لا يمنع ان السلام قد يكون بحاجة الي قوة عسكرية لتحقيق توازن يضمن هذا السلام في ظل دولة جارة مسلحة افضل التسلح واضخم عدد من القوات وهنا تكمن الحاجة لتعديل الدستور.

ويبقى علينا القول ان مسألة تعديل الدستور أصبحت الان ذات اولوية كبيرة في عملية التغيير السياسي الجارية في اليابان لارتباطها الوثيق بقضية تحديد الدور الذي ترغب اليابان في ممارسته علي الساحة العالمية[٢].

---

(١) عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص١٥.

(2)Benamou, Stéphane. Cinquante honorabks * ktester le Japon. Paris: Albin Michel, 1992.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أورد سابقاً اهم المشكلات السياسية المؤثرة علي حركة اليابان الخارجية فهذه المشكلات (عدم الاستقرار، الفساد السياسي، الدستور) هي مشكلات منتخبة لكونها مؤثرة بصورة مباشرة او غير مباشرة علي دور اليابان، إذ تجعل هذه المشكلات حركة اليابان الخارجية مشوشة وغير واضحة الاهداف، وغير قابلة للتوقع. كذلك في ظل عدم استقرار الحكومة في الحكم نتيجة فساد سياسي او مالي مؤثرة علي الاقتصاد، علي سبيل المثال في ظل عجز الحكومات المتتابعة حل الازمة الاقتصادية الحالية، وبالتالي تؤثر علي قوة الدولة الاقتصادية التي هي من اهم مقومات السياسة الخارجية في اليابان. كذلك بالنسبة للدستور فاليابان في حركتها في محيطها الاقليمي يفرض التزامات امنية عسكرية ثنائية او متعددة اطراف، كذلك تحديات اقليمية تعيشها اليابان كمشكلة الجزر مع روسيا او تنافسها مع الصين علي ملء الفراغ الناجم عن غياب الدور السوفييتي، واحتمالية تقلص الوجود العسكري الامريكي، مما يطرح ضرورة مشاركة يابانية قد تحل محل الوجود الامريكي كضامن للأمن في المنطقة في مواجهة طموح الصين الاقليمي وهذا يتطلب تعديلا في الدستور ايضاً ليتلاءم مع ضرورات المرحلة الراهنة التي تتطلب دوراً يابانياً نشطاً. وهكذا ثم استعرض أهم التحديات او المشكلات ذات الطبيعة السياسية النابعة من البيئة التي تصنع فيها السياسة الخارجية لليابان[1].

(١) محمد جبار حن، العلاقات اليابانية الامريكية وأفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير مقدمة الي كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الوسائل اللازمة في تنمية العلاقات السياسية العربية – اليابانية

يعتقد أنه قد آن الاوان لإعادة فتح ملف السوق العربية المشتركة التي لا توفر للعرب اوضاعاً اقتصادية واجتماعية و سياسية فحسب، وإنما توفرها أيضاً او ضاعاً سياسية وتفاوضية يصعب تجاهلها. وليس هناك أسلوب يصلح لإعادة فتح ملف السوق العربية المشتركة سوي أسلوب المصارحة والمكاشفة دون أي حساسيات، ولتكن البداية مجرد إشارة تستند الي لغة الأرقام والإحصائيات التي تؤكد أن عدد سكان العالم سيعبر حاجز السبعة مليارات فرد خلال أعوام قليلة وأن نصيب العالم العربي من هذه الزيادة السكانية سيكون كبيراً. ومن العجيب أن يهددنا تزايد السكان في العالم العربي برغم أن الأرض العربية مليئة بموارد طبيعية من بترول ومعادن وخامات في بعض الدول، وانهار وأراض صالحة للزراعة في دول أخري، والحقيقة أن عدم النجاح في استغلال الموارد العربية الضخمة وتوظيفها يرجع الي أن العالم العربي برغم كل ما يتوافر له من عناصر الوحدة والتكامل مازال مقسماً ومفتتاً في شكل كيانات صغيرة تعكس واقع التردي وغياب الحيوية في الفهم والإدراك السياسي والاستراتيجي، لذا يتحتم علي العالم العربي، في ظل رياح ثورات الربيع العربي، أن يتفق على ضرورة الخروج المبكر من خندق الأنانيات الإقليمية الضيقة التي يستحيل على أي دولة عربية مهما تعاظمت قدراتها أن تواجهها بمفردها، ومن حسن الحظ أن معظم القيادات الحاكمة في العالم العربي الآن باتت علي اقتناع كامل بأهمية إنشاء سوق عربية مشتركة على أساس أن التكامل الاقتصادي ليس فقط مجرد ضرورة حتمية وإنما هو الخيار الوحيد. وأظن أن الحاجة الي السوق العربية باتت أشد إلحاحاً من أي وقت مضي. وأن هذه السوق هي بمثابة إشارة الى أن هذه الأمة مازالت تملك حيوية إثبات الوجود والقدرة علي تجنب أي محاولات محتملة في الغد للتشهير او الابتزاز في ظل العولمة التجارية والاقتصادية، او تحت وطأة الحاجة لمجاراة احتياجات الاقتناء لمنتجات العولمة التكنولوجية والعلمية. وليست كل دوافع الدعوة الي إقامة السوق العربية المشتركة مجرد تعبير عن مشاعر سياسية طارئة وإنما أغلبها يعكس إحساسا بضرورة تأمين احتياجات الحاضر والاستعداد لأي مجهول يختبئ في تلابيب المستقبل، والأمم العظيمة هي التي ترى الأخطار العظيمة وتتحسب لها قبل وقوعها[1].

---

(1) محمد جبار حسين المرجع السابق، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : التحديات الراهنة في تنمية العلاقات الاقتصادية العربية-اليابانية

المطلب الاول : التحديات الراهنة في تنمية العلاقات الاقتصادية العربية- اليابانية

الاولويات الاقتصادية والقيود[1]:

البطالة والفاقة:

يواصل العالم العربي مواجهة لمشاكل البطالة التي بلغت نسبة ١٤% من مجموع القوى العاملة في عام ١٩٩٤. وتشكل الفاقة مشكلة أخرى، فمن عام ١٩٩٤- ٢٠١٣ اتضح أن نسبة ١٧% من مجموع التعداد العام للسكان تقع تحت مستوى خط الفقر.

الاستثمار المتزايد:

إن تمويل نسبة أعلي من الاستثمار ينبغي له أن يأتي من موارد داخلية وخارجية. بيد أن إصلاحات بهذا الحجم تتطلب مستوى من الاستثمار من شأنه أن يحد من الاستهلاك. وعلي الرغم من وجود مجال لتحقيق توجيه محدد للإنفاق العام بعيدا عن النشاطات العسكرية فان مجال العمل الداخلي محدود بفعل الحاجة الي إدامة المستوى الحالي للاستهلاك الفردي. ان هذا يتطلب الاتكال علي تدفق رأس المال الخارجي الي الداخل. وهناك محفزات خاصة وإجراءات تشجيعية يتم اعتمادها وتكييفها لمواكبة متطلبات النشاطات التجارية التي تتجه نحو التصدير.

---

(١) ياسين، (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص٥٨-٧٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمو السكاني:

كان من شان النمو السكاني السريع والهجرة أن يتسببا في عدم التوازن الخطير بين السكان من جانب وموارد البلد من جانب آخر.

الخطر المهدد للمديونية العالية:

تمكنت الحكومات العربية من تخفيض مقدار التزاماتها من المديونية الخارجية من (٨) مليار دولار في عام ١٩٨٩ الي ما يقرب من (٥) مليار دولار فمن عام ١٩٩٩-٢٠١٣. إلا أن المعدل السنوي للفوائد لا يزال عاليا. أن وطأة مثل هذه المديونية العالية تثقل كاهل الحكومة وترهق قابليتها علي تحقيق إعادة توجيه الموارد نحو النشاطات التنموية الاجتماعية.

التعديل الاقتصادي والانجازات:

كان للركود الاقتصادي الإقليمي في منتصف الثمانينات، أثره السلبي علي الأردن، فقد بلغ العجز المالي والعجز في الحساب الجاري الخارجي نسبة ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي، كما ازداد عبء المديونية الخارجية ليصل الي نسبة ١٨٠% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي. وقد اضطرت معظم الدول العربية إزاء ذلك الي اعتماد برنامج إصلاح شامل، عماده رزمة ضمت إجراءات سياسية ومؤسسية بهدف تحقيق استقرار نقدي ومالي، فضلا عن تحول بنيوي للاقتصاد. وقد حظي هذا البرنامج في عام ١٩٨٩ بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من شركات الأردن في مضمار التنمية، بيد أن الاقتصاد الأردني لم تتح له فرصة كافية للاستجابة لهذا البرنامج بسبب اندلاع أزمة الخليج ففي عام ١٩٩٠ وهكذا انخفضت صادرات الأردن وانخفضت كميات التحويلات النقدية من جهة العاملين الأردنيين، بالإضافة الي تناقص الدخل المتحقق من عمليات النقل عبر الاردن، كما شهدت نشاطات السفر والسياحة هبوطا عنيفا في حجمها هي الأخرى. فضلاً عن ذلك كله عاد ما يقرب من (٤٠٠.٠٠٠) فرد من بين الأردنيين العاملين خارج الاردن الأمر الذي تسبب بارتفاع نسبة البطالة لتصل ٢٥% من مجموع القوة العاملة.

وقد عمدت الحكومة الاردنية الي استئناف العمل ببرنامج التعديل بفضل استراتيجية واسعة النطاق استهدفت تنويع البنية الاقتصادية والأسواق. وقد قامت هذه الاستراتيجية علي معالجة ذات توجه خارجي يقودها القطاع الخاص. وفي نفس الوقت حاولت الحكومة إدامة حالات توازن اقتصادية شاملة (كلية) ومناخ للعمل التجاري بمحفزات حقيقية بهدف توفير البنية التحتية المطلوبة والطبيعية منها والاجتماعية علي السواء. وكان أداء الاقتصاد الأردني منتظما في مجال تحقيق نمو حقيق لإجمالي الناتج القومي، وقد سجل هذا النمو نسبتي ٦% و ٥.٧% لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ علي التوالي.

إدارة المديونية الخارجية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقق الأردن نجاحا في تخفيض حجم المديونية الخارجية المستحقة، لا اسميا فقط بل فيما يتعلق بإجمالي ناتجه المحلي، إذ انخفض مقدار هذه المديونية الي نسبة ١٠٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣ قياسا بنسبة ١٤٠% في عام ٢٠١٠، ونسبة ١٨٩% في عام ٢٠٠٩. وتسعى حكومة الأردن الى حوارا ثنائيا مع الدول الدائنة بهدف صياغة نظام إعادة هيكلة الديون الذي يمكن تكييفه ضمن اولويات حق استيفاء الديون والإطار القانوني لكل دولة من الدول الدائنة[١]:.

الإصلاحات الإقطاعية:

تتخذ الحكومة الاردن الإجراءات اللازمة لإسناد المؤسسات وتقويتها في مجال دعم البضائع المصنوعة والتصدير وإزالة الضوابط المفروضة علي الإنتاج الزراعي والتجارة وتحسين الخدمات الخاصة بدعم المزارعين. كما أن الحكومة تقوم بصياغة برنامج تعديل خاص بقطاع الطاقة بهدف تحسين كفاءة القطاع المذكور والتحفيز علي تحقيق تنمية طويلة الأمد لموارد الطاقة. وكذلك تتواصل الجهود لصياغة برنامج من شأنه تحسين التدابير الخاصة بالموارد المالية للمنشآت والمصالح العامة وتمكينها من استرداد عافيتها المالية، ويشمل ذلك المنشآت والمصالح في قطاعات المياه والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

كما أن الأردن علي وشك الانتهاء من إجراء الإصلاحات الضرورية في القطاعين المالي والتجاري، وهي الإصلاحات التي تستهدف إزالة الضوابط المفروضة عليهما وزيادة كفاءتهما. وقد تقدم الأردن بطلب الانضمام الي الاتفاقية العامة حول التجارة والرسوم الجمركية (منظمة الجات). أما في مجال الإصلاح التجاري فقد سبق للحكومة اتخاذ عدد من الإجراءات بهدف تخفيض مستوى التفاوت في معدلات الرسوم الجمركية، وتبسيط الإجراءات الجمركية وإلغاء القيود الكمية المفروضة علي الواردات وفي ضوء الوضع الخاص بالموازنة فان تحرير التجارة يتم حاليا من خلال ضريبة مبيعات عامة تطبق بشكل متساو علي المواد كافة، المستوردة وتلك المنتجة محليا[٢].

ويفترض في عملية إعادة هيكلة المحفزات في الصناعة أن تصاحب بإجراءات حكومية تستهدف تعزيز المؤسسات في محاولة لدعم البضائع المصنوعة والمصدرين. أما في مجال الزراعة فقد تم للحكومة اتخاذ عدد من الإجراءات بهدف إزالة الضوابط المفروضة علي الإنتاج والتجارة وتحسين خدمات الدعم والإسناد المقدمة الي المزارعين. كما تقوم الحكومة بتنفيذ برنامج

---

(١) عدنان السيد حسين، (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص١٥١.

(٢) درويش، خليل (١٩٩١)، مرجع سابق، ص١٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعديل علي قطاع الطاقة، فضلا عن قيامها بتنفيذ إجراءات من شأنها تحقيق استعادة المصالح العامة لعافيتها المالية.

تشـــكل عولمة الاقتصـــاد الأردني هدفا اوليا يراد تحقيقه في خلال العقد المقبل، ومن بين أهداف أخرى يتوخى تحقيقها، ترغب الحكومة بتأسيس قادة صـناعية وتكنولوجية متينة في الأردن ليتســـنى لـها الاســـتغلال التام للموارد البشـــرية ذات المهارة الفنية العالية المتوافرة كما ترغب بالإضـافة الي ذلك في تحديث قطاعاتها الخدمية وتشـجيع الصـناعات المحلية والحلويات، واللدائن، والجلود.

د. السياحة:

يشار الي السياحة أغلب الأحيان بعبارة "نفط الأردن"، إذ أنها تشكل أحد أبرز موارد الدخل وسـبل الحصـول علي العملات الصـعبة، كما أنها تسـهم بأكثر من نسـبة ١٠% من إجمالي الناتج المحلي للأردن. ومن عام ٢٠١٠-٢٠١٣ وصل النمو السنوي في إطار هذا القطاع نسبة ١٨%، أما الإمكانات المستقبلية للسياحة فأكثر من ذلك بأضعاف مضاعفة.

ما الذي يقدمه الأردن؟ الفائدة النسبية[١]:

يتمتع الأردن بقدرة علي توفير الفائدة النسبية للاستثمارات الأجنبية بفضل موقعه السياسي الطبيعي ونظام حكمه الليبرالي. ولدى حكومة الأردن اســـتثمارات جوهرية قائمة في البنية التحتية الأســـاســـية التي تعتبر ضـــرورية للنمو المســـتقبلي المتوقع. كما أن التزام الحكومة بعملية التحرر الاقتصادي واعتماد اقتصاد السوق الحرة يعطيان الأردن فائدة إضافية من خلال كونه رائدا في هذا الميدان بين دول الشـرق الاوسـط. فضـلا عن ذلك، فإن مؤسـسـات ممارسـة الحكم الديمقراطي في الأردن قد صـــمدت وبنجاح أمام تجارب الزمن. ويدرج الباحث فيما يأتي بعض المنافع القطاعية المعينة.

البراءات والعلامات التجارية[٢]:

يعتمد الأردن نظاما فاعلا لحماية البراءات والعلامات التجارية، وهو نظام دخل الي حيز التنفيذ منذ عام ١٩٥٣، والحكومة بدورها تقف موقفا حاداً وحازما إزاء أي تجاوز قد يحدث للبراءات والعلامات التجارية كما أنها بصـــدد تشـــريع قانون جديد حول حماية حقوق الممتلكات الفكرية وفق مبدأ المبادلة بالمثل مع الدول الأخرى.

---

(١) عدنان السيد حسين، (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص٧٨.

(٢) ضاهر، (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص١٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينص القانون علي فرض قيود صارمة حول استخدام نتاجات تتعلق بالملكية الفكرية علي توزيعها، كما يضمن لأصحاب الملكية الفكرية حقوقهم كاملة. وينص أيضا علي حماية حقوق الملكية الفكرية الأردنية الأصل خارج حدود المملكة وفقا لإجراءات تبادلية.

محيط العمل التجاري:

يتمتع الأردن باستقرار سياسي، وأمن مستتب، وقوى عاملة ذات ثقافة عالية، ومنظومة عصرية للاتصالات، ووسائط نقل وخدمات مصرفية دولية ومالية، وبفضل موقعه الجغرافي الجيد يتوفر للأردن وسط اقتصادي متميز للاستثمار.

أما التشريعات في الأردن فقد شهدت هي الأخرى أيضا عمليات تحديث متواصلة بهدف تحسين المناخ الاستثماري وإزالة البيروقراطية. ويجد المستثمرون صيغا مختلفة للتشجيع من خلال الإعفاءات الضريبية المؤقتة، والإعفاء من الرسوم الجمركية، والتحويلات غير المقيدة لرؤوس الأموال والأرباح، وذلك بصرف النظر عن القطاع الذي يتم الاستثمار فيه. كما أن قانون الشركات الأردني يسمح للمستثمرين الأجانب بإقامة مشاريع جديدة، بالإضافة الي فتح الفروع، وذلك بعد قيامهم بتسجيل نشاطاتهم لدى مسجل الشركات.

تكون الإعفاءات الضريبية التي يطرحها الأردن لفائدة المستثمرين الأجانب في الحدود العليا للمدخولات إذا ما بممارسات دول أخرى لها خصائص مماثلة، فالبضائع الرأسمالية المستوردة معفية من الرسوم الجمركية ومن الضرائب والرسوم الأخرى. كما أن الفوائد المتأتية من الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات مالية أجنبية غير مقيمة الي البنوك المرخصة والمؤسسات الائتمانية المتخصصة معفية هي الأخرى من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية.

وتمنح الشركات الأجنبية التي تختار العمل في الأردن بوصفها شركات مقيمة سلسلة من الإعفاءات الأخرى مثل الإعفاء من دفع رسوم التسجيل والدعاية. أما بالنسبة للمشاريع المقامة بموجب عقود مبرمة بين المستثمرين والحكومة بحد أدنى من رؤوس الأموال يبلغ مليون دينار أردني، فإنها تتمتع بضمان عدم السماح بإقامة مشاريع مماثلة لها طيلة مدة نفاذ هذه العقود.

التسهيلات والمحفزات الخاصة بالصناعة[1].

أ- مؤسسة المدن الصناعية:

بهدف مساعدة المستثمرين علي توفير الوقت والجهد والتكاليف، عمدت الحكومة الي إقامة مؤسسة المدن الصناعية. وتتمتع العقارات الصناعية التي تتكون من مبان جاهزة (أي أن أجزاءها جاهزة التركيب مسبقا) للمعامل والعاملين، بإعفاء مدى الحياة من الضرائب المفروضة علي

([1]) شريف، حسين. (١٩٩٣). مرجع سابق، ص١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأراضـــي والمباني، مع ترك الخيار مفتوحا أمام امتلاك الأراضـــي او اســـتئجارها. كما تتمتع المشـــاريع الجديدة في العقارات الصـــناعية بالإعفاء من ضـــريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية للســـنتين الاوليتين. ولدى الأردن مجالين عقاريين اولهما المنطقة الصـــناعية في عمان الواقعة في مدينة سحاب، وثانيهما منطقة الحسن الصناعية الواقعة في محافظة اربد شمالاً.

ب- مناطق التجارة الحرة:

بهدف ترويج الصـــناعات الموجهة نحو التصـــدير وتجارة المرور، تم اســـتحداث مؤســـســـة المناطق الحرة في عام ١٩٧٨ التي تعمل تحت اشراف وزارة المالية، وقد أنشئت ثلاث مناطق حرة في كل من العقبة والزرقاء ودرعا، وتشـــمل المنافع الخاصـــة بهذه المناطق الإعفاء من ضـــريبة الشـــركات لمدة اثنتي عشـــرة ســـنة، ومن ضـــريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية المترتبتين علي الرواتب والمخصصات التي يتقاضها العاملون غير الأردنيين، وكذلك الإعفاء من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية علي البضائع المستوردة الي المناطق لحرة بهدف إعادة تصديرها.

ت- حوافز التصدير:

شـــملت الحكومة بالإعفاء الكامل من ضـــريبة الدخل جميع الأرباح المتأتية من الصـــادرات. وتتمتع المواد الاولية أيضا من الإعفاءات الجمركية، وكذلك البضائع نصف المصنعة التي تستورد الي المملكة ويعاد تصديرها بعد استكمالها. وقد تم تأسيس "المؤسسة الأردنية لتنمية الصادرات" بهدف ترويج الصـادرات من خلال إيجاد أسـواق جديدة وغير تقليدية. ومن بين برامجها تخصـيص التمويل الضـروري للتسـويق والخدمات الفنية في مجالات الإعانات الخاصـة بالصـادرات. وتقوم المؤسسة حاليا بإنشاء بنك للمعلومات يهدف الي توفير المعلومات الخاصة بالمستوردين والأسواق، وذلك لمنفعة المصدرين الأردنيين، فضلا عن سعيها الي إيجاد شركاء صناعيين للعمل مع شركات أردنية في المشاريع المشتركة[١].

لدى الأردن واليابان أسـاسـيات للمصـالح المشـتركة فبوصـفهما من أنصـار تطبيق المبادئ الديمقراطية، واعتماد الاليات الخاصـــة بالســـوق الحرة، واحترام حقوق الإنســـان، فقد تمكنا من مد جسور للتعاون التنموي بينهما.

كانت اليابان اول دولة قامت بتقديم مســـاعدات مالية الي الأردن، وكان دعمها القوي إبان أزمة الخليج وفي أعقابها وسيليا لكي يتمكن الأردن من إدامة استقراره الاقتصادي والسياسي.

كانت اليابان أكبر مانح مفرد للأردن، وقد كان من شان ذلك مساعدة الأردن علي مواصلة جهوده الاقتصـادية في أعقاب أزمة الخليج. وبما أن الأردن ملتزم بمبادئ عملية السـلام في الشـرق

---

(١) شريف، حسين. (١٩٩٣). مرجع سابق، ص١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاوسط، فإن الجهود التي تبذلها الأمم الصديقة كاليابان تعمل علي دعم عملية السلام من خلال ما تمده من مساعدات مالية وفنية. إن التعاون والدعم الثابتين والمتواصلين، ضروريان من أجل تنفيذ إجراءات العملية السليمة وتعزيز زخمها. وفي هذا الجانب فإن الأردن علي استعداد تام للقيام بدوره.

دور الأردن في المنطقة[١]:

عمد الأردن الي إدامة سياسة تمييز بكونها انفتاحيه وإنسانية علي حد سواء، تجاه الشعوب الأقل تمتعاً بالامتيازات في المنطقة. وكان من شأن تدفق (٣٠٠.٠٠٠) فرد عادوا الي الأردن نتيجة أزمة الخليج أن يتسبب بإصابة الأردن واقتصاده بضائقة شديدة. والحكومة الأردنية تعترف بالجهود الاستثنائية لعدد من الدول، مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، التي مكنت هذه الحكومة علي إدامة مستوى خدمات بالحد الأدنى لصالح أبناء شعبها، مع عدم الإخلال بالتزاماتها الخارجية.

والأردن يؤمن إيمانا راسخا بان العديد من القضايا والمصاعب التي تواجه الشرق الاوسط يمكن مخاطبتها علي الوجه الاتم في إطار سياق إقليمي للتعاون. وبذلك فإنه سعى الي تحقيق سلام إقليمي ومصالحة مع الدول العربية الأخرى، مصحوبين بجهود تنموية مرضية، وذلك انطلاقا من إيمانه بان من شأن ذلك وحده فقط أن يشكل العلاج طويل الأمد للعلل الاقتصادية المنتشرة في المنطقة.

الاعتماد المتبادل علي المستوى الإقليمي:

تؤمن الحكومة الأردنية بأن الاهتمامات الإقليمية والمصالح الوطنية متشابكة بعضها بالبعض الآخر. كما أنها تؤيد اعتماد سياسة اقتصادية للسوق الحرة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط. ومن شأن سوق متكاملة أن تحقق انعكاسا إيجابيا علي مستواها الوطني، فضلاً عن قيامها بتوفير الفرص للعالم الصناعي.

وتنبثق أهمية النمو الإقليمي في ترويج السلام والاستقرار الاقتصادي من ثلاثة اعتبارات، هي[٢]:

أ- العمل التعاوني علي المستويين الإقليمي، ودون الإقليمي، مما يمثل الطريقة الوحيدة لمخاطبة المشاكل التي تتجاوز الحدود الوطنية للدول في الشرق الاوسط و شمالي إفريقيا. وبإمكان هذا العمل أن يحقق عوائد اقتصادية أعلي، كما بإمكانه أن ينزع فتيل حالات التوتر التي تقوم بين الدول الضعيفة من خلال قيامه بالخروج بمصالح مشتركة لاعتماد متبادل.

---

(١) أدين رايشور، ١٩٨٩، اليابانيون، مرجع سابق، ص١٥٦

(٢)العاطي،(٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- عبر تعزيز حلقات الاتصـــال التي تربط بين البنى التحتية لمختلف الدول بعضـــها بالبعض الآخر، بإمكان المشاريع الإقليمية العمل علي تسهيل انسياب حركة البضائع والخدمات بين الأقاليم.

ج- بـإمكـان الأحجـام المحـدودة للأســواق في البلـدان أن تكبح الطلـب، وعليـه فـإن بمقـدور الاستثمارات الإقليمية المتأتية من الاعتماد المتبادل العمل علي استغلال اقتصاديات الضبط والتحديد[١].

دعم السلام:

يكمن الأردن في قلب الأزمة الفلسـطينية الإسـرائيلية، وبذلك فهو بحاجة الي دعم دولي من أجل التخفيف من حدة المشاكل التي يعاني منها الشعب الأردني. فإذا ما تواصل تركيز المساعدات الدولية بشكل رئيس علي الأراضي المحتلة، سيكف الأردنيون عن تأييد حكومتهم في مسعاها نحو تحقيق السـلام. فضـلا عن ذلك وبموجب دراسـة قام بها البنك الدولي، فإن نسـبة ٣٣% من مجموع الشعب الأردني تشمل فلسطينيين مهجرين ولاجئين يبلغ تعدادهم بحدود (١.٧) مليون نسـمة. ولقد قدر للشــعب الأردني وحده الاضــطلاع حتى الآن بمســؤولية ما تشــكله هذه الفئة من عبء، وهي مســـؤولية أكثر من أن يتمكن الفرد الأردني من تحملها وحده. ويبقى الأردن ملتزما بعمليتي إعادة الهيكلة والإصلاح المالي، وكذلك بتحسين نوعية حياة مواطنيه من خلال تخصيص دعم مالي أكبر للقطاعات الاجتماعية[٢].

المطلب الثاني : الوسائل اللازمة في تنمية العلاقات الاقتصادية العربية- اليابانية

في الوقت الراهن تتجدد الدعوة لإحياء التكامل الاقتصـــادي العربي وذلك من خلال إقامة الســـوق العربية المشـــتركة نظراً لكونها تمثل تكتلاً عربياً لمواجهة التغيرات العالمية الجديدة لتجد الدول العربية مكاناً متميزاً لها بجانب التكتلات العالمية، وفيما يلي بعض المقترحات لإحياء هذا المشرو[٣]:

---

(١)العاطي،(٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٧٨.

(٢) المرجع نفسه، ص٧٨.

(٣) شريف، حسين. (١٩٩٣). مرجع سابق، ص١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) تكثيف الاهتمام العربي الرسمي بمشروع ربط الدول العربية بشبكات سكك حديدية، والتحرك الجدي لوزراء النقل العرب باتجاه الدفع نحو بناء شبكات تعود بفوائد اقتصادية واجتماعية عديدة علي دول العالم العربي. وذلك لأهمية دور السكك الحديدية في النمو الاقتصادي القطري والإقليمي، فالمنطقة العربية واحدة من مناطق قليلة جداً لا تملك مثل هذا النوع من الربط فعليا بين دولها، او حتى علي الأقل بين الاثنتين من دولها. فالقطارات تعتبر من أهم سبل المواصلات بين الدول الاوروبية، ولم يقف البحر حاجزا أمام تطوير هذا النوع من الربط بين دولها، فالنفق الرابط بين بريطانيا وفرنسا تحت بحر المانش، يشكل شرياناً حيويا لقطاع النقل بين الجزيرة البريطانية والقارة الاوروبية.

(٢) الاستخدام الأمثل لما يملكه الوطن العربي من موارد وتوزيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية بين الدول العربية وفقاً للميزة التنافسية لكل دولة .

(٣) تحقيق المزيد من الاستثمارات والتوظف داخل الوطن العربي، مما يعني المزيد من الإنتاج وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع في الوطن العربي.

(٤) زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية واتساع حجم السوق العربي أمام المنتجات العربية. وتعتبر المبادرة لتعزيز هذا المقترح من شأنه أن يحقق فرص اكبر للتنمية بين الدول العربية، علماً بأن حجم الاستثمار العربي البيني بلغ (١٩٨٥ – ٢٠٠٠) حوالي ١٥ مليار دولار فقط في حين بلغ حجم الاستيراد العربي من الدول الأجنبية حوالي ١٥٤ مليار دولار لنفس الفترة.

ولمواجهة العقبات التي تحول دون قيام هذا التكتل العربي نجد أن هناك عدة أمور يجب أخذها في الاعتبار وهي[١]:

(١) التنسيق بين السياسات الاقتصادية التي تطبقها كل دولة عربية علي حدة وبين السياسات الاقتصادية الرامية الي تحقيق أهداف التكتلات الاقتصادية العربية.

(٢) التنسيق بين أي تكتل اقتصادي عربي مصغر وبين التكتل الاقتصادي الشامل بحيث لا يكون هناك تعارض بينهما.

(٣) الاتجاه الي تحقيق زيادة في حجم التجارة البينية بين الدول العربية وإعطاء الأفضلية للأسواق العربية في تسويق المنتجات العربية.

(٤) ضرورة الحفاظ علي كيان كل دولة عربية داخل التكتلات الاقتصادية العربية.

---

(١) شريف، حسين. (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص١٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥) الاهتمام بتوفير الأجهزة والمؤسسات العربية الكفيلة بتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي العربي للوصول الي التكتل الاقتصادي الفعال.

(٦) العمل علي توفير البعد التكاملي بين الاقتصاديات العربية ومحاولات تقليص التنافسية بين الاقتصاديات العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمـــــة

خلصـــت هذه الدراســة الي ان العلاقات العربية اليابانية تتســم اجمالا بالمحدودية في ابعادها السياسية والاقتصادية، علي نحو لا يتناسب مع وضع اليابان ، بوصفها قوة اقتصادية وتكنولوجية كبرى، وطموحات العالم العربي للإفادة في وضـــع اليابان في خدمة مصـــالحه الكبرى، وان كان يسـتثنى من الحكم السـابق اعتماد اليابان بصـورة كبيرة علي بترول العالم العربي، وهو مما يمكن معه القول إن العلاقات في مجال البترول تعد أقوى أبعاد العلاقات العربية اليابانية.

ويمكن القول كذلك إن هناك مدخلين اســاســين يمكن الافادة منهما لتدعيم العلاقات العربية اليابانية: الافادة من وضع اليابان بوصفها قوة كبرى في خدمة المصالح والقضايا العربية، اعتماد اليابان بصــورة متزايدة علي البترول العربي واتجاه هذا الاعتماد الي التنامي مسـتقبلا، وذلك يدفع الي البحث في العالم العربي عن كيفية اغتنام هذا الاعتماد في تعظيم او جه الافادة من اليابان، ودفعها لممارسة دور سياسي يخدم القضايا العربية الكبرى، ويتسم بالتوازن والعدالة.

والمدخل الآخر هو القراءة المتعمقة والشــاملة لاتجاهات التحولات في الســياســة الخارجية اليابانية ومســاراتها ودورها العالمي منذ نهاية الحرب الباردة، ووضــع العالم العربي في اطار هذه التحولات لإمكان الإفادة منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

١- ارتباط الأردن واليابان باتفاقيات لكنها تتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة مما جعلها تتحسن في الاوقات العادية.

٢- إن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي عقدها الأردن مع اليابان، تضمنت الإعفاءات الجزئية، في حين خضعت باقي المنتجات الوطنية الي ر سوم جمركية كاملة وهذا يعني إن العلاقات الأردنية اليابانية تعتمد علي الإعفاءات الجزئية.

٣- لقد تأثرت العلاقات الأردنية الاقتصـــادية بالمحيط الســـياســـي الذي تعيشـــه المنطقة العربية والعالمية.

٤- خضعت العلاقات الاقتصادية الأردنية اليابانية لمجموعة من العوامل والتي أثرت فيها، تمثلت في ضعف الاقتصاد الأردني واختلال التوازن والتبادل التجاري بين اليابان والأردن.

٥- كان للأزمات السياسية، وخصو صاً العربية منها، دور كبير في ضعف العلاقات الاقتصادية اليابانية الاردنية.

٦- زيادة حجم التبادل التجاري مرتبط في بمدى العلاقات السياسية ومستواها بين البلدين، أي كلما كانت العلاقات السياسية جيدة كانت العلاقات الاقتصادية أفضل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

يوصي الباحث في هذه الدراسة الى مائلي:

١) التأكيد علي وضع تصور واضح لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة يحمل في طيته استراتيجية خطة شاملة مستقبلية، تتضمن بنوداً للخطوات والتوصيات ذات اولويات واضحة، واليات التنسيق التي تكفل التطبيق وقبول مشاركة جميع الدول العربية بقطاعيها الحكومي والخاص، وان تحرص الجهات المختصة في الدول العربية بأن تضع مصلحة قيام السوق العربية المشتركة فوق مصالحها القطرية، وأن تحرص الدول العربية علي الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية المتوفرة لديها، وان يسعى المجلس الاقتصادي الأعلى العربي الي ضرورة إحداث هيئة عامة مسئولة عن المنتجات العربية والاهتمام بالخصائص التي لها علاقة بالمواصفات النوعية والجودة.

٢) أن يبذل المجلس الاقتصادي الأعلى العربي جهوداً نحو الاهتمام بالبحوث والتطوير في بنك المعلومات عن كل ما يتعلق بالتبادل التجاري البيني، خاصة التصدير والاستيراد، وان يحرص علي تحديث هذه المعلومات بصفة سنوية ويقوم بتوزيعها ونشرها.

٣) أن تحاول الجهات المعنية في الأقطار العربية تخفيض تكاليف النقل بين دولها لأن هذا يساهم في تخفيض أسعار السلع، مما يجعلها في وضع أفضل أمام المنافسة العالمية، ولتعزيز وتفعيل التجارة العربية البينية لابد وان تحرص الجهات المختصة في كل دولة عربية بتخصيص نسبة تتراوح ما بين ٥% - ١٠% من إجمالي الناتج المحلي لها وضخه في مشاريع استثمارية داخل الدول العربية، لأنه من الضروري تنويع الإيرادات الحكومية للأقطار العربية، وذلك من خلال توجه الحكومات العربية نحو التعاون مع القطاع الخاص في الدول العربية المختلفة في الاستثمار بمشروعات مشتركة، خاصة في المجالات غير التقليدية، مثل الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات، والتجارة الالكترونية، وتطبيق التكنولوجيا في الجهاز المصرفي وسوق الاوراق المالية، حيث أن مجال التقدم في الثورة المعلوماتية متاح للدول العربية، وقد يكسبها ميزة نسبية نظراً لعدم وجود حواجز او منافسة شديدة مقارنة بالمجالات التي تتعلق بالثورة الصناعية علي الساحة الدولية.

٤) إن تبني هذه المقترحات او بعضها قد يساهم في تحقيق تنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة وقد تلعب دوراً كبيراً في الوصول الي المرحلة الأخيرة في التكامل الاقتصادي العربي وهي الوحدة الاقتصادية العربية، التي تعتبر من أهم الطموحات والحلم الكبير لكل مواطن عربي داخل الوطن العربي وخارجه مما يشكل حافزاً قوياً للعقول العربية المهاجرة لعودتها الي ديارها، التي هي أحق بها من غيرها، وسيحد من هجرتها في المستقبل، كما أن تحقيق الوحدة الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية لابد وأن يفضي الي تعزيز ثقة رجال الأعمال والمستثمرين العرب في قوة ومتانة الاقتصاد العربي، وان الأموال والاستثمارات العربية الضخمة في الخارج والتي قدرت حسب الإحصائيات الأخيرة بنحو ٨٥٠ مليار دولار سيتوجه جزء كبير منها الي السوق العربية المشتركة والتي ستتحول مستقبلاً الي الوحدة الاقتصادية العربية وسيصبح حجم التجارة العربية البينية ٣٠٦,٥ مليار دولار، وحجم التجارة العربية الخارجية ٢٨,٥ مليار دولار، أي عكس التقديرات الحالية، وهذا بالتالي سيتولد عنه ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي للأقطار العربية، مما سينعكس ايجابياً علي رفاهية المواطن العربي من المحيط الي الخليج.

٥) تطوير العلاقات الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية واليابان بحيث تكون المواضيع شاملة لجميع الجوانب الاقتصادية والتجارية والصناعية والتعلمية.

٦) مراجعة الاتفاقيات بشكل دوري لتحديد مدى قدراتها علي مواكبة التطورات الاقتصادية وفحص مدى كفاءتها في خدمة الاقتصاد الوطني لكل البلدين.

٧) أن يتم تلافي المعيقات بين البلدين ومن مكان المنشأ وكتابة المواصفات والبيانات اللازمة المطلوبة لتعريف بالمنتجات.

٨) تلافي الخلافات السياسية في مجال العلاقات الاقتصادية، والابتعاد عن التحيز العواطف والتسرع في اتخاذ القرارات ومحاولة توظيف الجانب السياسي لخدمة الأهداف الاقتصادية والتكنولوجية والتعلمية والصناعية وليس العكس.

٩) أن تعمل وزارات العمل في كلا البلدين علي تطوير الأنظمة والقوانين التي تعمل علي تسهيل الإجراءات علي كافة الاصعدة لتحديد إعداد العمال والتخصصات لمعرفة إعداد العمالة الأردنية في اليابان.

١٠) التعرف علي قيمة الحوالات بين البلدين من خلال البنك المركزي، لكل دولة حتى تكون في متناول يد الباحثين للمعرفة والدراسات السياسية والاقتصادية ومدى التعاون بينهما من خلال إصدار نشرات البنك بالتعاون مع وزارة المالية.

١١) تسويق الأردن استثماريا من خلال المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعية والفضائية وبيان المشاريع والجدوى الاقتصادية.

١٢) أن تقوم وزارة السياحة والآثار، بتسويق الأردن سياحيا وبيان الأماكن السياحية والأثرية والترفيهية.

١٤- إيجاد هيئات متخصصة تعمل علي جلب الاستثمارات اليابانية الي الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أدين رايشـــور، (١٩٨٩)، **اليابانيون**، ترجمة ليلى الجبالي ومراد شـــوقي جلال، الكويت، مطابع الرسالة.

آرثر تيرمان، **اليابان الحدثة**، بدون تاريخ، ترجمة وديع ســـعيد وعلي فارقة الأنصـــاري، القاهرة مكتبة الأنجلو مصرية.

البســـتكي، نصـــرة عبدالله .(٢٠٠٤). **اليابان والخليج**، ط١، لبنان، بيروت: المؤســـســـة العربية للدراسات والنشر.

درويش، خليل. (١٩٩١). **العلاقات العربية اليابانية**، مركز بحوث السياسية: جامعة القاهرة.

رشـيد محمد ســعيد الرفاعي – العراق واليابان (الواقع والآفاق) مركز الدراســات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٣)، ١٩٩٧.

شـــريف، حســـين. (١٩٩٣). **التحدي الياباني**، ط١، مصـــر، القاهرة: ميدان طلعت حرب، مكتبة مدبولي.

صلاح حسن محمد، (١٩٩٤)،**التحرك العراقي المطلوب إزاء اليابان**، ملة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد (٥)، بغداد.

ضـــاهر، مســـعود. (٢٠٠٥). **اليابان بعيون عربية**، ط١، لبنان، بيروت: مركز دراســـات الوحدة العربية.

العاطي، بدر احمد. (٢٠٠٤). **السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية**، القاهرة: مركز الأهرامات للدراسات الاستراتيجية.

عبد الغفار رشـــاد، (١٩٨٤)، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية**، ط١، بيروت، مؤســـســـة الأبحاث العربية.

عدنان السـيد حسـين، (٢٠٠٠)، **النهضـة العربية والنهضـة اليابانية**، تشـابه المقدمات واختلاف النتائج، ملة المستقبل العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٥٨)، (٨).

فوزي درويش، (١٩٨٩)، **اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي**، طنطا، مطابع غباش.

محمد السيد سليم، نيفين عبد المنعم – العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات.

محمد جبار حسـين، (١٩٨٨)، **العلاقات اليابانية الأمريكية وآفاقها المسـتقبلية**، رسـالة ماجسـتير مقدمة الي كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ميجي عبد الغفار رشاد، (١٨٦٨) **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية**، ط١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤.

النقر، علي سيد. (٢٠١٠). **العرب والقطب الياباني**، ط١، مصر، القاهرة: ميدان طلعت حرب، مكتبة مدبولي.

تركستاني، عبدالعزيز عبدالستار (٢٠٠٤). **الشخصية اليابانية من مفهوم عربي**. الرياض، دار المفردات للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الشوك، رباب علي جميل أمين (٢٠١٠). **التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي: الأسباب والآثار**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

ضاهر، مسعود (١٩٩٩). **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**. عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

ضاهر، مسعود (٢٠٠٤). **النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

العبداللات، حسين علي حسين (٢٠١١). **العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

العقابي، علي عودة (٢٠١٠). **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة**. دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بغداد، العراق.

عوديشو، وليم أشعيا (٢٠٠٨). **النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

غزالة، عهد (٢٠٠٥). **تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية: رؤية شبابية للاقتصاد السوري، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

الفايز، ذياب (٢٠١٣). **العلاقات الأردنية – الأمريكية وآفاقها المستقبلية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

فرج، أنور محمد (٢٠٠٧). **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية. السليمانية، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدوريات:

ضاهر، مسعود، "إسهامات الفكر الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين" **البحرين الثقافية:** السنة ٨، العدد ٢٧، كانون الثاني/ ٢٠٠١.

ـــــ، صورة اليابان عند العرب". **شؤون عربية"** (القاهرة): العدد ٧٥، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

ـــــ، العرب واليابان: أضواء علي تجربة التحديث اليابانية. "الشؤون العامة"، (أبو ظبي): العدد ٢٢، إزار/ مارس ٢٠٠٣.

ياسين، سعد غالب. "العرب والإدارة اليابانية: ماذا يمكن أن نتعلم من اليابان؟. المستقبل العربي: السنة ٢٣، العدد ٢٦٥، إزار / مارس ٢٠٠١.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ندوات، مؤتمرات.

الثقافة العربية وثقافات العالم: حوار الأنداد. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩.

تونس- اليابان: حوار ثقافي: وقائع الندوة المنظمة بقصر المجمع يومي ٢ و٣ ماي ٢٠٠١. قرطاج: وزارة الثقافة والترفيه والشباب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ج٢.

السامرائي، صالح. "الإسلام في اليابان: التاريخ والانتشار، والمؤسسات القائمة عناك، المركز الإسلامي في اليابان، طوكيو، ٢٠٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية

The Encyclopedia Americana (Internaional Edition) V0115 (Newyork), Encyclopedia, Americana corporation, 1986. p.p 694, 695.

Sigée, Jeanne. La Catastrophe-Japon: Faits et ferments d'wie mutation inachevée. Paris: Intertextes, 1991. (Horizons)

Donnet, Pierre-Antoine. Le Japon achete k moe&. Paris Semi, 1991. (L'histoire immediate)

Washington, D.C. : Center for Contcnpoiarv Arab Studies; Lond6n: Croom Helm, 1983.

Republic. Tokyo: Institute of Devdoág Economies, 1988. (V.R.F. Series; no. 153)

Ishihara, Shintaro. The Japan Can Say No. Translated by Frank Baldwin; foreword by Ezra F. Vogel. New York: Simon and Schustu, 1991.

Benamou, Stéphane. Cinquante honorabks * ktester le Japon. Paris: Albin Michel, 1992.

Abdel Mahdi , Alsoudi, 2006 , The Impact of US aid Policy and Democracy and Political Reform in Jordan and Other Arab countries, Jordon University.

Chirs Seiple, homeland security concepts and strategy, orbits no. 2, spring 2002

Gwatkin , H.M and whitney, J.p , Cambridge Medieval History , Vol.2 , Cambridge: University Press 1967.

Kheir eldin, hana (sert 2001) Economic Diversification: the case of Egypt (2) 1970 – 2000 economic and social commission for western Asia report group meeting in economic diversification in the Arab word Beirut

Meyer, P. (2014). Chile: Political and Economic Conditions and U.S. Relations. **Congressional Research Service.** 7-5700.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Sharp, J. (2013). Jordan: Background and U.S. Relations. **Congressional Research Service.** 7-5700.

Theophanes , The Chronicle of Theophanous Confessor , Byzantine and Near Eastern History (AD248-913) Edited by : Cyril Nango and Roger Scott , Oxford 1997.

Thomas Magstadt, 2003, understanding, politics, ideas in situations and issues, sixth edition, USA, p210.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com